

بذا کتاب تنویر السلم و حکم منطبق
 کذا اینم معتمد الدوم و تاریخ ۱۲۰۶
 رجب ۱۲۰۶ و اصل کتابی که در کتابخانه

۲-۲۹

در دفتر ۱۲۰۶
 ۱۲۰۶

مستحق
 ۱۲۰۶

الحول والقوة لا اله الا الله العظيم

قد ابطم به الشدح من الشرح لم السوم

بِقُوْرِ السَّلَامِ

من تصبى الفضل الى العالون في مدح خيف اليهم نور

العباد اعل في المجمع الاحمد الشاهي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اكرم الانسان بتصور معارفه وخطابه بتصديق الوهيتيه
والصلوة على محمد وآله واصحابه اجمعين اما بعد فيقول محمد حنيف الدقمي
لما سئلني بعض الاحباء من الفضلاء الراغب عن اطالة الشرح للسلم ان
اشرح التسليم له شرحا سهلا وجيزا مشتملا على ما يوضع مطلب الكتاب ليا
عن الاطباء فشرعت في شرحه على حسب مرامه بتوفيق الله المعين سبحانه
وان كان تسبيحا بمنطوقه لكنه يستلزم الحمد فلذا بدو به ما موصولة اى الله
اعظم شأنه اى اعلى شأنه وحاله عن احاطة الادراك لا يجد لانه بسيط و
البسيط لا يجد اما فى الخارج فلانه مجرد وكل مجرد بسيط واما فى الذهن
فلان الاجزاء الذهنية تؤخذ من الاجزاء الخارجية ولما لم تكن هنا اجزاء
خارجية لم يكن اجزاء ذهنية ولا يتصور لان التصور عبارة عن حصول
الصورة وضورة الشئ ما يؤخذ منه بعد حذف شخصاته وتخص
بارتعالى عنه فلا يمكن حذفه واذا قرئ بصيغة المعلوم فالغنى جند

ان علمه تعم حضوري والقصور حصولي ولا ينتج لان من شرط الاتجاج اندراج
 الحدود بعضها تحت بعض وهو غير مندرج تحت شئ تعالى عن الجنس لان الجنس
 لا يكون للبسيط كما ذكر اولاً ولا واحد لا شريك له في الماهية فلا يكون له جنساً والجميات
 اما عن الستة فلانها من خواص الماديات وهو مجزئ اما عن الجميات النطقية فلان
 الجمية عندهم عبادة عن اللفظ الدال على كيفية بثوث المحمول للموضوع او سلبه عنه
 وصفاته تعم كما كانت عين ذاته بحسب المصداق فلا تكون هناك كيفية حتى
 يدل عليها اللفظ جعل الكليات والخبريات أي خلقهما اما الجزئية وهي مجزئة بالذات
منتزعة عنها الايمان به أي بالله الموصوف بهذه الصفات نعم المصدق
 والاعتصام به أي بالله حمداً التوفيق ومعناه ظاهر والصلوة والسلام
 على من بعث الينا بالدليل الذي فيه شفاء لكل عليل وهو القرآن العظيم
 فان فيه شفاء للامراض البدنية كما هو المذكور في اعمال المشايخ وشفاء للامراض
 الاعتقادية الفاسدة للكفار والمنافقين بوجود ما فيهن من املوافيه ارتدوا عن الكفر
 والنفاق وعلى الله واصحابه فيه تخصيص بعد تعميم وجاء به لرعاية ما جاء به من
 قوله الدين هم مقتدا الدين أي السابقون في الدين اولان قولهم وفعلهم حجة لنا
 في الدين فكانهم موقوف عليهم في الدين وبجح الهداية واليقين في اضافة الحجج
 الى ان كل واحد من الصيغ كما ملنا لان اضافة الجمع تفيد الاستغراق كما في قول
 النبي صلى الله عليه وسلم اصحابي بالجموع آه تفيد الاستغراق اما بعد الحمد
 الصلوة فهذه أي المفهومة الحاصلة في الذهن المعبرة بعبارات اتيه رسالة
 مختصرة في صناعة الميزان فيها إشارة الى ان للنطق غير مقصودة بالذات

بل هو آلة لتحصيل العلوم الحكيمية سميتها بعلوم اي ومبدا العروج الى العلوم
 الحكيمية لان العلوم الادبية والدينية لا دخل للمنطق فيها اللهم جعله بين الترتيب
 المنطيقية كالشمس بين النجوم في الظهور والنور مقدمة العلم اي ما يتوقف عليه
 الشروع في العلم على وجه البصيرة وهو تعريف العلم وبيان موضوعه وبيان الناحية
 الى المنطق ولما كان ذكر بيان الحاجة اليه اهم عند المصنف ذكره اولاً وشرح في بيان مقدمته
 وقال العلم التصوري منطوق العبارة نص على ان المراد بالعلم هنا العلم المحصولي
 لان الحصول معتبر في التصور الذي هو مرادف او متحد للعلم وهو العلم
 التصوري الحاضر عند المدرك اي حاصل عنده ولا يلزم ان يكون التعريف بالاعم
 لان الحاضر عند المدرك يصدق على التصوري ايضا وذا غير جائز قدم التعريف
 لتحصيل البصيرة في التقسيم الذي هو من مقدمات بيان الحاجة ثم اعلم ان
 في العلم ثلثة مذاهب احدها انه ضروري وثانيها انه نظري وتحديد غير
 وثالثها انه نظري ولا تقصر في تحديده فالاول مذهب الامام وهو المختار عند
 المصنف فلذا قال والحق انه من اجلي البديهيات لا حاجة الى تعريفه كالنور والسود
 بديهيات الاول من المحسوسات الخارجية والثاني من الامور الذهنية والثالث
 مذهب القرطبي فاشاد بقوله نعم تنقيح حقيقته عسير وطريق التعريف عنده
 التقسيم والمثال كقول الاعتقاد اما جارم او غيره والجارم اما مطابق او غيره
 والمطابق اما ثابت او غيره فعلم من هذا التقسيم ان العلم اعتقاد جارم مطابق
 ثابت ونقول في المثال كالا اعتقاد بان الواحد نصف الاثنين ويحتل ان يكون
 جوابا لسؤال مقدرو هو ان العلم اذا كان من اجلي البديهيات فمما واجبه اختلا

في التعبير عن العلم حاصل الجواب ان هذا الاختلاف لاجل عتق حقيقة لا
 لاجل انه ليس بديهيا والثالث مذهب الحكماء ولما اختلفا مذهبهم في تعريف
 العلم قسمه على طريق مذهبهم وقال فان كان العلم اعتقاد النسبة خبرية مقصدا
 والافقصور ساذج اى خال عن الاعتقاد المذكور لما فرغ عن التقسيم شرع في
 تمهيد الاعتراض الاق وقال وهما نوعان متباينان من الادراك وهو المقسم
 او الحاضر عند المدرك ضرورية اى تباينهما ظاهرا لا حاجة الى البيان في اثبات تباينهما
 لان مصداق كل لخصتهما مغاير لمصداق الاخر وما معنى التباين الا هذا فلو كن
 مقصود المص تمهيد للاعتراض لم يتعرض الى ذكر التباين بينهما لان الانقسام
 كلها سواء كانت من العلم او غيره مبائة لا ستره فيه نعم لا وجه في التسوية
 بالتصديق ويقال ان التصديق متصور جواب لما يراد على ظاهر العبارة وهو ان
 التباين ينافي التعلق لان التعلق يقتضى الاجتماع والتباين خلافه وحاصل الجواب
 ان التباين بحسب المصداق وهو لا ينافي التعلق فيتعلق لكل شئ حتى ينقسمه
 وهما اى في كون تباين القصور والتصدق وتعلق القصور بالتصديق شك مشهور
 بينهم وهوان العلم والمعلوم متحدان بالذات لان الحاصل في الذهن من حيث
 انه مكتشف بالعوارض الذهنية علم ومن حيث هو هو معلوم فاذا انقسمنا
 التصديق كان القصور علما والتصديق معلوما فهما واحد هذا اذا كان الحقيقة
 حصول الاسماء بانفسها والا فلا والحال انكم قلتم انهما متعلقان حقيقة فاذا
 تعلق القصور بالتصديق يلزم عدم التباين بينهما وحله على ما تقدمت به في منع
 لزوم المناكفات هوان العلم في مسألة الاتحاد بالمعلوم اى في موضع حيث

ان اتحادها بمعنى الصواعلية الحاصلة في الذهن فانها من حيث انها حاصلة في الذهن معلوم ومن حيث
 هي من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية علم ما العلم بمعنى الحالة الادراكية
 التي توجد بعد الحصول فليس بممتجد مع العلوم وهو المراد هنا كما هو الظاهر
 عن تعريفه واقول في جوابه على ما تقدمت به وهو ان الاتحاد بالذات عباً
 عن الاتحاد في المصداق وتعلق التصور بمفهوم التصديق يستلزم ان يكون
 مفهوم التصديق معلوماً بالتصور ولا قباحت فيه تامل ثم بعد التفتيش
 من الكتب المنطقية يعلم ان تلك الصورة العلمية انما صارت علم لان الحالة
 الادراكية اي الكيفية الحاصلة بعد حصول الصورة قد خالطت بالصورة
 بوجودها الانطباعي في الذهن خلطاً رابطياً اتحادياً كالحالة الذوقية بالذات
 فصارت باعتبار الخلط صورة ذوقية فتلك الحالة تنقسم الى التصور
 والتصديق بالذات والصورة بالطبع فتفاوتهما اي التصور والتصديق كفاً
 النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتبائنين بحسب الحقيقة والمصدق
 فتفكر في هذا التغاير والاتحاد فانه دقيق لو اشارة الى ان هذا شك انما يزاد ان
 العلم بمعنى الصورة العلمية لان الاتحاد بين العلم والمعلوم لا يتصور الا على هذا
 التقدير واما اذا كان العلم عبارة عن الحالة الادراكية التي هي منقسمة الى
 التصور والتصديق فالاتحاد بين العلم والمعلوم مفقود لان الحالة الادراكية
 التصورية ليست بمتحدة مع المتصور ولا مع المصدق به فهما وانما عارضين
 لذات واحدة لكنهما متباينان حقيقة تامل لما فرغ عن بيان المقدمة الاولى
 من مقدمات بيان الحاجة ومتعلقاتها شرع في بيان المقدمة الثانية لها و

وقال وليس الكل من كل منهما بديها والاى وان كان الكل بديها فانت مستغن
عن الكسب وليس كذلك ولا الكل نظريا متوقفا على نظروا والاى وان كان الكل ^{نظريا}
فيلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتين بل بمراتب غير متناهية فان الدور ^{مستلزم}
للتسلسل وهو باطل فاللزوم مثله وقال البعض ان هذا التسلسل ليس بحال
لاننا نوقع في الامور الاعتبارية وهي تنقطع بانقطاع الاعتبار واما بطلانه
اى التسلسل فاما ضروري كما هو مذ هب الامام واما استدلاله ^{بطلان}
بالبرهان التلويقي ^{او} لان عدد الضعيف وهو الاربع مثلا ازيد من عدد الاربعة
وهو الاثنان وكل عددين احدهما ازيد من الاخر فزيادة الزائد لا يكون الا بعد
انصراف جميع احاد المترد عليه لان المبدء لا يتصور عليه الزيادة والا لم يكن ^{المبدء}
مبدءا والا واساط متضمنة متوالية فلا تكون هنا زيادة والا لم تكن متوالية
فح لو كان المزيد عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي وهو باطل
لان الزيادة يقتضي تناهي المزيد عليه فيلزم الخلف وتناهي العدد يستلزم
المعدود جواب سوال مقدروه وان التقريب غير تام لان الكلام في بطلان
التسلسل الذي يلزم على تقدير نظرية الكل من التصور والتصديق وهما من
قبيل المعدود ودليل بطلان التسلسل في الاعداد لا في المعدود والجواب ان
تناهي العدد يستلزم تناهي المعدود ^و في التقريب ^م قد برأه الى منع الاستدلال
لان العدد من العوارض وتناهي العوارض لا يستلزم تناهي المعروض تامل
ولا يعلم التصور من التصديق مقدمة ثالثة من مقدمات بيان الحاجة و
يحتمل ان يكون جواب سوال وهو ان لزوم الدور على تقدير نظرية الكل انما

يلزم اذا كان كسب التصور من التصور والتقدير من التقدير وهو غير
مسلّم لا يجوز ان يعلم ^{التصور} من التقدير وبالعكس فاجاب المص بطلان السند و
استدل على بطلانه بقوله لان المعرب مقول على المعروف فلو علم التصور من
التقدير لا كان التقدير معرفة لان كاسب التصور ^{مفتر}
وكل معرف مقول فينبغي ان يحمل التقدير على التصور وليس كذلك لان الحمل
يتقضى الاتحاد بينهما تبين كما مر والتصور متساوي النسبة بالنسبة الى ^{هو}
التقدير وعدمه فلو يحصل التقدير من التصور كان مرجحاً هذا خلف ^{معظم}
كل واحد يدعي بعضه نظري يعني اذ بطل الكليتان السالبتان تحقق بينهما ^{الوجه}
الجزئية بازاء كل واحد منهما واما ابداهة البعض كتصور الحرارة والتقدير بان
الكل اعظم من الجزء واما نظرية البعض كتصور الملك والتقدير بان العالم
حادث والبسيط لا يكون كاسباً مقدمة رابعة من مقدمات بيان الحاجة
ويمثل ان تكون جواب سوال مقدم وهو ان الحاجة الى المنطق انما هو على
تقدير وقوع الخطأ في الفكر واما اذا كان الكاسب بسيطاً فلا وقوع للخطأ
فيه فما الحاجة اليه والجواب ان الكاسب لا يخلو اما ان يكون حجة او في لا شأناً
وكلاهما مركب فلا يكون بسيطاً واما الاقتص من المعروف فلا اعتبار له في هذا
الباب فلا بد من ترتيب امور الاكتساب كتقديم الجنس على الفصل او ^{الخاصة}
في المعروف وتقديم الصغرى على الكبرى في القياس وهو النظر والفكر
التيب المذكور عندهم يسمى بالنظر والفكر وفي العطف اشارة الى اتحادهما
ترادفهما كما لا يخفى فالنظر عند ارباب التعليم عبارة عن ترتيب امور معلومة

لئلا يحدى الى مجهول نظري وهما آى في الكسب وتعين الترتيب المذكور في الكسب

شك ^{المحل} خطيب به السقاط وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب حينئذ يحصل

واما مجهول فكيف يتحقق الطلب حاصل الشك ان الكسب باطل مطلقا فان الشك

له على ترتيب امور اما بطلان العلم اما للعلوم آه واجيب بمنع الاختصاص ^{الشك} في

واختيار الشك الثالث بمعلوم من وجه ومجهول من وجه وسند التعميم لا يجوز ان يكون شكا ثالثا

الكسب يتحقق فيه وهو للعلوم من وجه ومجهول من وجه ويكون الوجه للعلوم

وجها للطلب الوجه للمجهول فالكسب في هذه الصورة ممكن فعاد الشك بعد الجواب قائلا

بان الوجه للمجهول مجهول مطلقا والوجه للعلوم معلوم مطلقا فالشك باق بحاله

وحله ايضا بالعود ومنع الاختصاص في الشقين واختيار الشك الثالث ان الوجه للمجهول

ليس مجهولا مطلقا حتى يمنع طلبه فان الوجه للعلوم وجه فلا يكون مجهولا مطلقا و

ايد الجواب بقوله الا ترى ان المطلوب بالكسب في النظريات التصورية هي الحقيقة

المعلومة ببعض اعتباراتها والمجهول باعتبار اخر فلا يكون الطلب محالا هذا اى اخذ

هذا الحل في الجواب لانه قاطع لمادة الاشكال وليس كل ترتيب مفيد للمطلوب ولا

طبعيا واقعا على ينظم طبعي ينتقل الذهن منه الى المطلوب مقدمة خامسة

من مقدمات بيان الحاجة ومجتمعا ان يكون جوابا بالسؤال مقدروا انه لا نسلم

الحاجة الى المنطق لانه لا يجوز ان يكون نفس الترتيب مفيدا للمطلوب بحيث لا يغير

فيه الغلط فلا حاجة اليه ومن ثم اى لاجل عدم كون كل ترتيب مفيدا ولا يفي

ترى الاراء متناقضة مثلا في مادة حدوث العالم وقدمه واذا كان الامر كذلك

فلا حجة من قانون عاصم عن الخطا في الترتيب وهو المنطق لما فرغ عن بيان الحاجة

التلخيص في بيان موضوع النطق وقال وموضوعة المعقولات من حيث الايضاح
 الى الصور والتصديق لامن حيث انها حاصلة في الذهن ومن حيث انها كيفية
 من كفيات النفس ولما كان بحث المطالب متعلقا بالموضوع ذكرها متصلا
 بذكره وقال ما يطلب به الصور والتصديق يسمى مطلبا بالكسر لكونه الى الطلب
 لكن المشهور الفتح وامهات للمطالب اي اصولها اربع احدها ما وثاينها اي وثاينها
 هل وابعها الم فما لا يغلو اما ان يطلب به التصور بحسب شرح الاسم اي تصور شئ
 يعلم وجوده في الخارج فتسمى شارحة لشرحها مفهوم الاسم قبل العلم بوجوده
 ويقع في جوابه اقسام التعريف او يطلب به الصور بحسب الحقيقة فتسمى حقيقة
 لبيانها ذات الشئ الذي علم وجوده في الخارج سواء كان بيانها بالذاتيات او
 بالعرضيات واي يستعمل تارة لطلب المميز بالذاتيات كما تقول الانسان اي شئ
 في ذاته فيجاب بالنطاق وقد يستعمل لطلب المميز بالعوارض كما قال المصم وبالعوارض
 كما تقول الانسان اي شئ في عرضه فيجاب بالضاحك لانه من عوارض المختصة به
 فلذا اعد من ميزاته وهل ايضا لا يغلو اما ان يكون لطلب التصديق بوجود شئ في
 نفسه بدون صفة زائدة على الوجود فتسمى بسيطة اضافة بالنسبة الى المركبة كما
 تقول هل الانسان موجود او يكون لطلب التصديق بوجود شئ في صفة زائدة على وجوده كما تقول
 هل الانسان كاتب في مركبة اي شئ مركبة لكون المطلقا ما كبريا لطلب الدليل لمراد التصديق
 بالعلية كما تقول امر كان هذا متعفن الاطلا وطلب الدليل الامر بحسب نفسه كما تقول
 لو كان هذا محموا اما مطلب من وكه وكيف فلي ومتى فهي اما ضبا تالاي من حيث
 تقصدها تصديق بوجود ذلك الامر الاشياء او ضبا في المل المركبة اذا كانت القصودها وجو شئ على

بضبة العيال

ومقتل ان جواب سوال فليس بشئ لان المحصر لهما لا المطلق للطالب حتى يرد النع
 على المحصر بل المقصود منه تتبعها لا اي اوله بل تاخره **فصل** التصورات قد منها ^{منها}
 اي ذكر التقدمها على التصديق طبعاً جواب سوال مقدر وهو ظاهر غير مخفي
 على احد واستدل على تقدم الطبيعي التصور على التصديق بقوله فان المجهول المطلق
 يتمتع عليه الحكم ^{هو} يعني متى لم يتصور او لا يحكم عليه لم يمكن وجود الحكم الذي
 التصديق على مذهب الحكم فعمل من ان التصور مقدم على التصديق بالتقدم
 الطبيعي لان التقدم الطبيعي عبارة عن كون المقدم موقوفاً عليه للتاخر ولا يكون
 علة له قيل فيما في قوله ان المجهول المطلق آية حكمه بامتناع الحكم على المجهول المطلق
 فهو كذا ياتي مناف لما قلتم في الاستدلال وحله بعد تسليم الحكم فيه انه اي المجهول
 المطلق في القول المذكور معلوم بالذات بعينه المجهولية ومجهول المطلق ^{وصف} اي بعرض و
 المجهولية له فالحكم عليه ^{مكتبة} باعتبار اي الحكم باعتبار الاول سلبه باعتبار الثاني فلا
 منافاة لغاير الاعتبارين لا فائدة اي فائدة للعاني من الالتاؤا نمايم بالدلالة تمهيداً
 اقسام الدلالة وايراد بحث الالفاظ هنا هو جواب سوال مقدر كما ذكره البعض
 وهوان المنطوق بحث عن المعقولات وهو ظاهر من قوله وموضوعه العقول
 فمواجهة ذكر الدلالة واللفظ في هذا الفن ترك تعريف الدلالة لشهرته وشرعي في
 تقسيمها وقال منها عقلية ان كانت بعلاقة ذاتية بين الدال والمدلول بحيث ينقل ^{من} الدال
 بواسطة من الدال الى المدلول كدلالة لفظ السموع من وراء الجدار على وجود
 الالفاظ ومنها وضعيتها ان كانت بجعل الجاهل اي بوضع الواضع كدلالة لفظ زيد على
 المسمى ومنها طبيعية ان كانت باحداث الطبيعة الدال عند عرض المدلول كدلالة

الحاج على وجع الصدر وكل منها لفظية ان كان الدال لفظا وصغير لفظية بضم
الدال غير لفظ كدلالة الخطوط مثلا لما فرغ من بيان اقسام الدلالة شرع في بيان
تمهيد اعتبار الدلالة اللفظية الوضعية وقال فان كان الانسان مدنى الطبع
كثير الانتقار الى التعليم والتعلم في المطالب وكانت الدلالة اللفظية اعمها
اعم الدلائل فائدة تفي لكل واحد اما غيرها فلا تفاوت الناس في الافهام
اسهل ما يقع عليها الاعتبار في العلوم ومن ههنا اي من ان افادة المعاني
لا يحصل من الالفاظ الا بالدلائل اثبت ان الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث
هي لان الغرض من الوضع افادة المعاني من حيث تقع قطع النظر عن كونها
موجودة في الذهن او في الخارج كما هو مذهب البعض فلذا قال دون الصور
الذهنية او الخارجية كما قيل وجب الضعف ظاهرا ما سبق ولما كان تعريف
الدلالة اللفظية الوضعية مشهورا فلذا ترك وشرع في تقييدها وقال فدلالة اللفظ
على تمام ما وضع له من تلك الحشية اي حيث انه تمام ما وضع له مطابقة لها
اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى جرثومة من تلك الحشية
تضمن كون معنى المدلول في ضمن المعنى المطابق كدلالة الانسان على الحيوان
او الناطق فقط وهو اي التضمن لازم لها اي المطابقة في المركبات لانها لا تنفك
عن جزء وعلى الخارج من تلك الحشية التزام كون معنى المدلول خارجا عن المعنى
الموضوع لا لازم له كدلالة الانسان على الضاحك ولا بد في الالتزام من علاقة
عقلية او عرفية لان اللفظ لا يدل على الامر الخارج عن المعنى الموضوع له ف
ان لم تكن العلاقة التي هي واسطة انتقال الذهن من الدال الى المدلول لم يكن

الخارج مفهوم ما من اللفظ قيل الالتزام مجبور في العلوم لان التعليم والتعلم
 لا يكون الا بالالفاظ الموضوعه للمعاني لانه عقلي فلا يفي للافادة التامة ونقصر
 بالتضمن لانه ايضا عقلي مع انه معتبر في العلوم واجيب عنه انه ليس عقليا محضا
 لان مدلوله جزء المعنى الموضوع له ويلزم ما اى التضمن والالتزام المطابقة في
 التحقيق فتى تحققا تحقق المطابقة لان الجزء واللازم لا يتحقق بدون الكل والملزوم
 ولا عكس لجواز ان يكون المعنى بسيطا لا لازم له وكونه ليس غيره ليس بما يسبق
 اليه الذهن دائما جواب سوال يرد على قوله ولا عكس وتقريره ان الالتزام لازم
 للمطابقة على ما ذهب اليه الامام من ان لكل شئ لازم اقله انه ليس غيره فاللزم
 بينهما ثابت قطعاً وجوابه نعم انه لازم لكل ماهية لكنه لازم بالمعنى الاعم والمعتبر في
 الالتزام هو اللزم البين بالمعنى الاخص وهو غير متحقق في كل مفهوم لانا نقول
 كثيرا من الاشياء مع ذهولنا عن سلب الغير عنها واما الدلالة التقسيمية والدلالة
 الالتزامية فلا لزوم بينهما لجواز ان لا يكون لكل مركب لازم بين بالمعنى الاخص لجواز
 ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط لا لازم له بالمعنى المذكور لما فرغ المصنف بيان
 الدلالات واللزم وعدمه بينهما شرع في بحث اللفظ وقدم التقسيم لانه المقصود
 هنا واما تعريف اللفظ فغروفا بلا يرو وما قيل انه يلزم تقسيم المجهول وهو غير جائز
 الافراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ جواب سوال مقدرو هو ان الافراد والتركيب يكون
 صفة للمعنى ايضا فاما وجب تخصيصهما باللفظ والجواب ان الافراد والتركيب انما صفة للمعنى
 لكن بتبعية اللفظ واما اللفظ فهو موصوف لهما حقيقة لان اللفظ ما خفي في مفهومهما
 المعنى وعلى هذا التفسير ينبغي له ان يذكر هذا القول بعد تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب لكن قد مره

شرع في استدلال التقسيم وقال لأنه أي اللفظ ان دل جزؤه على جزء معناه مركب
 ويسمى قولاً ومولفاً في اصطلاحهم ايضاً والآي وان لم يدل جزء لفظه آه مفرداً لما
 فرغ عن تقسيم اللفظ شرع في تقسيم المفرد وقال وهو أي المفرد ان كان مرة لتعرف
 حال الغير فاداة عند المنطقين كفي وعلى في قولهم زيد في الدار وعمر وعلى السطح
 اذ هما آلة لتعرف الطرفين والحق ان الكلمات الوجودية منها أي من الاداة جواب سأل
 مقدم وهو ان الكلمات الوجودية ايضاً وسائط لتعرف حال الغير فمواجهة تسميتها
 بالكلمات دون الاداة وتقرير الجواب لها من الاداة واثبت المص هذه الدعوى بقوله
 فان كان مثلاً معناه كون الشيء شيئاً ولم يذ كر بعد ما دام يذ كر كان وتسميتها بكلمات ^{لغيرها}
 ودلالة على الزمان واما كونها وجودية فلان معناها شئت النسبة التي هي مرة
 بتعرف حال الغير والآي وان لم يكن مرة فان دل المفرد بهيئته وصيغته على
 الزمان كضرب ويضرب فكلمة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقين نعم
 يتوهم ان الدال على الزمان فعل عند العرب وكلمة عند المنطقين فعلم منه ان كل فعل عند
 العرب كلمة عندهم وليس كذلك فان نحو اشي فعل عند العرب لا قرأته باحد الآد^{منة}
 الثلاثة وليس بكلمة عندهم لاحتماله الصدق والكذب لانه مشتمل على حكم اشي
 فهو مركب والكلمة قسم من المفرد بخلاف ميمشي فانه كلمة عندهم كما انه فعل عند العرب
 لعدم احتماله الصدق والكذب والآي وان لم يدل المفرد بهيئته على الزمان فهو
 اسم كزيد وبكر ومن خواصه الحكم عليه أي كونه محكوماً عليه من خواص الاسم اعلم
 ان بيان خواص الاسم هنا فقط تمهيد لذكر ما بعد من جواب سوال مقدرو هو منع
 كون المحكوم عليه خاصّة للاسم لان من وضرب في قولهم من حرف الجر وضرب فعل

الصوت
بكون
الشيء

ماض محكوم عليه مع انه ليس باسم فاجاب عنه وقوله من حرف جر وضرب فعل
ماض لا يرد فانه حكم على نفس الصورة لا على معنى والمختص به اي بالاسم هو
هذا اي كون المحكوم عليه بحسب المعنى والاول اي كون المحكوم عليه بحسب
الصورة يجزئ في المهمات ايضا نحو قوله حسب مامل وايضا تقسيم ثان للمفرد باعتبار
تحققه في ضمن الاسم والا يلزم ان يكون الفعل والحرف مشككا ومتواطيا وليس
كذلك كما هو المذكور في المطولات ان اتحادى وحد معناه نفع تشخصه ليعنى المفرد
جزئي كونه مانعا عن وقوع الشركة وتدخل فيه للضمات واسماء الاشارات فان
الوضع فيها وانما كمالا كالموضوع له خاص على ما هو التحقيق لان الواضع لاحظ
الامر الكلى لان يلاحظه بواسطة الجزئيات ثم وضع اللفظ لكل ما يندرج تحت الكلى
كلفظ انت مثلا ثم اعلم ان الواضع والموضوع له قد يكون خاصا كوضع زيد لسماء وقد يكون
عاما كوضع الفاعل لذات من قام به الفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا
كوضع المضمات وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانثى للمفهوم الكلى
وبدونه اي بدون الشخص كل متواط ان تسلوت افراده في الصدق والتحقق كالا
فان افراده مساوية في تحقق المفهوم الكلى فيها والآتي ان لم يكن افراده متساوية في الصدق
بل متفاوتة فشكك اي كلى مشكك كالوجود بالنسبة الى الواجب الممكن وحصر والتفاوت في
الاولية والاولوية والشدة والزيادة ولا تشكك في الماهية لان نسبة الماهية الى الافراد
والا يلزم التبع بلا مرجح ولا في العراض لان نسبتها الى العراض متساوية والتفاوت فيها بلا مرجح ترجيح بلا مرجح
وان كان في نفس الامر اذ اذا كان الامر كذلك تشكك قوله باسم في متاخره فيكون في سائر العراض

فجاز مرسل لا رسال التشبيه فيه وحصره في أربعة عشر من أنواع إطلاق
 السبب على السبب وعكسه وإطلاق الكل على الجزء وعكسه وإطلاق اللازم على
 للزوم وعكسه وإطلاق المقيد على المطلق وعكسه وإطلاق العام على الخاص وعكسه
 وغيره ولا يشترط في الجواز المرسل سماع الخبريات من أهل اللغة بل يجب الاستعمال
 سماع أنواعها أي الخبريات وإذا لم يكن الامتياز بين المعنى الحقيقي والمجازي بحسب
 الظاهر مست الحاجة إلى بيان علامتها فلذا قال علامة الحقيقة التبادر إلى الفهم
 وإن لم يكن اللفظ موضوعا له والعراض عن القرينة عند الإطلاق اعتمادا على الاستعمال
 وعلامة الجواز الإطلاق على المستحيل كإطلاق الأسد على نيد الأسد بيان ^{نيد} تشخيص
 تشخيصا يكون بينهما اتحادا للمصادق واستعمال اللفظ في بعض المعنى أي في بعض مواد
 تحقق المفهوم كالدابة أي كإطلاق الدابة على الحمار الذي هو البعض من أفرادها و
 النقل والمجاز أولى الاشتراك يعني إذا دار اللفظ بين النقل والمجاز والاشتراك أي
 يهتمها فعمله على النقل والمجاز أولى من الاشتراك لأن الاشتراك محل
 لغم المعنى المقصود والمجاز أولى من النقل إذا دار اللفظ بينهما لأن الجواز يبلغ في
 الاستعمال بعد الفراغ عن بحث الحقيقة والمجاز وما يتعلق به شرع في بيان أن
 الجواز بالذات لا يكون إلا في الاسم وقال في الجواز بالذات إنما هو في الاسم أي في
 اللفظ والمصدر وأما الفعل وسائر المشتقات والأدوات فأنما يوجد فيها بآلية ^{التبعية}
 لأن ضرب إذا استعمل مجازا في قتل فلا يكون استعماله في المعنى المذكور إلا باعتبار
 أن الضرب ولا يستعمل في القتل وفي الأدوات بتبعية المتعلق كاللام إذا استعمل في
 التعقيب فيستعار ولا لتعليل الذي هو متعلق معناه ثم بواسطة يستعار ^{له}

له لما فرغ عن تقسيم اللفظ باعتبار تكثر المعنى ومتعلقه شرع في بيان تكثره مع اتحاد
معناه فقال وتكثر اللفظ كالغيث والطمر مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع في الواقع
والاستعمال لتكثر الرسائل لفهم المعنى المقصود والتوسع في الحال البدائع بان يصح ايراد
احد المترادفين دون الاخر ولا يجب فيه اى في الترادف قيام كل مقام الاخر جواب سؤال
وهو انه اذا كان معناها واحدا فيجب ان يتعمل كل منهما مقام الاخر لعدم الترجيح
وان كانا من لغة واحدة فان صحة الضم اى ضم احدهما للمترادفين بلفظ اخر من العوارض
كما يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه مع انهما من لغة واحدة ولا يلزم الترجيح
بلا مرجح لانه يجوز ان يكون لاحدهما خصوصية خارجية عن المعنى مع ما يتصل
به ولا يكون هو الآخر محل بيز المفرد والمركب ترادف واختلاف المعنى المقصود من هذا الاستف
اظها بالاختلاف الواقع في ترادف المفرد والمركب والافعل من السابق ان
الترادف من عوارض المفرد فمن ينكر الترادف بينهما يستدل بانه لا بد من
الترادف من اتحاد المعنى الوضعى ولا اتحاد بينهما بحسبه ومن هو قائل به يقول
ان الاتحاد بينهما متصور كما في الانسان والحيوان الناطق اقول بل بين الاثنين
والحيوان الناطق تضاد وهو الاتحاد في المصادق لا الترادف لما فرغ عن تقسيم
المفرد وما يتعلق به شرع في تقسيم المركب فقال المركب ان صح السكوت عليه بدون ضم كلمة
اخرى قائم وهو خبر وقضية فيه اشعار على الترادف كما يشعر به قوله ان قصد
الحكاية عن الواقع ومن ثم اى لاجل الحكاية يوصف المركب المذكور باصدق ^{الكذب}
بالضرورة لان الحكاية ان كانت مطابقة للحكى عنه فالمركب صادق والافكاذب
وقول القائل كلامى هذا ليس بخبر لان الحكاية عن نفسه غير معقول جواب نقض

مشهور وهران هذا القول خبر ولا حكاية فيه ولا يلزم الحكاية عن نفسه وان
 حال فاجاب المصنف عنه بحيث لا يلزم الحال المذكور باثبات الحكاية في القول بان
 والمحق انه اى القول المذكور بجميع اجزائه ما خوذ في جانب الموضوع ^{مطلقة} فالنسبة
 اجالا في جانب الموضوع فهي المحكى عنها ومن حيث تعلق الابقاء بها ملحوظة
 تفصيلا فهي الحكاية فالغاير بين الحكاية والمحكى عنه في القول موجه بالاجمال
 والتفصيل وهذا القدر من التغاير لصحة الحكاية وكونه خبرا كاف تدبر فاضل
 الاشكال بجميع تقاديره ومضجولة التقادير ما يقال قال قائل يوم الخميس كلامي
 يوم الجمعة صادق وقال يوم الجمعة كلامي يوم الخميس كاذب فصدق كل
 يستلزم كذبه وبالعكس ونظير ذلك اى كلامي هذا كاذب قولنا كل حمد لله
 فانه حمد من جمل كل حمد لله فيكون فرد النفس فالحكاية فيه هي المحكى عنها وجا
 ما من قوله والمحق انه بجميع اجزائه آه قاتل اشارة فيه الى ان هذه القول ليس
 بنظير لذلك القول لان هذا القول كلية وذلك شخصية تكون الهذية ما خوذ
 فيه والجواب المذكور يجري في هذا القول لا في ذلك او اشارة الى انه ان اريد
 بموضوع الكلية ما هو خارج عن هذا القول فالغاير بين الحكاية والمحكى ^{هذا}
 فيكون القول المذكور خبرا وان اريد بموضوع الكلية اعم بحيث يشتمل ^{هذا}
 القول ايضا فالحكاية في قولنا كل حمد لله والمحكى عنه هو هذا القول مع
 الخارج فيكون الحكاية من افراد المحكى عنه لا عينه تامل فانه جذرا صم اى
 اى هذا الاشكال جذرا صم لا تسمع له جواب الا الجواب المذكور والاى
 اى وان لم يقصد به الحكاية فانشاء وهو ايجاد ما لم يوجد ومنه امران

المقصود منه اى من الانشاء طلب الفعل كاضرب فان المقصود من هذا القول
طلب الضرب وفتح انا المقصود منه اظهار عجة الشيء وترج ان كان المقصود
طلب الشيء الممكن واستفهام ان كان المقصود منه طلب الفهم وغير ذلك من
الدعاء والالتماس وان لم يصح السكوت على المركب بل يحتاج في افادة المعنى الى
افرنما قصر منه تقييدى ان كان للجزء الثاني قيد الاول وامتراسي ان كان الجزء الثاني
ممنوعا الاول كعبلبك وغيره كتركيب الفعل مع المفعول نحو ضرب زيد فصلا
لما فرغ عن المقدمة وما يتعلق بها شرع في بحث المبادئ للمعرف وقال المفهوم
اى ما حصل في العقل لان الاحكام الالهية مترتبة عليه هذا الاعتبار لا غيره
ان جود العقل تكثره بحسب الصدق من حيث نظوره وحصوله في الذهن
فكلى سواء كان متمتع الافراد كالكميات المفرضية فانها كميات باعتبار فرض العقل
وان لم يكن لها الافراد في الواقع ولا يتمتع افراده وهو لا يخلو اما ان يكون المرجع
منه واحدا مع امتناع الغير كالواجب ومع امكان الغير كالشمس والممكن للمراء
بالممكن الممكن الخاص فلا يريد ما قيل ان اريد بالامكان الامكان العام فلا يصح
التقابل بالمتنع لانه ايضا ممكن بالامكان العام ولنا اريد به الامكان الخاص فلا
يصح قوله كالواجب والممكن والا ياي لان لم يجز العقل تكثره من حيث تعدد الجزئي قيل
جعل الجزئي قسما من المفهوم غير صحيح لان الجزئي عبارة عن المفهوم مع التخصر
التخصر لا يحصل في العقل بغيره ان كان يحصل العقل بنفسه يحصل في العقل بواسطة الحواس تامل
فحسوس الطفل في مبدأ الولادة وشيخ ضعيف البصر والصورة الخيا اليه من
البيضة المعتمة كلها جزئيات لان شيئا منها لا يجز العقل تكثرها على سبيل الا

وهو المراد جواب سوال وهو ان هذه المذكورات خبريات مع انها تصدق على كثيرين
وتقر الجواب نعم انها تصدق على كثيرين على سبيل البدلية لكن هذا الصديق غير
معتبر في الكل بل المعتبر هو الصديق على سبيل الاجتماع وهو غير متحقق فيها وهنا
اي في الجواب المذكور شك مشهور وهو ان الصورة الخارجية لزيد وصورة الخادم
منه اي من زيد في اذهان طائفة تصوره كلها متصادقة لاتحاد مصدرهما
وهو شخص زيد واستدل على التصديق بقوله فان التحقيق ان حصول الاشياء
بانفسها في الذهن لا باشباهها كما هو المذكور في موضعه واذا كان الامر كذلك
فلذلك الصورة الخارجية تكثر لصدقها على الصور الحاء لزيد في اذهان طائفة بعينه
اذا اعتبر التكثر في الكل على سبيل الاجتماع فيلزم ان يكون الصورة الخارجية لزيد كليا
لصدقها على الكثير على سبيل الاجتماع مع انها خبري وجوابه على ما قربت به
وهو ان الصورة الخارجية لزيد عبارة عن هويته الخصوصية التي يمتاز بها عن
الاغيار والصورة الذهنية عبارة عما يحصل في الذهن بعد حذف الشخصيات
الخارجية فاذا حذفت الهوية الخارجية لزيد فكيف تصدق على الصور الذهنية
لمحمد فلا يحصل الصورة الذهنية فلا صدق هنا ايضا فان تنق التصديق بينهما تام لان
هم هنا اي من صدق الصورة الخارجية لزيد على الصور الذهنية ليستبين كون الخبري
الحقيقي محمولا لان الصورة الخارجية لزيد خبري ومحمول على الصور الذهنية و
هو الحق عنده لان التقاير الاعتباري يكفي لمحل خلافا للسيد الشريف وهو
انه لا يخلو اما ان يكون محمولا على نفسه او على غيره فعلى الاول المحل غير مفيد الكلام
في المفيد وعلى الثاني لا يجوز المحل لان الغيرية منافية للمحل ولا يجاب عن الشك المشهور

بان المراد صدقها على كثيرين هو اى الكلى ظل لها اى للكثرة ومنترزع عنها جنة
 الشخصات واللازم ههنا اى فيمادة النقص ان لها ظلا متعدد اى المتعدى ينترزع
 عنها الا انها ظل متعدد اى ينترزع عنه والمطلوب فى تعريف الكلى هو الثانى وهو
 المقصود ههنا لان الصادق بين الصوتين ^{بمعنى} لا يتعارض والظلية من الطرفين فان الاتحاض
 من الطرفين فى باب الصادق فكون صورة زيد كليا ح ظاهرا والنقص باقى على
 بل الجواب ان المراد فى تعريف الكلى تكثر المفهوم بحسب الخارج باعتبار الافراد
 هو غير متحقق فى صورة زيد لان الهوية آتية عن التكثرفا لصورة الحاصلة من
 زيد باعتبار الازدهان يستحيل ان تتكرر فى الخارج بل كلها هوية فلا تكثر لها
 فى الخارج والمعتبر فى تعريف الكلى هذا التكثر وهو غير موجود بل غير ممكن ههنا
 واما الكليات الفرضية والمبغولات الثانية فلعدم استمالتها على الهدية لا
 ينقبض العقل مجرد تصور هاعن تجوز تكررها فى الخارج جواب من النقص وهو
 ان التكثر المذكور مقصود فى الكليات الفرضية فينبغى ان لا تكون كليا بل ليس
 ههنا فرد موجود مع انكم قلتم انها كليات وتقرير الجواب ان المعتبر فى تعريف
 الكلى تجوز التكثر لا التكثر فى الخارج بالفعل كما هو الظاهر عن تعريفه ولا شك
 ان تجوز التكثر فيما نحن فيه متحقق تكون كليا بهذا الاعتبار واما صورة زيد
 فلا استمالتها على الهدية لا يمكن تجوز التكثر فيها حتى قيل ان الكليات الفرضية
 بالنسبة الى الحقائق الموجودة كليات يعنى بالنسبة الى نقايضها كالشئ والممكن
 والموجود كليات فاذا ارتفع الشئ والممكن والموجود كان الاشئ واللا يمكن
 الالاموجود كليا هذا اى خذ هذا الجواب لما قسم المفهوم الى الكلى والخزئني اراد ان

ابن يصرح بان الكلية والجبرية صفة للمفهوم من حيث هو من حيث الاكتشاف على وجه
 يعلم منه ان المذهب المنصور هو الاول وقال الكلية والجبرية صفة للمعلوم الذي
 هو الحاصل في العقل من حيث هو وقيل صفة للعلم اي لما حصل في العقل من حيث
 الاكتشاف كما ذهب اليه السيد لكن الحق هو الاول لان المفهوم من حيث هو
 منقسم اليهما لان من حيث الاكتشاف ما بطلان القول الثاني فلان الحاصل في
 الذهن بعد الاكتشاف جزئي فلا يكون كلياً والجبرية لا يكون كاسياً ولا مكتسبة
 اقول الجزئي يقع في المثال كما تقول كيف الانسان فيجاب بنيد والعلم يحصل
 بالثال فينبغي ان يكون الجزئي كاسياً وايضاً ينبغي ان يكون مكتسباً من الكلي الذي هو
 جزئي منه كما تقول زيدي الحيوان فيقال في جوابه انسان فامل اقول واذا كان
 الجزئي كاسياً ولا مكتسباً فينبغي ان يذكر في هذا الفن لان البحث فيه اما عن المصداق
 او عن مباديه لتوضيح مفهوم الكلي لان الشيء يعرف باصداقه وقد يقال الجزئي
 لكل مندرج تحت كل اخر اشعار على الاصطلاح الجديد كالانسان فانه جزئي
 اصنافي عندهم لانه مندرج تحت الحيوان ويختص هذا المعنى بالاصنافي كالاول
 يختص بالحقيقي والكلي الاصنافي هو الذي يندرج تحته غيره الآت
 شرع في بيان النسب بين الكليتين لان يعلم في باب المعرفة ان المساوي يقع في الجواب
 عن المساوي الاخص وانما غيرهما فلا فلا قال والكلي ان تصادق كلياً اي صدق كلياً من
 المجانين فتسويان كالانسان والناطق فانهما متساويان في الصدق والتحقق
 لتساويهما في المصدق والآي وان لم تصادقا كلياً فتتعارقا وهو لا يخلو فانما كان
 الفارق كلياً فتبائن كالانسان والفرس فانهما لا يجتمعان في المصدق وان كان

وهو خارج عن المذكور اللهم الا ان يقال كذا

التفارق جزئياً وهو ايضا لا يخلو فاما ان يكون من الجانبين فاعم واخص من وجه
 كالحيون والابيض فانهما قد يجمعان في الصدق وقد لا يجمعان او من جانب واحد
 فقط فاعم واخص مطلقاً كالحيون والانسان فان التفارق هنا من جانب ^{الحيوان}
 فقط لما فرغ عن بيان النسب بين العينين شرع في بيان النسب بين النقيضين و
 قد تم تعريف النقيض ليعلم اولاً ان النقيض ماذا قال اعلان ^{نقيض}
 كل شيء رفعه حقيقة او حكماً فالسلب نقيض الاحباب باعتبار انه رفع حكمي ^{الاحباب}
 والرفع الحكمي عبارة عن اللزوم المساوي الرفع الحقيقي ولا شك ان السلب لا يرفع ^{الاحباب}
 واذا عرفنا نقيض كل شيء رفعه فقيضا المتساويين متساويين واستدل عليه بابطال
 نقيضه فقال والاى وان لم يكن متساويين فلم يتصادقا كلياً فتفارقا في الصدق
 فيلزم على تقدير تحقق التفارق من النقيضين صدق احد المتساويين من العينين
 بدون الاخر هل هذا لا حيف فثبت ان نقيض المتساويين متساويان وهما اى
 في قوله والافتقار فاشك قوي وهو ان نقيض التصديق على ما مر من تعريف ^{النقيض}
 رفعه لا صدق التفارق بل هو نقيض رفع التفارق الا ان يقال انه رفع حكمي للتصادق يعني لا
 تلزم صدق التفارق على تقدير عدم التصديق بقوله وربما الواو هنا بمعنى اذا تعليلية
 يكون نقيض المتساويين مما لا فرد له في نفس الامر كقائض المفهومات الشاملة فيصدق
 الاول وهو رفع التصديق لعدم المصادق دعوى الثاني لان التفارق عبارة عن صدق
 واحد مما بدون الاخر ولما لم يكن المصادق هنا لم يصدق احد مما بدون الاخر ^{فلا يصدق}
 التفارق الا ان يقال ان التفارق عبارة عن عدم التصديق وهو لا يقتضي المصادق ^{تأمل}
 فيه لان هذا الجواب مما انفردت به وما قيل في جواب هذا الشك ان صدق السلب

على شيء لا يقتضى وجوده ^ا كى وجود ذلك الشيء لان السلب يصدق بعدم
 الموضوع ايضا ^خ اذ الم يقتضى صدق السلب وجود ما صدق عليه رفع النضاد
 يستلزم التقابل لان النقيض هنا عبارة عن رفع الشيء لا عن سلب شيء عن شيء
 يقتضى وجوده فبعد تسليم يعنى لا نسلم او لا ان صدق السلب لا يقتضى وجود ^{الموضوع}
 لان السلب يرد على ما يرد عليه الاحباب فهو كالايجاب في اقتضاء وجود الموضوع وان سلم
 يتم هذا الجواب على تقدير وهو اذا كانت تلك المفهومات الشاملة وجودية كالشيء
 والممكن في تقايفها سلبية عدمية وهي لا يقتضى وجود المصدق واما على تقدير
 الذي اذا كانت تلك المفهومات سلبية كلا شريك الباري وغيره فيكون تقايفها
 وجودية وهي يقتضى وجود الموضوع فلا مسامح لذلك الجواب فيه اى في الشك
 اللهم الا ان يقال ان شريك الباري وان كان باعتبار اللفظ وجودي لكنه سلبى باعتبار
 المصدق لان مصداقه ممتنع فيرمو وجود فيجوز الجواب هناك ايضا اما مثل فيه فانه من
 مزال الاقدام لعلماء الاعلام فلا جواب للشك ^ب ح الا بتفصيل الدعوى بغير تقايف
 تلك المفهومات وان كان هذا التخصيص خلاف داب هذا الفن هذا يعنى جذا هذا
 التخصيص في جواب هذا الشك لانه لم ياتي احد بجواب شاف له ونقيض لا
 والاخص طلقا بالعكس ^ع بعكس العينين فان انتفاء العام ملزوم لا انتفاء الخاص والعكس
 تحقيقا للمعنى العموم لان بعض افراد الانسان بعينه افراد الحيوان فلو صدق
 اللاحيون عليه ايضا لزوم اجتماع النقيضين انه محال وشكك بالنقض بان لا اجتماع
 النقيضين اعم من الانسان لانه كما يصدق على الانسان
 فكذا يصدق على غيره مع ان بين نقيضهما وهما الانسان واجتماع النقيضتين

لان اجتماع النقيض محال فلا يصدق على شئ وغيره من الائن ايضا لا يصدق
 عليه لا متاعه وقيل لا تبين بين نقيضيهما لان الانسان يصدق على اجتماع النقيضين
 فلا تبين هنا وايضا شكك بان الممكن العام اعم من الممكن الخاص واذا كان نقيض
 الاعم اخص من نقيض الاخص فح يصدق كل لا يمكن عام لا يمكن خاص والمحال كل
 لا يمكن خاص اما واجب او متنع وكلاهما ممكن عام فكل لا يمكن عام ممكن عام يتبع
 منه بانه محال فلا يكون نقيض الاخص اعم ولا يلزم المحذور والمذكور وجوابه على ما تقررت
 به وهو منع نسبة العموم والخصوص بين الامكانين لان النسبة بين الكلين
 تعتبر بحسب المصادق وظاهر ان كلما يصدق عليه الممكن بالامكان العام لا يصدق
 عليه الممكن بالامكان الخاص لان الممكن بالامكان العام تعتبر فيه سلب الضرورة عن
 الطرفين وفي الممكن الخاص من الطرفين فكيف هذا من ذلك لان يقال ان الشا
 اشتهر عليه عموم المفهوم بالمصدق ولما لم يتحقق هذا الفرق عند المع قال والجواب
 من التفصيل بين نقيض الاعم والاخص من وجه تبين خبري كالمتباينين يعني
 كما ان بين نقيض المتباينين تبين خبري فكذا بين نقيض الاعم والاخص من وجه
 تبين خبري وهو التقارق في الجملة اى في بعض مواد التحقق لان بين العينين و
 الاعم والاخص من وجه تغاير خبري بحيث يصدق عين احدهما بدون الاخر يصدق
 نقيض الاخر والا يلزم ارتفاع النقيضين وصدق احدهما نقيضين بدون الاخر
 تبين وتغاير واذا فرغ عن اثبات التباين الخبري شرع في بيان موافق التباين
 الخبري وقال هو قد يتحقق اي التباين في ضمن التباين الكلي كالاحمر والاحمر والنسبة
 بينهما عموم وخصوص من وجه بين نقيضيهما واما الحمر والحمر والنسبة بينهما
 في وقد يتحقق في

عموم ونصوص من زجربين نقيضهما

ضمن العموم من وجه كالابيض والانسان فان بينهما ايضا عموم وخصوص من وجه والحجر والجوهر ومرد ذكرهما اتفاقا وهما سوال وجواب على طبق ما مر مثلا تقول ان بين الاشئ واللاشئ واللا يمكن تبين لعدم اجتماعهما في المصادق وبين نقيضيهما ما الشئ والممكن مساوات وتقرير الجواب ان القول بالتباين الجزئي بين نقيضى الاعم والاحض مسلم لكن في ما سوى المفهوم الشاملة لما فرغ عن بيان النسب شرع في تقسيم الكل وقال ثم الكل اما عين حقيقة الافراد والمراد بالحقيقة الحقيقة الكلية لا الشخصية كالانسان فانه عين حقيقة زيد وعمر ودكر والمراد من الافراد هنا الاشخاص لان الفرد ما يدخل فيه القيد والتقييد كلاهما والكل ليس كذلك والشخص هو الذي لا يكون القيد والتقييد داخل فيه يعنى هو عبارة عن الكل حال كونه معرضا للشخص واطلاق الافراد على الاشخاص في هذا الفن شائع والكل الذي يكون التقييد فيه داخلا والقيد خارجا يسمى بالخصّة ^{وقال} والكل الذي هو عين حقيقة الافروع ^{والان} داخل فيها ^{والان} هو لا يخلو اما ان يكون تمام مشرئ بينها يعنى بين حقيقة الافراد وبين نوع آخر فيسمى جنسا او لا يكون مشتركا بل يكون مميزا لذلك الحقيقة فيسمى فصلا في اصطلاحهم ويقال لها اى الافرء المذكورة ذاتيات لانها اما عين الذات او جزء الذات فالذاتى على هذا التقيد ما لا يكون خارجا عن حقيقة الافراد اعلم من ان يكون دخلها فيها او عينها وربما يطلق الذاتى بمعنى الداخل اشعار على الاصطلاح الاخر ولا يكون النوع على هذا التقدير من الذاتى وخارج عن حقيقة الافراد مختص بحقيقة واحدة نوعية كانت او جنسية فيسمى خاصة ولا يختص بها بل يوجد في غيرها ايضا ويسمى

بالعرض العام ويقال لها أي الخفض وغيره عرضيات والمراد بالجمع هنا الجمع المنفرد
 والعرضي عندهم عبارة عن الكل الخارج المحمول والجمهور على أن العرض غير العرضي
 غير المحتمل حقيقة لأن العرضي يحتمل بالمواطاة
 والعرض لا يحتمل بذلك الحمل والمحل ما يقوم به العرض فلا يكون محلا لأن الشيء لا يكون
 معرضنا لنفسه والقصود من ذكر مذهب الجمهور هنا دفع الاشتباه الواقع هنا بين العرض
 والعرضي باعتبار اتحاد المبدء والمشتق منه والرد على المحقق فإنه قائل بالاتحاد الذي
 والغاير الاعتباري بين العرض والعرضي كما أشار إليه المص بقوله وقال بعض
 طبيعة العرض لا بشرط شيء أي مع قطع النظر عن القيام وعدمه بالمحل عرضي
 محمول وبشرط شيء أي بشرط القيام للمحل وبشرط لا شيء أي بشرط عدم القيام العرض
 للمقابل للجمهور لأن الجمهور عبارة عن الموجود لا في الموضوع والعرض هو الموجود
 الموضوع ولذا أي لفظة الاتحاد الذاتي والتغاير الاعتباري صح قولهم النسبة
 أربع والماء ذراع لتحقيق الاتحاد والتغاير المذكورين الذين هما مدار الحمل ومن
 أي لأجل الاتحاد الذاتي قال بعض الأفاضل إن المشتق لا يبدل على النسبة ولا
 على الموصوف في قولهم الجسم سمود لأن المشتق متحد مع المبدء وهو حال قائم
 بالمحل والمحل والنسبة خارجتان عن المبدء فلا يدخل في المشتق أيضا بل معناه
 هو التقدير الناعت بحد وهو قيام المبدء مع الموصوف كما يعبر عنه في الغارة
 بيباه وسفيد وهذا هو الحق كما هو مذهب السيد ويؤيده أي قول بعض
 الأفاضل ما قال الشيخ من أن وجود الإعراض في نفسها هو وجودها لها لتمام
 لا وجود لها دون المحل بحيث يمتاز عن الغير بل لها وجود واحد في الخارج فلا اتحاد

في الوجود بدل على الاتحاد الذاتي كما ان التباين في الوجود يدل على الغيرية فاما
 الكليات خمس الاول في المرتبة الجنس لانه الذاتي الاعم فيكون اشرف من الخارج
 والاخص وهو كل معقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وراث
 القيود ظاهرة لاسترة فيها بعد الفراغ عن تعريفه شرع في تقسيمه وقال فان كان الجنس
 جوابا عن الماهية وجميع المشاركات فقرب كالحیوان بالنسبة الى الانسان
 والا اي وان لم يكن الجنس جوابا عن الماهية وجميع المشاركات بل يقع
 البعض جوابا اخر بعيد بالنسبة الى الماهية كالنامي بالنسبة الى الانسان ووهنا
 اي تحقيقات متعلقة بهذا المقام الاول ان ما هو سؤال عن تمام الماهية المختصة
 ان انقص فيه اي في السؤال على امر واحد سواء كانت الماهية شخصية او نوعية او
 جنسية فالامر الواحد ان كان خياليا كما تقول زيد ما هو فيجاب بالنوع بان يقال انه
 انسان لما مر في وجه الحصر انه عين حقيقة افرادة واما الشخص فهو عابض
 خارج كما هو المذكور في موضعه ويقع في الجواب الحد التام ان كان ذلك الامر
 كلياً نوعاً كان او جنساً كما تقول الانسان ما هو فيجاب بانه حيوان ناطق واذا
 قلت الحيوان ما هو فيجاب بانه جسم زامه وما هو سؤال عن تمام الماهية المشتركة
 ان جمع السائل في السؤال بين امور فيجاب بالنوع ان كانت تلك الامور متفقة الحقيقة
 كما تقول زيد وبكر وعمر ما هم فيجاب بانه انسان لانه نوع لهم ويجاب بالجنس ان كانت
 تلك الامور مختلفة كما تقول الانسان والفرس والبقر ما هم فيجاب بالحيوان الذي
 هو الجنس بالنسبة اليها ومن ههنا اي من وقوع الجنس في جواب ما هو يتبع
 ويظهر عدم امكان جنسين في مرتبة واحد لماهية واحدة ولا في لزم الترجيح بلا

مرجح ان اجيب بجنس واحد يلزم ان لا يكون احد الجنين جنساً للماهية لانها اذا فصلت
 بانضمام احد الجنين فيكون الاخر لغوا ولا يكون لها جنس هذا خلف والبحث الثاني هو
 الجنس هو وجود النوع ذهنا وخارجا يعني وجود القصل للجنس هو وجود النوع بحسب
 المصادق واما وجوده بحسب المفهوم فلا لان الجنس بحسب المفهوم عبارة عن
 الماهية لا بشرط شئ والنوع عبارة عن الماهية بشرط شئ فكيف ذاك من هذا
 فهو ان الجنس محمول عليه على النوع فيهما اي في الوجودين ومنشأ ذلك اي كون
 الجنس وجود النوع خارجا وذهنا هو ان الجنس ليس يحصل قبل وجود النوع
 فيها لان النوع مادة يتحقق الجنس فلا يكون الجنس متحصلا قبله وان كانت قبلية
 لا بالزمان وهي عبارة عن قبلية داتية لان الذاتي يتقدم على الذات بهذا القبلية
 جواب سوال وهو ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل فعلم ان الجنس
 موجود قبل وجود النوع مع انك قلت ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع
 واستدل على الدعوى بقوله فان اللون اذا اخطرتاه اي تصورناه بالبال فلا يقع
 بتحصل شئ متقرر الوجود بالفعل من البياض والحراة متى لم يتقرر
 اللون بشئ من الفصول فثبت ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع فلهذا قالوا ان وجود
 الجنس هو وجود النوع تاملا واما طبيعية النوع فليس يطلب فيها تحصيل معنا قابل للطلب
 فيها تحصيل الاشارة جواب عن النقض وهو ان
 النوع ايضا كذلك اذ لا وجود له قبل وجود الافراد فينبغي ان يكون وجود النوع
 هو وجود الافراد وليس كذلك وتقرير الجواب ان النوع ليس مثل الجنس في الوجود
 بل هو يحصل في نفسه لكنه محتاج الى الاشارة فلا نقض البحث الثالث بالفرق

بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلاً انه جنس للانسان فهو محمول عليه كما
 نقول الانسان جسم ويقال انه مادة له فهو الجسم مستحيل الحمل عليه لانها
 من الاجزاء الخارجية والحمل من خواص الاجزاء الذهنية والجسم في الحالتين شئ
 واحد فما وجه حمل في حالة دون الاخرى بين المع الفرق بين الحالتين بقوله
 فنقول

الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة كالنور وغيره مادة الانسان والجسم الماخوذ
 بشرط الزيادة نوع كالجسم النامي فانه نوع عن مطلق الجسم والجسم الماخوذ بشرط
 شئ من الزيادة وعدمها بل كيف كان الجسم من حيث هو ولو مع الف معنى
 مقوم كالهوى والصورة جنس فهو محمول على الانسان بعد لا يدري انه
 على اى صورة من النامي وغير محمول اى الجسم على كل مجتمع متكون من مادة وصورة وان
 كانت والفا وهذا التغاير الاعتباري عام فيما اذا تم مركب من الهوى والصورة
 وما اذا تم بسيط يقال الماهية لذا اخذت بقيد زائد عليها شئ مملوطة وبشرط
 واذا اخذت بشرط عدم قيد زائد سميت مجردة وبشرط لا شئ واذا اخذت الماهية
 من حيث هي هي سميت مطلقة وبلا شرط شئ لكن في المركب تحصيل معنى الجنس غير متحقق
 وفي البسيط تنقيح المادة متعسر ومشكل جواب عن المنع وهو لا نسلم ان الاعتبار
 المذكورة جار في كل ماهية واستدل عليه بقوله فان ابهام المعين وتعيين الابهام
 امر عظيم كف نشر مرتبة لان المادة في المركبات امر متعين والجنس لا يكون الا بهما
 فابهام المعين امر مشكل واما الدعوى الثانية القى تعيين الابهام فلان الجنس باعتبار
 فرض العقل موجود في البسيط والمادة انما تكون بمجمله معينا بحيث يؤخذ بشرط
 لا شئ وهو متعين بالنسبة الى لا بشرط شئ الذي هو مرتبة الجنس واما كون هذا

داخل في جنس المادة

الفرق امر عظيم فلان المادة في المركبات امر ياتي عن ان يصدق على شئ ويخبر عنه
وما يفرضه العقل في البساطة امر لا يلي عن الصدق وهذا بعينه هو الفرق بين
الفصل والصورة لان الفصل محمول الصورة غير محمول لانها من الاجزاء الخارجة
والحمل من خواص الاجزاء الذهنية ومن ههنا اي لاجل اتحاد الذاتي والتغاثر الاعتباري
نستعملهم يقولون ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة فعلم من
ان الاجزاء الذهنية لا تكون الا للمركبات الخارجية البحث الرابع قالوا ان الحكم
للمفردة هو اي الكلي اعم واخص من الجنس معا اما كونه اعم فلصدق الكلي عليه و
على غيره من الكليات واما كونه اخص فلاضافة الى جنس الخمسة وجنس الخمسة
اخص من مطلق الجنس حاصل الاعتراض ان الكليان لا يكون بينهما الانسبة
واحدة كما هو الظاهر من وجه المحصر وهما يتحقق النسبتان المتنافيتان بين
الشئيين لعينهما وهو محال وحله اي حل البحث الرابع ان كلمة الجنس باعتبار
الذات لان الكلي مأخوذ في مفهومه وجنسية الكلي باعتبار العرض يعني باعتبار
اضافته الى الخمسة واعتبار الذات غير اعتبار العرض فالعموم والمخصوص هنا
لجملتين مختلفتين وهو غير محال ومن ههنا اي من هذا الجوابين جواب
ما قبل ان الكلي فرد نفسه كونه كليا متكررا في النوع يحمل على نفسه وعلى غيره كما
الكلي والملي هو كلي والفرد يكون مغايرا له الفرد فهو غيره فينبغي ان يسلب عن نفسه
لان الغير جازم السلب عن الشئ وسلب الشئ عن نفسه محال لان ثبوت الشئ لنفسه
ضروري فلا يكون مسلوبا عنه وتقرير الجواب كلمة الجنس باعتبار فاته وجنسية
الكلي باعتبار العرض وحله على نفسه على قسمين حل اول وهو يقتضي الثبوت لنفسه

وتغاثر اعتبارات الحكماء

متعارف مع حصة من الكلي عارضة لمفهوم الكلي فيصدق ان الكلي ليس بكل يكون
 الحقيقة مغايرة للكلي فلا محال في هذا السلب تعامل نعم قطع الاعتراض بهذا الجواب لكن
 يلزم عليه الاعتراض الاخر وهو كون حقيقة الشئ عينه له وغاير جاعله لان مفهوم
 الشئ عينه وفرد غير لانه هو المفهوم مع قيد زائد فيكون مغاير له لكن لما كان
 هذا اللزوم باعتبارين احدهما انه فرد والفرد يكون مغاير اصبع السلب عنه فلا محال
 لتغاير جهة الاجتماع ومن ثمة اي لاجل تغاير الاعتباري قبل لولا الاعتبارات المطلوبة
 الحكمة البحث الخامس في ان كان الجنس موجودا فهو مشخص وكل مشخص جزئي
 لان الشخص آب عن الاشتراك في النتيجة منه ان الجنس جزئي فكيف مغاير على كثير
 والاى وان لم يكن موجودا كيف يكون مقوما للجنسيات الموجودة لان الشئ
 ما لم يكن موجودا في نفسه لم يكن مقوما للغير وهو ظاهر وحله باختيار الشق الاول
 ومنع حصر الموجود في الشخص بحيث يكون الشخص فيه داخلا يعنى ان اراد القائل ان
 قوله ان الموجود مشخص ان كل موجود معروف الشخص مسلم وذلك دليل التقسيم
 اى تقسيم الموجود الى افراد لانه باعتبار العوارض المختلفة يصير مورد التقسيم و
 الاشتراك في افراد وان اراد منه ان الشخص داخل فيه والحال ان دخول الشخص
 في كل موجود ممنوع لجواز عرضه لبعض الموجودات والثاني من الكليات النوع و
 هو المقول على الافراد المتفقة الحقائق في جواب ما هو كالانسان فانه يعمل على زيد
 وعمرو وكرو وغيرهم وهم متفقة في الحقيقة الكلية واما الشخص فهو خارج عن
 حقيقة كل حقيقة بالنسبة الى حصصها فوقع حقيقى جواب سوال يرد على حصر
 الكلي في الخمسة وهوان الكلي المحمول على الافراد المتفقة الحقيقة لا يكون الا بالحصة

وثانيهما كونه نفسا فاستحال سلبه عنه م

مغايرة للنوع فلكل المحمول على المحصر غير النوع وغير مذكور في المحصر فالمحصر في الجنس ^{مطلوب} ^{مطلوب}
 الجواب ان المحصر حاصر واما الكل المحمول على المحصر فهو نوع لان المحصة ليست الا
 الحقيقة المضافة والمضاف اليه خارج عنها واذا كان الامر كذلك فالمحصر ^ح ايضا
 متفقة الحقيقة والمحمول عليها نوع تام وقد يقال على الثاني المقول عليها وعلى غيرها الجنس
 في جواب ما هو قول اوليا خرج هذا القيد الاخير الصنف لان الجنس يحمل عليه ^{بواسطة} ^{بواسطة}
 حمل النوع كالرومي والهندي فان الحيوان لا يحمل عليهما الا بواسطة حمل الانسان
 عليهما ومقصود المص عن هذا البيان امران امتياز الصنف عن النوع والاشعار
 على هذا الاصطلاح والاول يسمى بالنوع الحقيقي والثاني بالانساني لان نوعيته ^{ول} ^{بالنسبة}
 الى افراده ونوعيته الثاني بالنسبة الى ما فوقه ولزيادة التوضيح والفرق بين المنين ^{بين}
 النسبة بينهما وقال بينهما عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما في الانسان ^{تتفق}
 الانساني دون الحقيقي في الحيوان وتحقق الحقيقي دون الانساني في النقطة ^{قبل}
 ان النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا يعني كل نوع حقيقي نوع انساني ولا عكس
 ووجه الضعف ان النوع المفرد نوع حقيقي والانساني هنا مقصود تاما ولما كان
 في مراتب النوع نوع خفاء بالنسبة الى مراتب الجنس قال وهو اي النوع كالجنس اما مفرد
 ان لم يكن في طرفيه نوع كالنقطة او مرتب اي واقع في سلسلة الترتيب فان كان
 المرتب اخص الكل يسمى السافل لانه تحت الكل والسفل هو تحت وان كان اعم الكل يسمى
 العالي لانه فوق الكل والاحض بالنسبة الى ما فوقه الاعم بالنسبة الى ما تحته يسمى ^{سط} ^{سط}
 لانه في الوسط واستدل على ان الجنس العالي يسمى بجنس الاجناس والنوع ^{فل}
 بنوع الانواع ولم يعكس الامر في التسمية بقوله ولان الجنسية باعتبار

العموم بالنسبة الى ما تحتها والنوعية باعتبار الخصوص بالنسبة الى ما
 فوقه فيسمى النوع السافل نوع الانواع لانه اخص الكل ويسمى الجنس العالي جنس
 الاجناس لانه اعم الكل الثالث من الكميات الفصل اى المميز للماهية من
 بين مشاركاتة تسمية المشتق باسم المبدء وهو المقول في جواب ^{اشي} ^{اشي}
 هو في ذاته وجوهه وما اى الشئ الذي لا جنس له كالوجود لا فصل له لا
 مميز عن مشاركاتة في الجنس فكما لا جنس له لا فصل له بعد الفراغ عن
 التعريف شرع في تقسيمه وقال فان ميز الشئ اى الماهية عن مشاركات
 الجنس فمقرب فمقرب كالناطق بالنسبة الى الانسان اوميزه عن مشاركا
 الجنس البعيد فبعيد كما بناه الى الانسان وله نسبة الى النوع بالقويم
 مقوما ومحصلا له اشعار على ان اطلاق القوم عليه هذا المناسبة فيسمى الفصل
 مقوما للنوع وكل مقوم للعالي مقوم للسافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم
 المقوم مقوم ولا عكس لان السافل خارج عن العالي فكذا مقومه وله نسبة
 الى الجنس بالتقسيم باعتبار انضمامه الى الجنس عدم انضمامه اليه كما تقول الحيوان ناطق وغير ناطق
 فيسمى الفصل لهذا النسبة مقسما صرح به ايضا لاطهار وجه تسميته بالقسم
 وكل مقسم للسافل مقسم للعالي لان السافل قسم من العالي وقسم القسم قسم
 ولا عكس لان تقسيم العالي لا يستلزم تقسيم السافل وهو في تقسيم الجسم
 الى النامي وغيره ظاهر لان هذا التقسيم لا يستلزم تقسيم الحيوان الى الناطق و
 غيره قال الحكماء الجنس اربهم في نفسه لا يحصل نوعا الا بالفصل ومراد المقسم
 نقل قول الحكماء هذا ذكر التعريفات الالية فهو اى الفصل علة له اى علة لتصل

الجنس فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل والالكان معلولا له ولا يكون لشي واحد
 فصلان قريبان في مرتبة واحدة والا فيلزم ان يكون لعلول واحد علتان مستقلتان
 ولا يقوم الفصل باعتبار وجوده الانوعا واحدا وانما قيدنا بالوجود لانه لو لم يقيد
 به بل يترك على الإطلاق فهو حينئذ مقوم للنوعين كما تقول الحيوان اما ناطق
 او غير ناطق وفيه نظران غير الناطق وان ميز عن الناطق لكن لا يصير هذا القيد
 نوعا محضلا متى لم يضم اليه فصل بحسب الوجود من الصاهل وغيره تامل
 ولا يقارن الاجنسا واحدا لانه اذا فارق بحسب فيلزم ان يكون مقوما للنوعين
 وهو باطل كما مر انفا وفصل الجوهر جوهر والا يلزم تقوم الجوهر بالعرض وانه
 محال خلافا للاشراكية لانهم يحوزون ان يكون فصل الجوهر عرضا واستدلاله
 مذكور في موضعه وههنا اني في مقام الفصل شك من وجهين الاول ما ورد
 في الشفاء وهو ان كل فصل معنى من المعاني فلما ان يكون اعم المحمولات يحل
 على كلها او تحته اى تحت اعم المحمولات والاول باطل لانه من خواص القولات
 وهو ليس منها واذا كان هو تحت اعم المحمولات فهو منفصل عن المشاركات
 بفصل وهو ايضا تحت اعم المحمولات فهو ايضا منفصل وهلم جرا فاذا كان لكل
 فصل فصل فيتسلسل وبما صله ان وجود الفصل يستلزم المحال فهو غير موجود
 فكيف يتفرغ هذه القرينيات المذكورة على الامر المحال وحله لانتم انفصال
 كل مفهوم بالفصل حتى يتسلسل وانما يجب انفصال كل مفهوم بالفصل لو كان
 ذلك العام الذي يندرج تحته الفصل مقوما له وهو ممنوع بجواز امتياز

بعض المفهومات عن البعض بالعرضيات فلا تسلسل فيفقد والثاني أي الوجه
 الثاني من الشك ما سمع في وهوان الكل كما يصدق على واحد من أفرادها بان
 يقال النوع كل يصدق على كثيرين من أفرادها بان يقال ان الجنس والعرض العام والخاص والنوع
 كل يصدق واحد بالافرق بين الصديقين فمجموع الانسان والفرس حيوان كما
 ان الانسان والفرس وحده انسان فله أي لمجموع الانسان والفرس حال كونها
 حيوان واحد فصلان قريبان وهما الناطق الصالح ومع انكم قلتم ولا يكون
 لشي واحد فصلان قريبان لا يقال في جواب هذا النقص لو كان كذلك يلزم
 صدق العلة الواحدة على المعلول المركب لانه مجموع المادية والصورية وهما
 هذان الجسم فلوصدق العلة على المجموع ايضا يلزم ان يكون المعلول علة وهو
 محال لا يستلزمه تقدم الشيء على نفسه واستدل على لا يقال بقوله لان لا
 المستلزمة من صدق العلة على المعلول المركب ممنوعة فانه معلول واحد ^{اعتبار}
 الهيئة الواحدة وعلل كثيرة فلو صدق العلة لكان من جهة الكثرة وهي
 جهة العلة لا من جهة المعلولية حتى يلزم المحال و
 كثرة جهات المعلولية لا يستلزم كثرة المعلولية حقيقة جواب سوال وهوانه
 اذا كان لمجموع المادة والصورة علل فينبغي ان يكون معلولا متعدد ا فكيف قلت
 انه معلول واحد وتقرير الجواب ان المعلول المركب له جهات المعلولية وكثرة
 لا يستلزم كثرة المعلول كالسرير له جهات المعلولية وهو واحد بوجهة ^{هيئة}
 بامل ولا يقال في جوابه ايضا لو كان صدق الكل على الواحد والكثير واحدا
 فمجموع شريك البارى شريك البارى فبعض شريك البارى

وهو مجموع شريك الباري مركب وكل مركب ممكن
لانه محتاج الى الاجزاء وكل محتاج الى الغير فهو
ممكن مع ان كل شريك الباري ممتنع واستدل على بطلانه بقوله لان امكان كل
مركب ممنوع لجواز ان يكون بعض المركب مركبا من الاجزاء الممتنع الوجود فامتناع
الاجزاء يستلزم امتناع الكل لان الكل عبارة عن ذلك الاجزاء فلا يكون ممكنا
فان اقتدار الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي لا يضر الامتناع في نفس الامر
لعدم منافاتهما الا ترى انه يعنى كون بعض شريك الباري ممكنا او كون صدق
الكل على الواحد والكثير واحدا يستلزم المحال بالذات وهو كون الممتنع ممكنا
والمتلزم للمحال محال فلا يكون ممكنا لان الممكن لا يستلزم منه المحال فبانه
اشارة الى منع بانه لا نسب له انه ممتنع في نفس الامر بل هو ممتنع باعتبار ذاته
وهما شريك الباري والممتنع وكلاهما محال وحله اى حل الشك بالوجه الثاني
ان وجود الاثنين يستلزم وجود الثالث وهو المجموع وذلك واحد تقرير
الحل كما ان الناطق والصاهل فضل لكل واحد من الانسان والفرس فكذا
مجموعهما فضل للمجموع الحيوان المركب من الانسان والفرس وهو واحد
فلا يلزم ان يكون له فصلان قويلان لا يقال في رد هذا الحل على هذا على
تقدير ان وجود الاثنين يستلزم وجود ثالث وهو المجموع يلزم من تحقق الاثنين تحقق
غير متناهية لانه بضم الثالث وهو الهيئة الاجتماعية فيحقق الرابع وهكذا
فيتسلسل وانه محال لا فاعقول ان هذا التسلسل غير محال وانه غير واقع
بان الرابع اعتباري محض فانه حصل باعتبار شئ واحد وهو الهيئة الاجتماعية

او الثالث مرتين والتسلسل في الاعتبارات منقطع بانقطاع الاعتبار
 فافهم اشارة الى منع كون الرابع اعتباريا معضادون الثالث اذ لا فرق بين الثالث
 والرابع باعتبار وجود الاجزائ بل الرابع من الكليات الخاصة هو اى الرابع هو الكلي
 الخارج عن حقيقة الافراد المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية او جنسية
 كالصالح والماشى بالنسبة الى الانسان والحيوان فالاول يسمى خاصة
 النوع والثاني يسمى خاصة الجنس بعد الفراغ عن تعريفها شرعا في تقسيمها وقال
 شامل ان عمت الافراد التي هي خاصة لها كالكتابة بالقوة للانسان والاضيق
 شاملة كالكتابة بالفعل له الخامس من الكليات العرض العام وهو الكلي الخرج
 عن حقيقة الافراد المقول على حقائق مختلفة وكل منهما اى من الخاصة و
 والعرض العام جمعهما في التقسيم لا شراك وجبة التقسيم وقال ان امتنع انفكاك
 اى الكلي الخارج عن المعرض فلازم كالكتابة بالقوة للانسان وللشى للحيوان
 والافراق وهو لا يخلو اما ان يزول بسرعة فهو سريع الزوال او بطيئة فبطي
 الزوال او لا يزول كحركة الغلاك ثم اللازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
 مطلقا من غير اعتبار الوجود وغيره كزوجية الاربعة مثلا فانها لازمة
 للاربعة حيث كانت في الخارج او في الذهن لعللة كحركة الاصابع عند الكتابة
 فان العلة هنا لا امتناع الانفكاك هي الحالة العارضة للاصابع او ضرورية
 العلة كعدم عدم الواجب لازم لوجود الباري نعم ويسمى هذا القسم الذي
 امتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا لازم الماهية او يمتنع انفكاكه بالنظر الى
 احد الوجودين الخارجى كالاحراق للنفار فيسمى لازم الوجود الخارجى والذخيرة

كالكلية للانسان مثلاً ويسمى لازم الوجود الذهني وليسمى الثاني
 اى اللازم للوجود الذهني معقولاً ثانياً ايضاً لمحصله في الذهن ثانياً
 وعرفوه اى المعقول الثاني بما يعرض الشئ في الذهن ولا يكون بخداً
 امر في الخارج اعم من ان يكون الوجود الذهني شرطاً للعروض كالكلية
 او لا يكون شرطاً بل يكون ذات المعروض كافياً في العروض كالذاتية فانها
 لا تحتاج في العروض الى الوجود والا يلزم ان يكون الذات مجعولاً وهو
 محال عندهم والدوام لا يخلو عن لزوم سببي سوال على ما سبق وهو ان
 دوام ثبوت شئ بشئ لا يخلو عن لزوم سببي كحركة الفلك فينبغي ان تكون
 من العرض اللازم لا من المفارق وتقرير الجواب كون الدوام سبب لا يستلزم
 اللزوم مجازاً ان يكون السبب ممكن الا نفكاً فيكون العارض ايضاً ممكن
 الانفكاك وما معنى المفارق الا هذا لما ذكر المصنف اللازم للوجود الخارج
 والذهني وترك ذكر الوجود المطلق فلم يعلم حال لازم الماهية بآثار
 وجودها في نفسها مع قطع النظر عن الخارج والذهن ومع هذا كان لبعض
 المتأخرين فيه خلاف قال المصنف هل لمطلق الوجود اى لوجود المعروض
 دخل ضروري في لوازم الماهية ام لا فنذهب البعض الى ان له دخل
 والا لكان العارض مستنداً الى ما ليس له وجود او لان ثبوت الشئ
 بشئ يستلزم ثبوت المثبت له وبعضهم ذهبوا الى ان العارض مستند
 الى نفس الماهية مع قطع النظر عن الوجود لكن قوله هذا محكم لان
 الماهية لا تكون ماهية الا بالوجود لانه هو المدار لترتب الآثار عليها

والحق عند لا اي لا دخل لطلق الوجود في ثبوت اللازم فان الضم لا يقل
لان لازم الماهية ضروري الثبوت فلو كان للوجود دخلا لكان الوجود ظلة
لثبوته والضروري لا يقلل حتى يجب وجود العلة او لا كوجود الواجب لازم لما هيته
الواجب من حيث هي على مذهب المتكلمين وهو ان وجوده تعالى عين ذاته
غير معلة بعلة وايضا اشارة الى ان التقسيم الاقي بمطلوب
اللازم اما بين وهو الذي يلزم تصوره من تصور المعلوم
كلزوم البصر للمعنى فانه عبارة عن عدم مضاف الى البصر
ولا شك ان المضاف اليه يكون لازما للمضاف وقد يقال البين على الذي
يلزم من تصورهما التجزم بالزوم كالزوجية للاربعة فان التجزم بلزومها لا
يحصل الا بعد تصور معنى الزوج والاربعة وهو اي المعنى الثاني اعم من
الاول لانه متى تحقق الاول تحقق الثاني ولا عكس والامر يمكن الاعم اعم او
غير بين وهو الذي يكون بخلافه بين المعنى الاول هو الذي يلزم تصوره من تصور المعلوم
بالقول لا نشأ والغير البين بالمعنى الثاني هو الذي لا يلزم من تصورهما التجزم بالزوم كالحديث
للعالم لان التجزم به لا يحصل الا بعد قيام البرهان فكما ان البين معنيين فكذلك
غير البين فالنسبة بين معنى الغير البين بالعكس اي بعكس النسبة التي هي بين
معنى البين لان غير البين فرع للبين فرع الام اخص ورفع الاخص اعم كما مر وكل منهما
موجود بالضرورة وهما شك اي في وجود الزوم وهو المنع ودعوى البين
مكبرة وهو ان الزوم لازم بطرفيه وهما اللازم والمعلوم والاعمى لولم
يكن الزوم لازما في هدم اصل الملازمة ولزوم الزوم ايضا لازم هكذا

فتسلسل الزومات والازم باطل فاللزم مثله وحله باثبات المقدمة
للمنوعة ان اللزم من المعاني الاعتبارية الانتزاعية التي ليس لها تحقق
الافى ^{لها} من بعد اعتبارها فيقطع بالقطع الاعتبار فلا يكون هذا التسلسل
محالا اقول فيه نظران اللزم عبارة عن اتصال الطرفين بحيث يمتنع انفكاكها
وهو متحقق في نفس الامر قطع النظر عن الاعتبار فلا يكون اللزم اعتباريا
فاللازم محال البتة اجاب المص عنه بقوله نعم منشاءه اى اللزم متحقق
في نفس الامر وذلك يعنى وجود المنشأ هو الحافظ لنفس الامرية ^{الانتزاعية}
متناهية او غير متناهية مرتبة او غير مرتبة لا وجود لها في نفس الامر
الا بالاعتبار والاعتبار منقطع بانقطاع الاعتبار فهي لا يكون الامتتائية
والتسلسل عبارة عن ترتيب امور غير متناهية واذ لم يكن هذا الترتيب متناهية
فلم يحقق التسلسل نقاط فامنع لقول التسلسل فيها ليس بمحال الا عدم وجود
التسلسل هنا كما قال المص فقوله التسلسل فيها ليس بمحال صادق لانه ^ب منشاء
والسالبه تصدق لعدم الموضوع ايضا لان السلب لا يقتضى وجود الموضوع
فتدبر اشارة الى المعارضة وهى ان التسلسل مطلقا محال سواء كان في
الاعتبارات او غيرها لانه عبارة عن ترتيب امور غير متناهية وهو
محال مطلقا فافزع عن بحث الكليات شرعا في خاتمتها وان لم يتعلق بها غير
على لكن جرى عادتهم بذكرها فاتبع المصنف لم وقال خاتمة مفهوم
الكلي الذي مر ذكره يسمى كليا منطقيا لان المنطق لا يراد منه الا هذا المفهوم
ومعروض ذلك المفهوم يسمى كليا طبعيا لانه طبعية من الطبائع كالحيوان

شلا والمجموع من العارض والمعرض يسمى كلياً عقلياً نحو الحيوان كلى اذ لا يوجد
 له الا في العقل لان الذهن طرف المخلوط والتعريفية بخلاف الخارج فانه طرف
 المخلوط فقط فان شئت الاطلاع على تفصيل هذا البحث فعليك مطالعة فصل
 الوجود من المواقف والتجريد وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبعي وعقلي
 مثلاً مفهوم الجنس جنس منطقي ومعروف هو الحيوان جنس طبعي والعارض والمعرض
 كلاهما نحو الحيوان جنس عقلي ثم الطبعي له اعتبارات ثلاثة الاول بشرط لا شئ
 اى الماخوذ بشرط عدم العوارض يسمى هذه التسمية ووجه التسمية ظاهر
 ويسمى مجردة ايضا التجرد الماهية عن العوارض والثاني بشرط شئ اى الماخوذ
 مع العوارض يسمى مخلوطة لمخلوطها مع العوارض والثالث لا بشرط شئ اى من
 حيث هو مع قطع النظر عن العوارض وعدمها ويسمى مطلقة ايضا لاطلاقها
 عن اعتبار العوارض وعدمها بعد الفراغ عن بيان الاعتبارات شرع في بيان
 ان الماهية بالاعتبار الثالث ليست بموجودة ولا معدومة وقال وهى اى
 الماهية من حيث هى هى ليست بموجودة لعدم اعتبار الوجود فيها ولا معدومة
 لعدم اعتبار العدم معها قبل انه ارتفاع النقيضين وهو محال فلدفع هذا
 الاعتراض قال المص ولا شئ من العوارض موجودة في مرتبة الماهية من حيث
 نفى هذا المرتبة ارتفاع النقيضان يعنى لا وجود للنقيضين فيها حتى يلزم ارتفاعها
 بل المرتبة المذكورة مرتفعة عنهما قيل تقسيم الماهية المرات الى المطلقة تقسيم
 الى نفسه والى غيره وانه غير جائز فاجاب المص عنه والطبعي من حيث هو
 اعم باعتبار من الماهية المطلقة لان الطبعي خال عن جميع الاعتبارات بخلاف

الطلقة التي اعتبر فيها الاطلاق عن العوارض اعلم ان المراد من هذا البيان
اظهار الاتفاق على ان الكلي المنطقي والعقلي غير موجود والاختلاف في وجود
الطبعي ولذا قال ان المنطقي من العقولات الثانية التي تفرض للمفهوم في الذهن
ولا يحاذيها امر في الخارج ومن ثم اى لاجل انه لا يعرض للمفهوم الا في الذهن
لم يذهب احد من المتقدمين والمتأخرين الى وجوده في الخارج واذ لم يكن
للمنطقي الذي وهو جزء العقلي موجود المكن العقلي موجود في الخارج لا يتفاء
الكل بانتفاء الجزء بقى الطبعي من الانقسام الثلاثة اختلف فيه اى في وجوده فذهب
المحققون منهم الرئيس ذهب الى انه موجود في الخارج بعين وجوده الا ان اى بمصدق
واحد فالوجود واحد بالذات وللوجود اثنان بتغاثر الاعتبار والوجود عارض لها
من جهة الوحدة فلا يلزم ما قيل انه يلزم حينئذ قيام العرض الواحد بمجلدين مختلفين
وانه محال وما قيل لا نسلم ان الطبعي موجود بعين وجود الافراد لان الافراد محسوسة
وهو غير محسوس فجاوبه ومن ذهب منهم الى عدمية التعين وقال انه امر
اعتباري قال بحسوسيته اى الطبعي ايضا في الجملة اى في ضمن الافراد وهو الحق
عند المص ومن لم يقل بحسوسيته فهو يقول انه امر اعتباري غير محسوس كسائر
الاعتباريات وذهب شاذية قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود هو الحق
البيسطة اى الشخص والكليات متوزعات عقلية عن الاشخاص المتصفة
بصفات متضادة والا يلزم ان يكون الشئ الواحد متصفا بصفات متضادة
وانه محال وما قيل كما ان الموجودات الخارجية كلها جزئيات فكذلك الموجودات الذاهنة
جزئيات لمرضى الشخص الذهني لها ليس بشئ لان الذهن عندهم طرف التعرّف

والخلط بخلاف الخارج فانه طرف الخلط فقط ولما كان مذهب الشريعة بطل
 عند المع قال وليف شعري اذا كان زيد مثلاً بسيطاً من كل وجه ولا يكون
 فيه كثرة بوجه من الوجوه ولو حظ اليه من حيث هو من غير نظراً
 مشاركات ومباينات حتى عن الوجود والعدم هذا على مذهب من هو
 قائل بزيادة الوجود على الماهية واما على مذهب من هو قائل بجزئية او
 عينية فلا يصح هذا القول كيف يتصور منه انتزاع صور متغايرة لا
 البسيط لا ينتزع عنه الكثير وما قيل ان الواجب بسيط حقيقي مع انتزاع
 عنه صور متغايرة كالعلم والقدرة وغيرها ليس بشئ لان صفاته
 عينه فلا يكون متغايرة تامل فلا بد لهم اي التفلسفين المتأخرين لوجود الماهية
 البسيطة من القول بان البسيط الحقيقي في مرتبة تقومه وتخصه صورتين
 متغايرتين من الاجمال والتفصيل وهو القول المذكور قولاً بالتناقيين
 لان هذا القول مناف للباطة وهذا اي الاختلاف المذكور في الماهية
 المخلوطة بالعوارض والماهية المطلقة عن العوارض واما الماهية المجردة فلم يذ
 احد الى وجوده في الخارج لانه طرف الخلط فقط لا افلاطون فانه قائل بوجود
 الماهية المجردة في الخارج بان لكل نوع فرداً موجوداً مجرداً عن العوارض ويقال له
 رب النوع والمثال يعني مثال النوع المادي في عالم العقل وهي المثال الأولى
 المشهورة كما هو المذكور في المواضع وهذا اي هذا القول لا افلاطون مما
 يملكه لكن لا تشيع عليه لانه اراد بالمثال ارباب الاجسام المادية للذرة لا اجساماً
 وهي العقول وايضاً لم يوجد على بطلان قوله دليل واما حال وجود الماهية

طائفة من الماهية

المجردة في الذهن يظهر من قوله هل توجد في الذهن قيل لا توجد لانها لو وجدت في الذهن
 مع وجودها في الخارج فلا يكون مجردة هف وقيل نعم توجد في الذهن
 لانه لطرف التفرقة ايضا وهو الحق من المذاهب فانه لا حجر في التصورات يعني
 يمكن ان يتصور الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض الذهنية
 حتى عن الوجود تامل فصل لما فرغ عن بحث المبادئ للمعرف شرع في المعرفة
 وقال معرف الشيء ما يحل عليه في جواب ما هو ما قيل ان تعريف المعرفة غير
 جائز لانه يستلزم التسلسل وهو محال ليس بشئ لان معرف المعرفة
 عينية او يقال ان هذا التسلسل غير محال لان معرف المعرفة امر اعتباري
 تصويري تحصيلي لا اشارة الى تقسيم المعرفة يعني جملة لا يخلوا اما ان يكون التحصيل
 صورة ذلك الشيء الذي يحل عليه المعرفة او يكون جملة عليه تفسير ^{للف}
 والثاني الذي يقصد منه تفسير المعرفة يسمى اللفظي بحث عنه في اللفظ
 والاول اي ما يكون جملة عليه لتفصيل صورة يسمى الحقيقي فنية ^{للف}
 صورة غير حاصلة بعد الفراغ عن مطلق المعرفة شرع في تقسيم الحقيقي
 وقال فان علمه وجتو د هـا فهو اي التعريف الحقيقي يسمى بحسب
 الحقيقة كتعريف الانسان بالحيوان الناطق حين علم وجوده والاى وان
 لم يعلم وجوده في الخارج فبحسب الاسم كتعريف سعدانة بنت لما فرغ عن
 تعريف المعرفة واقسامه شرع في بيان شرائط صحته وقال ولا بد ان يكون
 للمعرفة اجلي من المعرفة ولو لم يكن كذلك فلا يخلوا اما ان يكون مست
 له في المعرفة او اخفى عنه فيها فلم يكن معلوما قبل المعرفة فلم يكن موصفا

فلا يصح التعريف بالسامى معرفةً وبالأخفى لما روي لا بد أن يكون العرف مسلماً
 لمعرف بحسب المصداق نصب الأطوار والانعكاس تفرج وجود على هذا الشرط كما
 تقول الانسان ناطق والناطق انسان فلا يصح التعريف بالأعم والأخص تفرج
 على الشرط المذكور وما قيل ان التعريف قد يكون بالمثال وهو انما يكون اخص
 كما تقول الاسم كزيد والفعل كضرب مع انك قلت لا يصح بالأخص فواجبه انما
 المص والتعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة بين الممثل والمثال بالمثال
 حتى يرد عليه والحق جوازه بالأعم عند من يقول ان المقصود منه هو الامتياز
 في الجملة واما عند من يقول ان الفرض امتياز العرف عن جميع ما عداه فلا
 يجوز به الآن شرع في قسمه بحسب المصداق وقال وهو اى العرف حد
 المميز ذاتياً كالحوان الناطق والناطق فقط ولا اى وان لم يكن المميز ذاتياً بل
 فهو سم وكل واحد منهما تام ان اشتغل على الجنس القريب مع المميز كالحوان الناطق
 للانسان والا فاقص كالجسم الناطق للانسان فالحد التام ما اشتغل على الجنس
 والفصل القريبين وهو الموصل الى الكنه لانه مشتمل على الجملة الذاتيات التي هي
 كنه الشئ الآن شرع في بيان ترتيب اجزاء العرف وقال يستحسن تقديم الجنس
 لانه اعرف والتقديم بالاعرف اولى بعد بيان ترتيب الاجزاء شرع في هيئة العرف
 وقال ويجب تقييد احدهما بالآخر حتى تقييد الجنس بالفصل والخاصة لا
 الجنس في نفسه امر بهم فلا بد تقييده باحدهما حتى يصير محصلاً وهو اى التام
 لا يقبل الزيادة والنقصان لانه عبارة عن جميع الذاتيات ففي صورة الزيادة
 يلزم ان يكون المذكور جملة الذاتيات هه وفي صورة النقصان ان لا يكون حد

تاما ايضا ولما بين حال الماهية المركبة شرع في بيان البسيط وقال بالبسيط لا
 يحد وهو ظاهر لان الحد لا يكون الا بالاجزاء والبسيط لا يجر له وقد يجده الماهية
 الاخرى لجواز دخول البسيط فيها كتعريف الانسان بالجوهر وفيه نظر وقد لا
 به كالنوع السافل فانه وان كان مركبا في نفسه لكن الماهية الاخرى لا تتركب عنه
 والتحديد الحقيقي للاشياء عسير فان الجنس مشتبه بالعرض العام في العموم
 والفصل بالخاصة في الخصوص واما التحديد اللغوي والاصطلاحى فليس عسير
 والفرق بين الجنس والعرض العام والفصل والخاصة من الغوامض الالجب
 الاصطلاح ولا مناقشة فيه قوله والتمديد الحقيقي للاشياء عسير اعراض
 على تقسيم العرف الى الحد والرسم وهوان التحديد عسير فان الحد والجسم
 ما مر انفا ثم ههنا اى في باب العرف مباحث اى تحقيقات الاول في بيان
 طريق الحد وقايدته الى الحد ودرءا على الامام في اقتناع التحديد هو
 ان الجنس وان كان مبهما في نفسه غير محصل لكن الذهن قد يخلق له من حيث
 العقل وجود منفردا عن العوارض الذهنية واصناف العقل اليه زيادة
 لا على انه معنى خارج لاحق به والا لم يكن له وجود منفرد بل قيده العقل
 لاجل تحصيله وتعيينه في نفسه فيصدق على النوع بل يصير النوع بعد القيد
 منضمافيه اى حال كون ذلك المعنى منضمافى الجنس قبل اضافة المعنى اليه
 ودخلا فيه بحيث لا يكون الجنس باضافة المعنى اليه شيئا اخر بل يصير بالا
 امر محصلا فاذا اصاب الجنس اليهم محصلا بهذا المعنى لم يكن ذلك اليهم شيئا
 اخر فان التحصيل ليس بغيره بل بحقيقته ويجعله مطابقا لامر محصل وهو

النوع فاذا انتظرت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة معان كل منها كالذر بالثقل
 غير الاخر نجو من الاعتبار وهو اعتبار المفهوم واما اعتبار المصدق فلا تغافل
 ثم فهناك اى في الحد كثرة بحسب المفهوم بالفعل في الذهن فلا يحمل احدها على
 الاخر لا اعتبار التغير وعدم تحقق الاتحاد في المصدق اقول مدار الحمل امران تغافل
 في الذهن واتحاد في الخارج والتغير في المفهوم تغاير اعتباري تامل ولا على
 المجموع ايضا لانه مغاير للاجزاء وليس معنى الحد بهذا الاعتبار اى اعتبار الكثرة
 بالفعل التي هي آية عن الحمل معنى الحد ود العقل فلا يتاى اليه الحد بهذا
 الاعتبار واما جهة التاى الى الحدود فبينها بقوله لكن اذا لوحظ في الحد الى
 اقسام احدهما وهو الجنس فقيد هو بالآخر وهو الفصل حال كونه منضماتية اى
 في الجنس ووصف الجنس توصيفا لاجل التحصيل والتقييم كان الحد حينئذ شيا
 موديا الى الصورة الوجدانية التي للحد ود في مرتبة الاجال الذي يحمله العقل
 الى الجنس والفصل وكان الحد كاسبها لاي للصور الوجدانية كما تقول
 مثلا الحيوان الناطق في تحديد الانسان يفهم منه شئ واحد في الوجود ^{هو}
 بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق في
 الوجود ويودى الحيوان الناطق بهذا الاعتبار الى الصورة الوجدانية للانسان
 لما ان العقد المحلى في مثل زيد كاتب يفيد الصورة الوجدانية التي للوضع
 المحمول في الخارج وهي الاتحاد في المصدق الا هناك اى في العقد المحلى تركيب
 خبري ففيه حكم وهذا اى في الحد تركيب فقيدى بين الفرق بين الحد و
 العقد المحلى لدفع توهم ناش من قوله ان الحد يفيد الصورة الوجدانية كالعقد ^{المحمول}

وهو ان العلم المتعلق بهما حينئذ ينبغي ان يكون من قسم التصور وليس كذلك
لان العلم المتعلق بالخبري يقديق وبالحد تصور وقال ان الحد يفيد تصور
الاتحاد فقط بدون الحكم فجميع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو
الحد الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو الحد ودواحصل
التغاير بين الحد والحد وهذا الاعتبار فاندفع شك الرازي وهو ان تعريف الماهية
غير ممكن لانه لا يخلو اما ان يكون بنفسها اى بنفس الماهية او بجميع اجزائها هو
اى الجميع نفسها فالتعريف على كلا التقديرين لا يكون الا تحصيلا للمحصل
لان المعرفة يجب ان يكون معلوما قبل المعرفة وتحصيل المحاصل محال فاذا
كان بين جميع اجزائها ونفسها تغاير فلا محذور ثم الشق الاول من الشك و
شرح في بيان الشق الثاني منه وقال ويكون التعريف بالعوارض كما في الرسوم
لا علم بالحقيقة اى بحقيقة المعرفة الا العلم بالكنه والعوارض لا تعطيه
اى العلم بالكنه لانه لا يحصل الا بالذاتيات فالاقسام للتعريف بأسرها باطل
من الحد والرسم ومن ههنا اى من بطلان جميع اقسام التعريف ذهب الامام
الى بدهية التصورات كلها وقال ان تصور كل احد لنفسه بدهي وهو تصور
وبدهية الخاص يستلزم بدهية العام وفيه نظرو لا يخفى على من له ادنى لب
وهو ان تصور كل احد لنفسه ليس تصور ابل هو علم حضوري تامل الثاني
من المباحث التعريف اللفظي مر ذكره من المطالب القصورية فانه يقع في خوا
ما هو وكل ما يقع في جواب ما هو فهو تصور كما هو مذهب المحقق لان ما لا يشبه
مقدم على جميع المطالب فعلم منه ان التعريف اللفظي يفيد فهم الغرض من اللفظ

وايداه بقوله الا ترى اذا قلنا الغضنفر موجود فقال الخاطب ما الغضنفر ^بفما
 بالاسد فليس هناك اى فى التعريف اللفظى حكم فلم تكن من المطالب ^بالتيقنية
 والبعض ذهب الى انه من المطالب القصد يقيمة لانه يقع فى جواب هل
 كل ما هو يقع فى جواب هل هو تضديق فلدفعه قال نعم بيان موضوعية
 اللفظ فى جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظى يقصد اثباته
 بالدليل فى علم اللغة ^نفس قال انه اى التعريف اللفظى من المطالب القصد يقيمة
 لم يفرق بينه وبين البحث ^{اللفظ} اللغوى والحال ان الفرق بينهما ظاهر لان المقصود من
 التعريف المذكور تفسير مدلول ^{اللفظ} المقطوع والمقصود من البحث اللفظى اثبات وضع اللفظ
 للمعنى فاين هذا من ذلك الثالث اى البحث الثالث مثل المعرف كمثل نقاش ^بنقاش
 شيئا فى اللوح فالتعريف تصوير بحث لا حكم فيه صراحة فلا يتوجه عليه شئ
 من المنوع المذكورة فى المناظرة لكنه قد ينقض بانه غير مانع او انه غير جامع
 فلا يصح قوله لا يتوجه عليه شئ من المنوع على الاطلاق وقال فى جوابه نعم هنا
 احكام ضمنية مثل دعوى الحدية والمفوضية والاطراد والانعكاس الى
 غير ذلك فيجوز منع تلك الاحكام لا التعريف لكن العلماء اجمعوا على ان منع
 التعريف لا يجوز فكانه اى اجماعهم على منع التعريفات شرعية ^بنخت قبل العمل بها
 يعنى ان العلماء لما وجدوا دعاوى هنا جازوا المنع ولما نظروا الى ان ^بالتعريف ليس
 بالنصير اعصابه من اشتغالها على الدعاوى اجمعوا على عدم جواز المنع لكنهم
 لم يعملوا بالاجماع الثانى فكان اجماعهم شرعية ^بنخت قبل العمل بها ولذا قال نعم
 ينقض بابطال الطرد والعكس مثلاً لجران اصطلاحهم على هذا والمعارضة ^ب

الثلاث لا يعارضه الشبهة لأنها تحقق في الأحكام إنما تصور في الحدود الحقيقية إذ حقيقة
 الشيء لا يكون إلا واحدا بخلاف الرسوم يجوز تعدد الرسوم كما لا يخفى الرابع
 البحث الرابع اللفظ المفرد إذا وقع معرفا فهو لا يدل بحسب الوضع على التفصيل
 والآي وإن دل المفرد على التفصيل مجازا تحقق قضية أحادية عند إطلاق المقر
 ولم يقل به أحد قول لا نسلم إمكان تحقق قضية أحادية على تقدير دلالة المفرد
 على التفصيل لأن القضية قسم من المركب فلا بد لتحقيقها أن يكون اللفظ مركبا
 وهنا ليس كذلك وإيضاح كلامنا في المعرفة فلا يلاحظ هنا أجزاء القضية
 على تقدير الدلالة على التفصيل تأمل ومن ههنا أي من أجل أن المفرد لا يدل
 على التفصيل قالوا المفرد إذا عرفت بمركب تعريفيا لفظيا المكن التفصيل المتف
 من ذلك المركب مقصود لأن التفصيل يصير حينئذ مرادة لمعنى واحد
 كما يكون في التعريف الحقيقي فلا يكون لفظيا هف ولما كان الشيخ ثقة في
 الفن نقل قوله لتأييد قوله وقال قال الشيخ الإسماء والكلم في اللفاظ نظير
 المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تكيب ولا صدق ولا كذب بل لا يفيد
 المعنى إلا أي وإن دل المفرد على المعنى لزم الدوران فهم المعنى من المفرد
 موقوف على الوضع وهو موقوف على تصور المعنى فلودل على المعنى الدور
 فيه نظر لأن هذا الدليل بعينه جاز في الحجة بالنسبة إلى أجزائها والتم
 منه أي من المفرد الأحضار أي احضار المعنى في الذهن فقط والاعادة غير
 الافادة فلا يصح التعريف به أي بالمفرد اللفظي لأن المراد من اللفظي
 الاحضار فقط لما فرغ عن المعرفة شرع في بحث مبادئ الحجة وقال

التصديقات الحكم هو التصديق كما صرح به في اول
الكتاب منه اجمالى وهو انكشاف الاتحاد فى المصدق بين الامرين اى طرفي
القضية دفعة واحدة بلحاظ وحداني ومنه تفصيلي وهو التصديق بالنطق
الذي يستدعى صوراً متعددة مفصلة ملحوظة بلحاظات متعددة و
النسبة انما تدخل فى متعلق الحكم اى التصديق بالتصديق بالاتبعية اى
اتبعية الطرفين جواب سوال مقدر وهو ان متعلق الحكم لا بد ان يكون
مستقلاً واذا خلت النسبة فى متعلقه لم يكن مستقلاً لانها من المعاني
الحرفية التى لا تلاحظ بالاستقلال اقول ان النسبة هى المتعلق للحكم بالذات
لان الحكم اى التصديق عبارة عن ادعاء النسبة وهو انكشاف الاتحاد وانما
هى مرآة بملاحظة حال الطرفين بل انما يتعلق الحكم حقيقة بمقادير الهيئته
التركيبية وهو الاتحاد مثلاً الذى يفصله العقل الى الموضوع والمحمول والنسبة
فتدبر اشارة الى رد قوله ان النسبة انما تدخل اه لان النسبة حال كونها
رابط بين الطرفين ماخوذة فى مفهوم القضية التى هى متعلق التصديق
فلا بد لدخولها بالذات وكونها من المعاني الحرفية لا يقتضى دخولها فى المتعلق
بالتابع ولا تسلم انها لا تلاحظ بالاستقلال كما يتدبر بقوله ثم القضية التى
متعلق التصديق انما تتم بامور ثلاثة ثالثها نسبة اخبارية حاكية عن الواقع
فان كانت الحكاية مطابقة له فالقضية صادقة والا فلا ومن ههنا يتبين
يعنى من اتمام القضية بامور ثلاثة ان الظن ادعاء بسيط اى يجاب الراجح
والا اى وان لم يكن ادعاءنا بسيط الصواب اجزاء القضية هناك اى فى الظن

اربعة لان النسبة الواحد لا يكون راجعا ومرسوما فلا بد هناك من السبب
 لتكون احدهما راجحة والاخرى مرجوحة وهو اى الظن ايضا من التصديق فلو
 لم يكن الظن ادعانا بسيطا يلزم ان يكون اجزاء القضية اربعة ولم يقل به احد المتأخرين
 زعموا اشارة الى فساد قولهم كما سيحكي ان الشك متعلق بالنسبة التقييده ^{لله}
 تقيد بها الموضوع بالجهول وهى مورد الحكم ويسمونها النسبة بين بين اى بين
 الوقوع واللاوقوع فاذا صار تصديقا ينبغي ان يكون هناك اجزاء اربعة فعمل
 ان القضية لا تتم بالثلاثة ولما كان مراد المص من نقل مذهب المتأخرين رد ^{هم} ذلك
 شرع في رده وقال العجيبى قولهم بتغاثر متعلق الشك والتصديق ما فهموا ان
 التردد والمتعلق بالنسبة في صورة الشك لا يتقوم حقيقته بالمتعلق بالوقوع
 واللاوقوع لان التردد في صورة الشك ليس في نفس النسبة بل التردد في وقوعها
 وعدم وقوعها فالذمرك في الصورتين اى صورة الشك والتصديق واحده هو
 الوقوع واللاوقوع والافتاوت في الادراك بانه ادعاني كما في التصديق او ترددي
 كما في الشك فنقول القدماء وهوان القضية انما تتم بامور ثلاثة هو الحق
 وههنا اى في قول القدماء شك على سبيل المعارضة وهوان المعلومات
 الثلاثة التى هي جميع اجزاء القضية بتحقيقه في صورة الشك مع انها اى
 القضية غير متحققة هنا على ما هو المشهور من ان متعلق الشك غير متعلق
 بالتصديق قيل في حله اى حل الشك ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات
 كل بالعرض واما الكل بالذات فهو مجموع تلك المعلومات كالكاتب بالنسبة الى
 الحيوان الناطق كل بالعرض والانسان كل بالذات فتحقق الحيوان الناطق

يستلزم تحقق الانسان لا الكاتب بل لا بد لتحقيقه من قيام المبدء بالكل
 بالذات اقول في حله على ما تفردت به من ان القضية عبارة عن متعلق
 التصديق والتصديق غير مقصود في صورة الشك فلا يكون هناك قضية
 ولذا قال فيجب ان يعتبر لتحقيق القضية امر اخر بعد الوقوع وليس هو الا
 ادراك اى الازعان بالوقوع وذلك الازعان خارج عن القضية لانها
 عبارة عن متعلق التصديق وهو جزء من التصديق اجماعا فلوعبر لتحقيق القضية يلزم
 من الداخل والخارج وذا غير جائز الا ان يقال له لا يجوز ان يكون ادراكه
 شرطا لتحقيقها فلا يلزم المحذور ثم اخذ الوقوع بشرط الايقاع يصح المجموعية الذ
 وهو محال جواب سؤال وهو انه يجوز ان يكون الوقوع بشروطا بالايقاع فلا
 يلزم زيادة اجزاء القضية على الاربعة والجواب انه لو اخذ الوقوع بشرط
 الايقاع يلزم ان يكون وقوع الذى هو ذات القضية مجعولا بالايقاع وهو محال
 وايضا لو كان الايقاع شرطا لتحقيق القضية فينبغي ان لا يتحقق مفاد القضية قبل
 الايقاع وليس كذلك كما قال الله والانفاة اى افادة القضية وهى احتمال
 الصدق والكذب متقدم على الايقاع فلا دخل للايقاع في تحقق القضية والقضية
 اى المحال ان القضية ليست منتظرة التحصيل بعد هاى بعد الافادة فاعبأ
 تعلق الايقاع بالوقوع لتحقيق القضية مما لا دخل له في تحصيل هذه الحقيقة فالحق
 عنده ان قولنا زيد هو قائم قضية على كل تقدير من الازعان والشك والظن
 فانه يفيد معنى محمدا للصدق والكذب اقول لانسلم افادة معنى المذكور
 في صورة الشك لان مدار تحقق المعنى المذكور هو الحكاية وهى منتف في صورة

الشك وما قال المصنف في صورة الشك انما التردد في مطابقة الحكاية لافي اصل
 الحكاية واحتمالها ليس على ما ينبغي فامل نعم القضايا المعتمدة في العلوم على الق
 تعلق بها الادعاءات جوابا بل مقدر وهوان القضية اذا كانت متحققة في
 صورة الشك فما وجه عدم ذكرها في بحث القضايا بتقرير الجواب نعم ان القضية
 متحققة في صورة الشك لكنها غير معتبرة في العلوم لان المقصود من العلم
 تكميل النفس لا تكميل بتحصيل الشك كما قال اذ لا كمال في تحصيل الشك لنفسه
 هذا اي كون زيد هو قائم قضية على تقدير الشك فكما لم يفرع سمك لكنه
 التحقيق اقول ليس هذا بتحقيق لما مر انقاله فرغ عن بيان اجراء القضية شرع في
 بحث الرابط تمهيدا للتقسيم الاتي وقال ثم اذا كانت الاجزاء ثلاثة فحقها ان تدل
 عليها اي على القضية بثلاث عبارات كما في قولنا زيد هو قائم واذا كان الا
 كذلك فالدال على النسبة يسمى رابطة كما ان الدال على الطرفين يسمى بالموضوع
 والمحمول وفي لغة العرب ربما حذفت الرابطة اكتفاء بعلامات اعرابية دالة
 عليها جواب سوال وهو انه اذا كانت حقها ان يدل عليها بثلاث عبارات
 فينبغي ان لا يكون زيد قائم قضية تامة لعدم ذكر الجزء الثالث بتقرير الجواب
 ان الجزء الثالث وهو عبارة عن الرابط محذوف في القول المذكور اكتفاء
 دلالة التزامية لان الرفع على زيد قائم في القول المذكور اعراب مبتدو
 والجزء الرابع خارج عنه فالدلالة عليه التزامية فتسمى القضية حينئذ ثنائ
 لا شقها على ذكر الجزئين وربما ذكرت الرابطة في القضية فتسمى ثلثية ثم
 اعلم ان الرابط لا بد ان يكون اداة لدلالة على النسبة لغير المستقلة

لكنها قد تكون اسما وقد تكون كلمة فلان فع ههنا قال والمذكور في القضية وانما
 اداة لكنه ربما كان في قالب الاسم كقولنا زيد هو عالم اقول لو كان هذا جازا
 لا ترفع الا من غير الالفاظ لان هو اسم والاسم موضوع لمعنى مستقل فينبغي
 ان لا يكون مدلوله غير مستقل وحاصل الجواب ان الرابط ما دام تكون اداة
 لكنه قد استعيرها الاسم فيكون في قالبه كافي المثال المذكور وقد استعيرها
 الكلمة فتكون قالبها كما يصح في اسم المستعار اذ ربطت بغير زمانية لعدم فهم الزمان منها
 في اليونانية وهست في الفارسية منها اي من غير الزمانية وربما كان المذكور في قالب الكلمة
 كافي قولنا زيد كان قائما ويسمى رابطته زمانية لفهم الزمان منها لما فرغ عن تقسيم
 القضية باعتبار الرابط شرع في تقسيمها باعتبار الحكم وقال والقضية من حكم
 فيها ثبوت شئ لشيء لو نفيه عنه تحلية لاشتمالها على الحمل الا اني لم يكن
 فيها ثبوت شئ آه بل يكون الحكم فيها بتعليق احد الجزئين بالآخر في الوجود او
 نفيه شرطية ويثبت اسامي اجزاء القضية فيها بحسب حالها وقال ويسمى الحكم
 عليه موضوعا في الحلية ومقدما في الشرطية ويسمى المحكوم به محمولا في الحلية
 وتاليا في الشرطية وعبر تسميتها ظاهرا وبين اسامي الاجزاء لاطهار امتياز
 الحلية والشرطية بحسب اسامي الاجزاء ايضا واعلم ان الاختلاف الا في الخل
 له في الايصال الى الجمل ولا يمكن ذكر المع لاطهار بما هو الحق عنده وان عذب لغوا
 قال اهلون مذهب للتطقيين ان الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي بالامتنان
 او الانفصال ومذهب اهل العربية انه اي الحكم في الجزاء والشرطية المستند
 اي في الجزاء بمنزلة الحال والظرف فمعنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود على مذهبهم ان التماس وجود حال كون الشمس طالعة او وقت طلوعها كذا
 ذكره السكاكي في الفتاح قال السيد قدس سره نقل قول السيد تانيد الله المنطقيين
 لانه ثقتي هذا الفن وقول الثقة بسند الاول هو القطع بصدد الشريعة مع
 كذب التالي في الواقع نقولنا انكار زيد عما كان ناهقا فلو كان الخبر هو التالي لم يصر
 صدقه مع كذب كذا اي كذب التاك ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيّد يعني اذا
 انتفى كون زيد ناهقا مطلقا في نفس الامر انتفى كون زيد ناهقا على تقدير كونه حارا
 ايضا لما كان قول العلامة في هذا المقام مخالفا لقول السيد نقل قول العلامة
 رداعلى السيد وقال قال العلامة الدواني كذب التالي في جميع الاوقات الواقعة
 لا يلزم من كذب هذا الكذب كذا اي كذب التاك في الاوقات التقديرية فالتاك
 في جميع اوقات قد ريفها بما رتبة زيد ثابتة له وان كانت بحسب الاوقات
 مسلوكة عنه الا ترى تانيد لقول العلامة زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء القيا
 في الواقع قيل كذب القائل لازم لان انتفاء المطلق يستلزم انتفاء المقيّد لان المقيّد
 المطلق مع قيد زائد فاجابه بانه وما ذكر من الاستلزام اي من استلزام انتفاء المطلق
 للمقيّد سلم لكن لا نسلم ان المطلق ههنا منتف وهو قيام زيد سواء كان في نفس الامر
 او في عين القائل فانه لما خذ على مجازهم على نفس الامر وفي عين القائل بل المطلق هنا محقق
 في الفرض الثاني كما هو الظاهر من منطوق القول المذكور غاية ما يقال في هذا المقام ان العبارة
 غير واضحة لتارة ذلك للغموض طائفة ولا خيرة لان التضمين لا يلزم ايضا مستعمل
 العلمى بل ذلك لخلل شبهة معد في الظن وهي ان زيد معدوم الظير صادق مع ان
 الاستلزام المذكور يقتضي ان يكون قول المذكور كاذبا وجعل الحل للنع يعني لا نسلم المطلق
 هنا منتف لان المطلق اعم من ان يكون معدوما في نفسه او معدوما باعتبار نظيره

فالمتقى هو الفرد الاول ومن انتفاء فرد لا يلزم انتفاء المطلق بجواز تحققه في فرد
 اخر وهو غير مستغنى قول انهم ومنهم المحقق الذي هذا تمهيد لبيان حقيقة مذ
 المنطقيين وهو ان الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي جواز الاستلزام شئ
 لنقيضه كاجتماع النقيضين يستلزم لرفع النقيضين وللنقيضين كما في
 قولنا ان لم يكن شئ من الاشياء موجودا كان زيد قائما وليس قائما بناء على
 استلزام محال محال لا وتشبهوا بذلك الجواز في مواضع عديدة منها في جواب ^{الطه} الغاية
 العامة الورد والمشهورة من ان المدعى ثابت والافتقار ثابت لان انتفاع
 النقيضين محال وكما كان نقيضه ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا لان نقيض ذلك
 ايضا شئ نتج منه فكلما لم يكن ^{الطه} ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا ونعكس النتيجة بعكس النقيض
 الى قولنا كما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا لان المدعى ايضا شئ
 وانتفاء جميع الاشياء يستلزم انتفاء المدعى وعلى هذا التقدير يلزم ثبوته هدف
 وفي هذه المغالطة المقدم وهو كما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا محال لا يستلزم
 انتفاء الواجب ايضا وانتفاءه محال وبعد تمهيد ذلك فنقول لو كان الشرط قيد
 للسند في الجراء كما هو مذ هب اهل العربية لزوم اجتماع النقيضين في نفس الامر
 انما كان المقدم ملزوما لها اي النقيضين كما في قولنا اذا لم يكن شئ من الاشياء
 ثابتا كان زيد قائما وليس بقائم كالمقدم في هذا القول ملزوم للنقيضين وهو
 قيام زيد وعدمه ولا يلزم ذلك عند المنطقيين لان احدهما ليس رفعا للاخر
 عندهم بل بين تاليهما متافحينه يلزم استلزام المقدم المحال للتنافيين ولا جبا
 فيه فان قولنا زيد قائم وقت عدم مشيوت شئ من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس

بقائه في ذلك الوقت يعني على تقدير تجويزهم استلزام الحال محال لا يصح ان يقال كلما
لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان زيدا قائما وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا
كان زيدا ليس بقائم يعني على تقدير تجويزهم يصح ان يقال كلما لم يكن شيء من الاشياء
ثابتا كان زيدا قائما وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان زيدا ليس بقائم وعلى مذهب اهل
العربية يكون المقدم لم يكن شيء من الاشياء قيد المسند في الجراء وهو قائم وليس بقائم
فيصير معناه زيدا قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء وليس بقائم في ذلك
الوقت فلي تقدير الاستلزام يكون كلاهما متحققان في نفس الامر وهو محال و
المستلزم للحال محال فلعلم ان مذهب اهل العربية باطل وذلك بدیهي ای لزوم
اجتماع النقيضين على تقدير كون الشرط قيد المسند في الجراء بدیهي لاسترة
فيه واما اذا كان الحكم في الشرطية بالانصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك ای
اجتماع النقيضين فان نقيض الانصال حينئذ رفعه لا وجود انصال اخراحي
انصال كان لان الحكم على مذهبهم في قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان
زيدا قائما بين المقدم والتالي فقيضة على هذا التقدير ليس البته كلما لم يكن
شيء من الاشياء ثابتا كان زيدا قائما واما قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء
لم يكن زيدا قائما فقيضة حكم فيها بوجود انصال آخر وهو ليس بنقيض لانصال
الاول واذا كان الامر كذلك فذهب المنطقيين هو الحق **فصل** لما فرغ عن
تقسيم القضية بالنسبة الى الاقسام الالوية شرع في تقسيم المحلية باعتبار الموضوع
وقال الموضوع لا يخلو اكان خبريا كافي قولنا زيد قائم والقضية شخصية لتشخص الموضوع
ومخصوصة لمخصوصية وان كان كليا كما في قولنا الانسان كاتب فان حكمه عليه ای

اعلى الكلى من حيث هو هو بلا زيادة شرط عليه حق عن قيد الاطلاق فهملة
 عند القدر ما يجري عليها احكام العموم والمخصوص كما تقول الانسان نوع
 والانسان كاتب وتخلوها عن التسمية في هذا التسمية وان حكم عليه على
 الموضوع الكلى بشرط الوحدة الذهنية قطعية لكون الموضوع فيها طبيعة من
 الطبائع اى المحفوظ من حيث الاطلاق من غير ان يؤخذ الاطلاق قيد فيجري
 فيه احكام المخصوص فقط لكون الوحدة الذهنية مأخوذة فيه وان حكم فيها
 اى فى القضية على افراد اى على افراد الموضوع الكلى فلا يخلو فان بين فيها كية
 الافراد فمحصورة لخصر الافراد بالاعلم كلا او بعضا وسورة لاشتمالها على السور
 وما به البيان اى اللفظ الدال على كية الافراد يتنى سور الان السور فى اللغة
 يقال لما ينحصر به وقد يذكر السور فى جانب المحول فتسمى القضية منحرفة لاخر
 السور عن موضعها وهذه القضية وان كانت غير معتبرة لكنه ذكرها
 طرعا للباب وان لم يبين كية الافراد فيها فهملة عند المتأخرين والفرق بين
 الماهيتين ظاهرة لان الحكم فى الاولى على الطبيعة وفى الثانية على الافراد ومن
 اى من عدم بيان كية الافراد فيها واحتمال تعبيرها بالكلية والجزئية قالوا انها
 تلازم الجزئية لان الجزئية تصدق على تعبيرها بالكلية ايضا وان كان ضمنيا ولما
 كان مذهب اهل التحقيق فى هذا الباب مخالفا للتعريف بينه ولا وفقه ثانيا
 وقالوا ان مذهب اهل التحقيق ان الحكم فى المحصورات على نفس الطبيعة كما
 فى الطبيعة والمهملة القدمائية لانها الحاصل فى الذهن حقيقة لان الكلى لا يكون
 موجودا الا فى الذهن لانه ظرفه فهو معلوم بالذات والجزئيات معلومة بالعرض

لان للموجبات الخارجية لا يكون حصولها في الذهن الا كذلك طليست محكوما
 عليها الا كذلك اي بالعرض الآن شرع في بطلان هذا المذهب وقال وربما
 يتراعى نظن انه لو كان كذلك اي لو كان المحكم على نفس الحقيقة لاقتضى الايجاب
 وجود الحقيقة حقيقة اي بالذات فان المثبت للهو المحكوم عليه حقيقة مع انها
 قد تكون في القضية الموجبة عدمية كما في قولنا الاي جاد بل قد يكون سلبية
 كما تقول ما ليس بي فهو جاد والموجبة في كلا الصورتين صادقة وصدق التثنية
 بدون وجود الموضوع خلاف ما قالوا من ان ثبوت شئ لثبوت شئ يقتضى ثبوت
 مثبت له فعلم من هذا ان المحكم على الاخرى ولذا قال فالحق اي الامر الثابت
 ان الافراد وان كانت معلومة بالوجه لكنها محكوم عليها حقيقة وايد القول
 المذكور بقوله الاترى الى الوضع العام الذي يكون بلحاظ المفهوم الكلي والموضوع
 له الخاص وهو الجزئي كما في التضمينات فان للعلوم بالوجه وهو الجزئي العلوم
 بواسطة الكلي هو الموضوع له حقيقة فعلم ان للعلوم حقيقة لا يقتضى ان يكون
 محكوما عليه كذلك كما نزع اهل التحقيق والجواب اي جواب اهل التحقيق ان
 مفاد الايجاب مطلقا اعم من ان يكون تحصيليا او عدليا او سلبيا كما في الحقيقة
 والمعدولة والسالبة الموضوع هو الثبوت مطلقا سواء كان بالذات وبالعرض
 للطبيعية وللأفراد وكل حكم ثابت للأفراد ثابت للطبيعة في الجملة اي في ضمن
 الافراد اما لما اذا والا بالذات للطبيعة او للأفراد مفهوم رائد على الحقيقة
 اي على حقيقة الايجاب فمثل اشارة الى الفرق بين المحكوم عليه والمثبت له لا
 الحكم تنفع على العلم دون الثبوت فلا يلزم ان يكون المحكوم عليه بالذات هو

المثبت له بالذات تامل لما فرغ عن بطلان مذهب اهل التحقيق شرع في بيان
 المحصورات وقال المحصورات اربع احدها الموجبة الكلية وهي التي حكم فيها
 على كل الافراد بالايجاب وسورها كل الافراد ولا م الاستغراق نحو الانسان الحيوان
 وثانيها الموجبة الجزئية التي حكم فيها بالايجاب على بعض افراد الموضوع نحو بعض
 الانسان كاتب وسورها لفظ بعض ولفظ واحد كقولنا واحد من الحيوان ان
 وثالثها السالبة الكلية وهي التي حكم فيها على كل افراد الموضوع بالسلب كقولنا
 لا شيء من الانسان يجبر وسورها لا شيء ولا واحد نحو لا واحد من الانسان
 بفرس وقوع النكرة تحت النفي ايضا من سورها نحو لا رجل في الدار ولا يبعها
 السالبة الجزئية التي حكم فيها على بعض الافراد بالسلب وسورها ليس كل فليس
 كل حيوان بشان وليس بعض فليس بعض الانسان بفرس وبعض ليس نحو بعض
 الانسان ليس بفرس والفرق بينهما ان سورا الاول يدل على رفع الايجاب الكلية
 بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام والثاني والثالث بالعكس وفي كل لغة سور
 يختصها اى ذلك اللغة لما فرغ عن بيان المحصورات الاربع شرع في بيان ما يتعلق
 بها وقال تبصرة اى مبصر للطالب قد جرى عادة بانهم يعتبرون عن الموضوع
 بيج وعن المحمول بب للاختصار وعدم التضييق بادة من المواد والاشهر عند
 التلفظ بهما اسماء مركبا مثل الجيم والباء كالمقطعات القرآنية
 ويدل القرينة على ذلك انهم يعيدون بالجيم والجميمة والباء والباينة ويقولون
 كل جيم باء وكل باء جيم ويريدون منه ما اصطالحوا عليه من الموضوع والمحول
 وبالجملات انهم اذا اداوا التعبير عن الموجبة الكلية مثلا لاجراء الاحكام جردوا

عن المواد دفعا التوهم الاغصار والاختصاص بمادة دون مادة وقالوا كل ج ب
 اى كل موضوع محمول فلهنا اربعة امور السور والموضوع والمحمول والمحل فيحقق
 احكامها اى احكام الامور الاربعة فى اربعة مباحث البحث الاول فى بيان مواد
 استعمال الكل والمعتبر منها ولذا قال ان الكل قد يطلق بمعنى الكلي نحو كل انسان
 وقد يطلق بمعنى الكل المجموع نحو كل انسان لا يسعه هذا الدار وقد يطلق الكل ^{بمعنى}
 الكل الافرادى نحو كل انسان كاتب والفرق بين المفهومات الثلاثة ظاهر والمعتبر
 اى المستعمل فى القياسات مثلا فى كلية كبرى الشكل الاول والعلوم الحكيمية
 كقولنا كل جسم له حيز طبعى هو المعنى الثالث ^{والمشتمل عليه} اى المعنى الثالث
 هى المحصورة ، واما الاول اى القضية التى فيها الكل بمعنى الكلي فطبيعية لان
 المحكوم عليه فيها طبيعية من حيث هى بدون تحققة ما فى ضمن الافراد ^{لانه} والثالث
 التى فيها الكل المجموع شخصية اذ كان المضاف اليه بالكل خبرا نحو كل زيد حسن او
 مهيئة اذ كان كليا والمحكم على الافراد التى اى الحقيقة التى اشتملت على البعض
 المجموع مهيئة لعدم تعيينه البحث الثانى ان ج لا يغنى به ما هو حقيقة ج ولا ما
 موصوف به بل يغنى به ما هو الاعم منهما وهو ما يصدق عليه ج من الافراد
 لان كل ج ب مثلا ميزان الموجبة الكلية فيراد به معنى ينطبق على جميع موازنه
 فالمراد منه ان كل فرد يصدق عليه مفهوم الموضوع فهو المحكوم عليه بالمحمول
 سواء كان هذا المفهوم ذاتيا للافراد عرضيا لها وهكذا سائر المحصورات ^{تلك} و
 الافراد قد تكون حقيقة اذا كان الموضوع نوعا او فصلا او خاصته كالافراد
 الشخصية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وكل كاتب حيوان ^{والبغية}

اذا كان الموضوع جنسا فكل حيوان جسم وقد تكون الافراد اعتبارية كالحَيَوَانِ
 الجنس غيره فانه اخص من مطلق الحيوان بحسب الاعتبار بحسب نفس الامر
 الآن شح المص في بيان ان المعتبر والمستعمل من الافراد ما هو وقال الان لنتنا
 في الاعتبار والاستعمال القسم الاول من الافراد لان النطق بالعلم حكيمة التي يجب فيها من الموجودات ^{الخارجية}
 وهي التوحيد وعليها عنوان الموضوع بالفعل فلذا اعتبر الشيخ صدق عنوانه عليها
 بالفعل وهو الحق عند المص ايضا ولما كان مذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة
 نقله لبيان وجه ضعفه وقال ثم الفارابي الملقب بالعلامة الثاني اعتبر صدق ^{عنوان}
 الموضوع ان ما يعبر به عنه علم ذاته اي على افرادها بالامكان حتى يدخل في كل
 اسود الروي ايضا لا مكانا صدق الاسود عليه لان بياضه بالفعل لا يتنا في مكان
 السواد والشيخ لما وجد اى مذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة لان الحيوان
 لا يطلق على الانطقية في العرف واللغة بل على الجسم النامي اعتبر صدقه ^{عنوان}
 الموضع عليها بالفعل الوجود الخارجي وفي الفرض الذهني بمعنى ان العقل يعتبر انصافا
 اى الافراد بان وجودها بالفعل اى في وقت من الاوقات في نفس الامر يكون
 كذا سواء وجد او لم يوجد في وقت من الاوقات وقوله بمعنى ان العقل
 يعتبر آه جواب سوال مقدم وهو ان المحل يقضى الاتحاد في الخارج وهو غير
 ملحوظ فكيف يحل عليه فالذات الخالية عن السواد دائما لا تدخل في كل اسود لانه
 لم تصف بالسواد في وقت من الاوقات على راي الشيخ لعدم صدق عنوان الموضوع ^{عليه}
 بالفعل ومن قال بدخولها اى الذات الخالية عن السواد على رايه في
 كل اسود فقد غلط من قلة تدبره في بعض عباراته جواب سوال مقدم هو

ان مشايخ المطالع ذهب الى ان الذات الخالصة عن السواد دائما داخل في كل اسود
 على مذهب الشيخ وتقرير الجواب ان الشيخ لم يقل به واما مشايخ المطالع فقد
 غلط في بعض عباراته عن قلعة تدبره في لفظ الغرض الذهني الواقع في عجب الشيخ
 وفهم منه هذا القائل تعميم الموضوع وقال اعم من ان يكون اتصافه بحسب نفس الامر
 او بحسب العقل وان لم يتصف في الواقع حتى يدخل الرومي وليس كذلك بل رأى
 الشيخ تعميم وجود الموضوع يعني ان الافراد التي يتصف بعنوان الموضوع في نفس
 الامر بالفعل بعد فرض وجودها سواء كانت موجودة في نفس الامر او لا فالافراد
 التي لم يتصف بالسواد في وقت من الاوقات وان امكن اتصافها ليست بدخلة
 في كل اسود وان فرضها العقل اتصافها بما مل نعم الذات المدومة التي هي
 اسود بالفعل بعد الوجود داخلية فيه جواب سوال مقدّر وهو ان موضوع
 الحقيقية يخرج عن هذه الكلية لان موضوعها غير موجود بالفعل وبما حصل
 الجواب ان موضوع الحقيقة داخلية فيها لان موضوعها بعد الوجود متصف
 بالسواد بالفعل تامل البحث الثالث المحل اتحاد المتغابرين في نحو من التعقل
 اى في المفهوم والاتحاد بحسب نحو اخر من الوجود اى بحسب المصادق اتحادا
 بالذات كما في حليات الذاتيات نحو قولنا الانسان حيوان او ناطق او بالعرض
 كما في حل العرضيات نحو الانسا كاتبعه والمحل لها باعتبار قيام المبدأ بالموضوع
 لما فرغ عن تعريف المحل شرع في تقسيمه وقال وهو اما ان يعنى به ان الموضوع
 بعينه المحمول يعنى ان عنوان الموضوع بعينه عنوان المحمول فيسمى المحل الاول
 لان شئوث الشئ نفسه ضروري كما تقول زيد زيد وقد يكون المحل الاول

فنظروا فيها اذا كان بين الموضوع والمحمول تغير بحسب الظاهر نحو الوجود ماهية دفع
 لما توهم من ان الاولى ربما يكون ضروريا اي يقتصر التطوفيه اي في الحمل على مجرد الوجود
 في الوجود اي في المصادق نحو الانسان كاتب فيسمى الحمل الشائع المتعارف شيوع
 استعماله وتعارفه وهو الذي يكون الموضوع فردا للمحمول نحو الانسان نوع او
 هو فرد للموضوع فردا للمحمول نحو الانسان حيوان وهو المعتبر في العلوم لانه
 المقيد الآن شرع في تقسيمه باعتبار المحمول وقال وينقسم المتعارف بحسب
 كون المحمول ذاتيا او عرضيا الى الحمل بالذات يعني ان كان المحمول ذاتيا للموضوع يسمى
 الحمل بالذات كما في قولنا الانسان حيوان وبالعرض ان كان المحمول عرضيا للموضوع
 كما في قولنا الانسان كاتب واما حمل الذات على الفرد كما في قولنا زيد انسان فحمل
 بالذات وهو ظاهر بعد الفراغ عن التقسيم المذكور شرع في تقسيم اخر له باعتبار حمل
 المحمول بواسطة حرف او دونه وقال وقد ينقسم الحمل المتعارف بان نسبة المحمول الى
 الموضوع اما بواسطة في او نحو اوله نحو زيد في الدار وزيد ذو مال وزيد له الفرس فهو
 الحمل المسمى بالاشتقاق في اصطلاحهم ولا مناقشة في الاصطلاح او بلا واسطة
 اي يكون نسبة المحمول الى الموضوع بلا واسطة الحروف المذكور وهو المذكور وهو
 المقول به على نحو الحيوان محمول على الانسان فهو الحمل المسمى عندهم بالمواطاة تكون
 الموضوع والمحمول موافقا في الصدق والاعتبة بالحق ان اطلاق الحمل عليهما بالاشتقاق
 اللفظي ولما معنيهما تختلف ولما كان الحمل الاول غير مختص بمفهوم محدد مفهوم قابل
 اطلاق كل مفهوم يحمل على نفسه بالحمل الاول نحو الانسان انسان والحيوان
 حيوان والجسم جسم والجوهر جوهر والعرض عرض وغير ذلك ومن هناك

ى من حل كل مفهوم على نفسه تتمتع ان سلب الشئ عن نفسه محال لان ثبوته
 نفسه ضرورى والالم يكن الشئ شيا بل قد يكون غيرا لنفسه هف بقى
 لكلام فى الحمل الشائع وبين حاله بقوله ثم طائفة من المفهومات وهى التى تعرض
 لما حصة من مبادئها تحمل على قسمها حملا شائعا كالمفهوم والممكن العام ^{لها} ونحو
 يقال المفهوم مفهوما لان عروض المبدأ يستلزم صدق المشتق وطائفة لا تحمل
 على نفسها بذلك الحمل وهى التى لا تعرض لها حصة منها بل تحمل عليها نقاضها ألا
 يلزم ارتفاع التقيض كالجزمي واللامفهوم يقال الجزمي كل واللامفهوم مفهوم
 بوجه حملها ظاهر ثم اعلم ان المفهوم لا يظهر اما ان يكون مبدأ الاشتقاق
 فيه متكرر النوع فهو من الطائفة الاولى والا فمن الثانى والكل المتكرر بالنوع
 عبارة عن الكل الذي يتحقق فى ضمن الافراد مرتين مرة بانه عين حقيقة فيكون
 مجموعا بالمواطاة ومرة بانه عارض له فيكون مجموعا عليه بالاشتقاق كالعشرة
 فيقال العشرة عشرة وذو عشرات ومن ههنا اى من اختلاف حمل المفهوم على
 نفسها اعتبر فى التناقض اتحاد نحو الحمل فوق الوحدات الثمانية الذائعات اى
 المشهورات نعم لو اكتفى بالوحدات الثمانية فى التناقض لزم اجتماع النقيضين
 فى مثل قولنا الجزمي جزمي والجزمي لاجزمي لتعاير نحو الحمل لما فرغ عن بيان ^{الحمل} اشتقاق
 ومواد تحققها شرع فى بيان ما يرد عليه وجوابه وقال وههنا اى فى مقام الحمل
 وهوان الحمل محال فلا يكون له اقسام ولا يكون هو شرطا من شرائط التناقض
 لان ما لا يكون له وجود فى نفسه لا يتحقق فى ضمن الافراد ولا يكون شرطا لغيره
 لان مفهوم ج فى قولنا كل ج ب اما ان يكون عين مفهوم ب او يكون غيره و

الحال ان العينية تنافي المغايرة المعتبرة في مفهوم الحمل والمغايرة تنافي الاتحاد
 الذي هو احد المدايرين لتحقيق الحمل فلا يكون الحمل متحققا لانقضاء الكل باتباع
 الجزء وبين الجواب باختصار الشق الثالث وقال وحله ان التغير من وجه الى
 حسب المفهوم لا ينافي الاتحاد من وجه اخر اى بحسب المصادات كما في قولنا
 الانسان حيوان فلا شك في تحقق الحمل تامل نعم بحسب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
 من الاتحاد والتغير في المتعارف حتى يصور فيه امران جواب سوال مقدر هو
 ان الحمل الاول ينبغي حينئذ ان لا يتحقق في مثل قولنا الانسان انسان لانقضاء
 احد المدايرين وهو التغير فاجاب عنه بانه يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
 حتى يصور فيه امران الاتحاد والتغير تامل وكما علم ان الحمل المتعارف ما يكون
 الموضوع فيه فردا للمحمول او فردا للموضوع فردا للمحمول لكن لم يعلم ان المعتبرة
 ماذا فقال المعتبر في صدق الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان
 يكون المحمول ذاتيا للموضوع كما في قولنا الانسان حيوان او يكون المحمول وصفا
 قائما بالموضوع بان يكون مبدأ المحمول منضمما بالموضوع كما في قولنا الانسان كائن
 او المحمول منتزعا عن الموضوع بلا اضافة امر اخر يعنى يكون منشاء انتزاعه منتزعا
 ذات الموضوع كما في قولنا الاربعة زوج او منتزعا باضافة كما في قولنا السماء
 فوقنا فالفوقية فيه منتزعة عن السماء بالاضافة الى ساكنين الارض فثبتت الزوجة
 الخمسة لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوج جواب سوال وهو انه اذا انتزعت
 زوجية الخمسة بانها وصف قائم بالخمسة وتحمل عليها ويقال الخمسة زوج
 فينبغي ان يكون القول المذكور صادقا لان الحمل يقتضى الاتحاد واذا كان

المحمول متقدما مع الموضوع في المصدق فيكون القول المذكور صادقا والحال انه كاذب
وتقرير الجواب ان ثبوت الزوجية الخمسة على تقدير الفرض لا يستلزم صدق
القول لان الموضوع هنا في نفس الامر غير متصف به فلا يكون صادقا لا الصدق
عبارة عن المطابقة مع الواقع وهي منتفية هنا البحث الرابع من المباحث المتعلقة
بالمحمول وفيه مكات الاولى ثبوت شئ شئ في طرف سواء كان خارجا او
ذهنا فرع فعلية اى وجود ما ثبت له الشئ في طرف ومستلزم لثبوته اى
لوجوده في ذلك الطرف كانه تمهيد لتقسيم القضية الى الذهنية والخارجية
ولذا قال فمنه اى من الشئ ما ثبت لاهر ذهني محقق في الذهن بلا اعتبار
معتبر كما في قولنا الانسان كلي وهي الذهنية لوجود موضوعها في الذهن وهو
كلي بلا اعتبار معتبر ولا مر ذهني مقدرا عم من ان يكون محققا او قد روجوده و
هي الحقيقة الذهنية او ثبت لاهر خارجي محقق لقولنا الانسان كاتب وهي ^{الخارجية} الخ
لان ثبوت الكتابة التي هي عبارة عن حركة الاصابع ثابت للموضوع في الخارج
او ثبت لاهر مقدرة في الخارج اى فرض وجوده فيه نحو كل عنقاء طائر وهي
الحقيقة الخارجية او ثبت المحمول للموضوع مطلقا من غير اعتبار الخارج والذ ^{من}
والحقوق والمقدرة وهي الحقيقة على الاطلاق كالقضايا الهندسية نحو زوايا
المثلث مساوية للقائمتين والزوايا المتقابلة الحادثة من تقاطع الخطين متساوية
والحسابية نحو الاربعة زوج والخمسة فرد لما فرع عن بيان ثبوت المحمول للموضوع ^{شريع}
في بيان سلبه عنه وقال واما السلب اى سلب المحمول عن الموضوع فلا
يستدعي وجود الموضوع بل قد يصدق السلب بانتفائه ايضا اعلم السلب

على قسمين سلب الشيء في نفسه وسلب الشيء من الشيء أما الأول فيصدق بعينه
 وأما الثاني فلا يصدق بدون وجود الموضوع كالإيجاب لأن المعدوم لا يند
 إليه من الإيجاب والسلب كما هو ظاهر من سياق الكلام وقوله ^{ري} شريكاً
 ليس بوجود سالب صادق لعدم وجود الموضوع ليس على ما ينبغي لأن
 سلب الوجود ههنا عن عنوان شريك الباري وأما ذاته فهو معدوم محض
 لا نهج حال لا يسند إليه شيء من الإيجاب والسلب تامل نعم تحقق مفهوم ^{الثانية}
 في الذهن لا يكون الوجود فيه أي في الذهن حال الحكم
 فقط جواب سؤال مقدّر وهو أن السلب لا يصدق بانتفاء الموضوع لعدم
 صحة الحكم بالسلب على المعدوم كما مر أنفاً ونقراً بجواب أن المراد من قوله
 بل قد يصدق بانتفائه صدق السلب في الذهن بانتفاء الموضوع في
 الخارج كما في قولنا شريك الباري ليس موجود لكن صدقه في الذهن لا يكون
 إلا بوجود الموضوع فيه حال الحكم أقول هذا أيضاً غلط لأن الوجود في الذهن
 عبارة عن تصور الشيء فينبغي أن يكون موجوداً قبل الحكم والا يلزم الحكم على
 الجهول أو المعدوم وكلاهما باطل النكتة الثانية المحال من حيث هو محال ليس
 له صورة في العقل لا بعنوان المحال فهو معدوم ذهناً وخارجاً بحسب ^{الصدق}
 أقول إن المحال يحل على نفسه بالحمل الأول ويقال للمحال محال والثبوت مطلقاً
 يقتضي وجود الموضوع ولكن كان في الذهن فكيف يصح قوله وهو معدوم
 فهنا اللهم إلا أن يقال إن المحال من حيث هو محال مع قطع النظر عن
 كونه متصوراً بعنوان المحال ليس له صورة وحمل المحال على نفسه باعتبار

تصوره بعنوانه ومن ههنا اى من ان الحال من حيث هو ليس له صورة في
العقل تبين ان كل موجود في الذهن حقيقة موجود في نفس الامر لان ^{من} الذهن
موجود في نفس الامر فالوجود في الذهن موجود فيه ولما الحال فليس له وجود
في الذهن فلا يحكم عليه اى على الحال ايجابا بالامتناع بان يقال الحال
متنع الوجود او سلبا بالوجود مثلاً يقال الحال ليس موجود لان الحكم
يقضي وجود المحكوم عليه وهو ههنا متنفذ الا على امر كل اى يحكم على
امر كل في صورة الحال جواب سؤال مقدّر هو ان قولكم شريك الباري متنع
حكم بالامتناع على شريك الباري وهو محال فكيف يصح قولكم لا يحكم عليه
ايجابا بالامتناع وقدر الجواب ان الحال من حيث هو محال بحسب المصادق
لا يحكم عليه واما مفهومه الكلي فيصح عليه الحكم اذا كان من الممكنات ^{تصوره}
حتى لا يلزم الحكم على المجهول فعلم منه ان الحال محال بحسب المصادق لا
المفهوم وكل محكوم عليه بالتحقيق هي الطبيعية للتصوره هذا صغرى الدليل
على قوله اذا كان من الممكنات تصورته والواجب فيه بمعنى اذ وكل تصورنا ^{بت}
في نفس الامر كبرى الدليل اقول كل محال متصور بعنوانه فينبغي ان يكون
الحال ثابتا في نفس الامر وليس كذلك والنتيجة منه قوله فلا يصح عليه
اى على الكلي للتصور الحكم من حيث هو هو بالامتناع بدون تحققه
في الافراد بالامتناع وما يحد واهو اى حد والامتناع من العدم
وغيره فانه نظر لان افراد المحال متنع الوجود ومفهومه من حيث هو
لا يصح عليه الحكم بالامتناع فما رجع صحة قولهم شريك الباري متنع

لجواب المصنف عنه بانه نعم هذا الوجه باعتبار جميع موارده حقيقة وهي الافراد
او بعضها يعم عليه اى على الكلي الحكم بالامتناع مثلاً فالامتناع حينئذ
ثابت للطبيعة لانها المحكوم عليها بالتصديق كما مر وذلك اى شرت الامتناع
للطبيعة صادق بانتقاء المولد لانها غير ممكن الوجود والا فلا يكون متسفا
وحينئذ اى افا كانت الطبيعة محكوما عليها بالامتناع باعتبار الحاطة
تحققها وحكم عليها بالامتناع لا اشكال بالقضايا التى محمولاتها منافية
للوجود نحو شرب الباري متنع واجتماع النقيضين حال والمحال المطلق
يتمنع عليه الحكم والعدم المطلق يقابل الوجود المطلق لان المحال له
اعتباران اعتبار من حيث تصور مفهومه واد بار من حيث اتفعل
مصادقه فالحكم عليه بالامتناع باعتبار الثاني لا باعتبار الاول لان
موجود فى الذهن بذلك الاعتبار لكن هذا الجواب ينطبق على مذهب
التقدمين واما على مذهب التاخرين فلا ينطبق ويثبته بقوله واما
الذين اى للتاخرين قالوا ان الحكم فى القضايا المعنوية على الافراد حقيقة
لان القياس تركيب من المحصورات والحكم فيها على الافراد لكن القضايا
التي محمولاتها منافية للوجود ليس الحكم فيها على الافراد لعدم وجودها
فمنهم من قال لدفع هذا الاعتراض انها اى القضايا المذكورة سؤا
يعنى يعبر عنها بالسؤا كما تقول فى قولنا شرب الباري متنع انه ليس
بموجود فقال المصنف فى رد هذا القول ولا ريب ان اى القول بافاسر
حكم لا يبرها على انها سؤا لان السالبة ملحق بها بالسلب النسبة

وهنا ليس كذلك ومنهم من قال في دفع ذلك الاعتراض انها أي تلك
القضايا وان كانت موجبات لكنها لا يقتضي الا تصور الموضوع حال
الحكم لا في البقاء كما في السوالب لان سلب الشيء عن الشيء يقتضي
حين الحكم والام يمكن السلب من غير فرق لان ثبوت شيء لا يكون
إلا بعد تصور الثبوت له فكذا سلب شيء عن شيء لا يكون الا بعد تصور
الشيء الاول ولما كان هذا القول ايضا غير مرضي له قال في رده ولا يخفى
انهم بهذا القول يصلحون البداية أي يحالفها اقول بل هو يوافقها لان ^{الثبوت}
كما يقتضي وجود الموضوع في البقاء فكذا السلب يقتضيه لان سلب الشيء
عن الشيء في البقاء ايضا يستلزم تصورهما كما مر فلا فرق بين الايجاب والسلب
في اقتضاء وجود الموضوع بامل فان هذا المقام من مزال الاقدام وهم
من قال في جواب الاعتراض المذكور ان الحكم في القضايا المذكورة على
الافراد الغرضية المقدرة الوجود وان لم يكن لموضوعاتها افراد حقيقة
كانه أي القائل المذكور قال كل ما يتصور بعنوان شريك الباري ^{تفرض}
صدقه عليه مستع في نفس الامر وهذا القول لا يستلزم الا الوجود
الغرضي وفرض المتع غير مستع فردا للمع وهذا القول ايضا وقال ^{لا يثبت}
عليك أنه أي هذا القول يلزم ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت ^{شريف}
على هذا التقدير لان الامتناع الذي هو صفة لشريك الباركتحق
في نفس الامر بخلاف الافراد وافراده فرضية على هذا التقدير قد برأشادة ^{للمنع} قوله
وهو يلزم ان ثبوت الصفة اه لان الامتناع عبارة عن عدم ضروري

للموضوع في نفس الامر وهو لا يستلزم الثبوت مطلقا فضلا عن ازيد النكته
 الثالثة الانصاف الانضمامي وهو الذي يكون الصفة والموصوف فيه موجودين
 لوجودين مغايرين كافي الثوب والابيض لكن الثوب موجود بالذات والبياض
 موجود بالعرض يستدعي تحقق الحاشيتين في طرف الانصاف لان انضمام الشيء
 الى الشيء لا يكون الا بعد وجودهما وان كان وجود احدهما تابعا لوجود الاخر كما ذكرنا
 بخلاف الانصاف الانتزاعي فانه لا يستدعي تحقق الحاشيتين بل يستدعي ثبوت
 الموصوف في طرف الانصاف فقط دون الصفة كما في قولنا السماء فوقنا فالوجود
 فيه هو السماء واما الفوقية فنستدعي عنه واذا كان احد الانصافين لا يستدعي
 ثبوت الصفة مطلقا لانصاف الذي يحقق في كليهما لا يستدعي ثبوت الصفة
 في طرفه اى في طرف الانصاف واما مطلق الثبوت اى ثبوت الصفة فضروري
 والا لم يكن ثابتا لغيره جواب سوال مقدرو هو ان الصفة في الانصاف لا يمكن
 اذا لم يكن ثابتا في نفسه فكيف ثبت الموصوف في الجزان ثبوت الصفة للموصوف لا يقتضي ثبوت
 بالذات بل يقتضي مطلق الثبوت سواء كان لنفسها او باعتبار منشأ انتزاعها
 وهذا القدر من الثبوت للصفة في انصاف الانتزاعي كاف واستدل عليه
 بقوله فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء اخر
 اقول ان التقريب غير تام لانه استدلال على ان مطلق الثبوت في ثبوت الصفة
 ضروري والثابت من ان الثبوت في نفسها ضروري لثبوت الموصوف
 فامل والانصاف ليس متحققا في الخارج لانه امر اعتباري بين الصفة والوجود
 حتى يلزم تحقق الصفة فيه اى في الخارج جواب سوال مقدرو هو ان مطلق

انصاف كما ينقسم الى الانقسامى والانتزاعى فكذلك ينقسم الى الخارجى و
 لذهي فينبغى ان يستدعى الصفة في ظرف الانصاف وتقرير الجواب ان
 الانصاف لا وجود له في الخارج لانه اى الانصاف نسبة وكل نسبة تحققها نوع تحقق
 لمتبئين اقول الموجد الخارجى ما يترتب عليه الاثار في الخارج وترتب الاثار
 الخارجى كما يكون على المتبئين فكذلك يكون على الانصاف فقوله بل هو
 يحقق في الذهن تحكمه لبرهان له عليه فتحقق الحاشيتين فيه اى في الذهن
 ان كان في الانصاف الانقسامى الخارجى الموصوف متصدا مع الصفة
 في الاعدان كالجسم والابيض فانهما متحدان في الوجود الخارجى ومصادقهما واحد
 وفي الانتزاعى الخارجى الموصوف متصدا مع الصفة بحسب الاعدان كالسماء
 والفقوة فان الموصوف بهما موجود في الخارج والفقوة ينتزع عنه وقد
 يعبر عن الانصاف الانضمامى بالانصاف في الاعدان وعن الانتزاعى بالانصاف
 بحسب الاعدان كما يشعر به عبارة المصنف الكثرة الواحدة ان للتأخيرين من اللطيفين
 اختم على قضية سميها سالبية المحول حتى لا يرد النقص على قاعدتهم وهي ان
 المرجع الكلية في العكس النقيض تعكس كنفسها ونقيض للتساويين متساويا
 في الصدق وفروا بينها وبين السالبة بالسالبية تصوراتها وبالحكم بالسلب سلب
 المحول عن الموضوع فعنى قولنا زيد ليس بقاتم على هذا التقدير زيد ليست قائم
 وفي السالبة المحول يرجع السلب الى الموضوع ويجل ذلك السلب على الموضوع
 فعنى قولنا زيد هو ليس بقاتم زيد ليس بقاتم است وحكموى المتأخرى لدفع
 النقص للذكور بان صدق لا يجتا فيها اى في سالبية المحول لا يستدعى

الوجود للموضوع كالتسلب لا يستدعي بل التسلب فيها يستدعيه كالايجاب.
 في صاوة لوجود موضوعه لما كان هذا القول غير مرضي المعادة. وقال
 قريحتك حاكمية بان الرباط الايجابي مطلقا يقتضي الوجود اعم من ان يكون
 المحمول سلبيا او وجوديا ويؤيده قولهم ان ثبوت شئ لثبوت شئ فرع ثبوت الثبوت
 له لانه شامل لسالبة المحمول ايضا ومن ثم اي من ان الرباط الايجابي مطلقا
 يقتضي وجود الموضوع قيل الحق انها اي السالبة المحمول قضية ذهنية
 لان الذهن ظرف انصاف الاشياء بالسلبيات وفيه نظر واستدل على كونها
 ذهنية بقوله جميع المفاهيم التصورية موجودة في نفس الامر والارادة
 بمعنى اذا التعليلية تحقيقا او نقديا الاول كالشي والممكن والثاني نقائضا
 وعلم منه ان الذهنية هنا عبارة عما يحكم فيها على الموجودات النفس الامر
 والارادة القريب بالاستدلال المذكور واذا كان الامر كذلك فبينها
 بين السالبة تلازم بحسب الصدق لوجود الموضوع فيهما اي في السالبة البليغة
 والسالبة المحمول في الذهن واما بحسب المفهوم فلا لزوم بينهما وهو ظاهر
 فيه ما فيه وهوان السالبة قد يصدق بدون وجود الموضوع كقولنا
 الاشياء ليس بممكن ولا يصدق هنا الموجبة السالبة المحمول نحو الاشياء هو
 ليس بممكن لعدم وجود الموضوع في نفس الامر تامل واذا حققت الايجاب
 الكلّي اي الموجبة الكلية من المحصورات فنفس عايه اي على تحقيق الايجاب
 الكلّي والموجبة الكلية سائر المحصورات لما فرغ من بيان تحقيق المحصورات
 شرع في تقسيم القضية الى المحصلة والمعدولة وقال قد يجعل حرف التسلب

فلهذا من لم يفرق القضية منعدولة لعدم حرف السلب فيها عن الموضوع الاصل
 هي القضية التي يجعل حرف السلب جزءا منها لا يخلو اما ان يكون معدولة الموضوع ^{المتكسر}
 السلب فيها جزءا من الموضوع كقولنا الاخي ثا او معدولة المحمول كقولنا ^{ثا} حرف السلب جزءا من المحمول كقولنا
 الاخي او معدولة الطرفين كقولنا حرف السلب جزءا من الطرفين كقولنا الاخي لا حيوان والا
 اي ان لم يكن حرف السلب جزءا من القضية فمحصولة لتحصل طرفيها ويزيد على
 قضية معدولة معقولة ومحصولة ملفوظة جواب سوال مقدر وهو ان حرف
 السلب ليس بجزء من هذه القضية مع انها معدولة عندهم وتقرير الجواب
 انها معدولة معقولة بحسب التعبير وهو زيد ليس له بصير ومحصولة نفا
 فلا اعتراض ولما كان بين السالبة والموجبة المعدولة المحمول التباسا فلزمه
 قال وقد يختص اسم الموجبة بالمحصلة سواء كان حرف السلب جزءا منها او لا
 ويختص السالبة بالبيضة لانها بسيطة بالنسبة الى السالبة المعدولة و
 ايضا بين الفرق بينهما بحسب المصدق وقال وهي اي السالبة اعم بحسب ^{المصدق}
 من الموجبة المعدولة ^{للمحمول} المصدق السالبة عند عدم الموضوع ايضا بخلاف
 الموجبة وبين فرق اخر بينهما بحسب اللفظ وقال ويتاخر فيها اي في السالبة الرابط
 عن لفظ السلب لفظا اذا كان الرابط مذكورة في القضية كقولنا زيد ليس هو
 بقائم او تقدير اذا لم يكن الرابط مذكورة فيها كقولنا زيد ليس بقائم يعني ليس
 هو قائما وبينهما فرق اخر بحسب تخصيص لفظ غير وليس لاحدهما دون الاخر
 وبين الفرق بينهما وبين الموجبة السالبة للمحمول وقال وفي الموجبة السالبة
 للمحمول رابطتان سلب النسبة وثبوت السلب والسلب متوسط بينهما

اما النسبة السلبية فهي جزم المحمول واما النسبة الايجابية فهي الرابطة كما في
قولنا زيد هو ليس بقائم لان الموجبة السالبة المحمول يسلبها الايجاب ولا
فينبغي ان يقدم الرابطة على السلب ثم يرجع ذلك السلب الى الموضوع ويحل
عليه فالانسحاب ان يكون الرابطة هو جزم اعنه ايضا بخلاف السالبة البسيطة
والموجبة المعدولة المحمول فان فيهما اربطة واحدة تامل لما فرغ عن بيان
المعدولة والمختلة شرع في بيان الوجهة وقال كل نسبة سواء
كانت ايجابية او سلبية فهي في نفس الامور واجبة او ممتنعة او ممكنة وذلك لان
المحمول لا يخلو اما ان يكون بثبوته للموضوع ضروريا كما في قولنا كل انسان حيوان فان
واجبة واما ان يكون سلبه عنه ضروريا كما في قولنا الانسان ليس بحجر فالنسبة
هنا ممتنعة او لا يكون منهما ضروريا كما في قولنا الانسان كاتب وليس بكاتب
فالنسبة ممكنة وتلك الكيفيات يسمى المواد للنسبة واللفظ الدال عليها
على الكيفيات النفس الامرية المذكورة يسمى الجهة وما اشتملت عليها
على الجهة يسمى موجبة اي قضية موجبة لاشتمالها على الجهة وباعتبار
ذات اربعة اجزاء لان شرع في تسميها وقال بسيطة ان كانت حقيقة بالاجمال
فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او سلبا فقط كقولنا لا شيء من الحيوان
بحجر مركبة ان كانت ملتزمة منهما اي من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان
كاتب بالامكان الخاضع والعبارة في التسمية بالموجبة والسالبة في المركبة
للجزء الاول اي ان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان
سالبا كانت القضية سالبا تجواب سوال مقدمه هو ان المركبة اذا كانت مركبة

أو السالبة عليها ترجيح للمرجح والحوالين إطلاق الوجبة والسالبة عليها

من الوجبة والسالبة فإطلاق الوجبة عليها باعتبار الجزء الأول فان كان حيا
يتمى موجبة وان كان سالبا تسمى سالبة واما الترجيح للجزء الأول فباعتبار تقدم
والآي ان لم يشتمل القضية على الجملة فطلقة لإطلاق القضية عنها ومملة من
حيث الجملة يعني تسمى القضية التي لم يشتمل على الجملة بالطلقة والمملة من حيث
الجملة لان جهة اخرى وهى اى الجملة المذكورة فى القضية ان وافقت المادة
الكيفية النفس الامرية صدقت القضية كما في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة
والآي ان لم تكن الجملة موافقة للمادة كذبت القضية ولما كان للبعض انتفاء
في ان المواد الحكمية التى هى عبارة عن الوجوب والامتناع والامكان بعينها
الجمعات المنطقية فلاظهاره قال والتحقيق ان المواد الحكمية هى الجمعات المنطقية
لاتحاد معانيها وقيل انها غيرها لان المواد الحكمية تستعمل فى القضايا التى
محمولاتها الموجود والعدم والامكان بخلاف الجمعات المنطقية فانها تستعمل
فى القضايا بدون الخصوصيات المذكورة والآي ان لم يكن غيرها كانت
لوازم الماهية واجبة لذاتها وليس الامر كذلك لا الواجب لذاته باكون وجوده ضروريا واما لوازم الماهية
فهى ضرورى الثبوت لها على تقدير وجود الماهية فاین هذا من ذلك
ورد المص مذهب قول المخالف للتحقيق بعين ما ذكر فى الشرح وقال والحوالين
انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب الثبوت لغيره والآي
محال وهو منها غير لازم والثانى ههنا لازم غير محال بل واقع نحو الاربعة
زوج هذا الحصر فى الكيفيات الثلاثة على راي القدماء واما على مذهب
المحدثين اى للتأخرين فللمادة عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة كالتأخر

والتوقيت الى غير ذلك ومن ثمة اى من تعميم المادة عند المتأخرين كانت
 الوجهات غير متناهية بعد الفراغ عن تعريف للوجبة وبيان اقسامها
 الاولى والجمعة شرع في تقسيمها اى للاقسام الثانوية وقال في اى الوجهة
 ان حكمها باستحالة انفكاك النسبة مطلقا بدون شرط ووصف فضرورية
 مطلقة بعدم تقييد الضرورة فيها بقيد كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة مادام الوصف موجودا في الموضوع
 فمشروطة عامة نحو قولنا كل كاتب متحرك الا بالضرورة مادام كاتبان متحركان
 ضروري الكاتب بشرط انصافه بالبدء اما كونها مشروطة بكون الضرورة
 فيها مشروطة بالوصف واما كونها عامة فلعلمها عن المشروطات الخاصة كما يحيط
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة في وقت معين وقتية مطلقة كقولنا
 كل قمر مخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس اما كونها
 وقتية فظاهر واما كونها مطلقة فلعدم تقييد ها بالادوام واللازمورة
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة في وقت غير معين فمنتشرة مطلقة نحو كل
 حيوان متنفس بالضرورة اما كونها منتشرة فلعدم تعيين الوقت فيها الثبوت
 المحمول للموضوع ولما مطلقة فلعدم تقييد ها بالادوام او حكم فيها بعدم
 انفكاكها مطلقا من غير تقييد ها بشرط ووصف يعنى حكم هنا بدوام ثبوت
 المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجودة نحو قولنا كل انسان حيوان دائما
 قد ائمة مطلقة لاشتمالها على الدوام وعدم تقييد ها لشيء او حكم فيها بعدم
 انفكاكها مادام الوصف ثابتا للموضوع فضرورية عامة ومرشاهها في المشروطة

العامة اما كونها عرفية فلان العرف العام يفهم منها هذا المعنى واما كونها
 عامة فلعومها من العرفية الخاصة وحكم فيها بفعليتها فمطلقة عامة كقولنا
 بالاطلاق العام كل انسان متنفس اما كونها مطلقة فلعدم تقييد هابجة
 من الجهات المذكورة واما كونها عامة فلعومها من الوجودية الاضروية
 والادائية وعلم من وجه كونها مطلقة ان عدها من الموجبات ليس الا
 مجازا تامل او حكم فيها بعدم استحالتها فممكنة عامة كقولنا كل نار حارة
 بالامكان العام اما كونها ممكنة فلا مكان انفكاك النسبة فيها واما كونها
 عامة فلعومها من الممكنة الخاصة او حكم فيها بعدم استحالة الطرفين من
 الايجاب والسلب فممكنة خاصة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص
 اما كونها ممكنة فلا شتم لها على الامكان واما كونها خاصة فلخصوصها
 عن الممكنة العامة ولا فرق بين الايجاب والسلب فيها اي في الممكنة الخاصة
 الا في اللفظ لان الايجاب في الموجبة صريح والسلب ضمني وفي السالبة
 بالعكس واما في المعنى فكلتاها عبارة عن سلب الضرورية عن الطرفين واعلم
 ان العموم والمخصوص ههنا عبارة عن صدق القضايا في نفسها لا عن صدقها
 على الآخر كما هي في النسب الاربع لما فرغ من ذكر البسائط شرع في المركبات
 وقد اعتبر تقييد العامين اي المشروطة العامة والعرفية العامة والتي
 المطلقتين اي الوقفية والمنشئة بالادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة
 والعرفية الخاصة والوقفية والمنشئة اما كون الاولين خاصتان فلخصوصها
 من العمومين والآخران لمحدوف لفظ الاطلاق عن لثمتها وتقييد

المطلقة العامة بالضرورة التي هي عبارة عن ممكنة عامترى معتبرة
 بها والادوارم الذي هو عبارة عن المطلقة العامة التي هي عبارة عن
 النسبة وجودها في وقت من الاوقات الدائمتين اي الاضرو والادوار الدائمتين
 تسمى الوجودية بالضرورة والوجودية الدائمة كقولنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا بالضرورة وقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً وهي
 الاسكندرية اي الوجودية الدائمة لا الارسطية اكثر امثلة المطلقة العامة
 في مادة الوجودية الدائمة ففهم الاسكندر من المطلقة الوجودية الدائمة
 دائمة كقوله بحث الموجد فيها مباحث الاول اشهر تعريف الضرورية
 المطلقة بانها التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للوضع او سلبه عنه مادام
 الموضوع موجود كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان ثبوت الحيوان
 للانسان ضروري مادام ذات الانسان موجودة وفيه اي في التعريف المشهور
 شك مشهور من وجوب الاول انه اذا كان المحمول هو الموجود ولم يعدم منافاه
 الضرورية الا مكان الخاص في قولنا كل حيوان موجود بالضرورة لان الشئ بشرط
 انصافه بالوجود يكون موجود بالضرورة ويصدق الا مكان الخاص ههنا
 ايضا كما نقول كل حيوان موجود بلا مكان الخاص فينبغي ان لا يكون بينهما
 منافاه مع انها متنافيان لان الامكان الخاص يقع عن عدم ضرورة الثبوت
 وللاشك في ثبوت المشتق عند قيام المبدء ضروري فالمتافات بينهما
 حينئذ ظاهر ولما كان هذا الجواب ضعيفاً اراد ان يبين وجه ضعفه
 وقال واورد على هذا الجواب انه اذا اعتبر الضرورة بشرط الوجود يلزم

واجب بالضرورة في نفس الوجود وبينها وبينها

حصرها أي الضرورة المطلقة في الضرورة الانزالية التي يحكم فيها بضرورة
 النسبة اذ لا وابدأ فلا يكون الضرورة المطلقة حينئذ أعم من الضرورة^{لـ}الانزالية
 لانه لما لم يجب وجود الموضوع لم يجب له شئ في وقت وجوده أي المثلث له
 لما كان وجوده ضروريا في وقت وجوده كان ثبوت الشئ له ايضا ضروريا
 ونفوق ثبوت الذاتيات فانه ضروري للذات دائما لا بشرط الوجود^{الا}
 أي وان كان ثبوت الذاتيات للذات ضروريا بشرط الوجود لكانت حيوانية
 الا انسان مجعولة بوجوده وليس كذلك فافهم اشارة الى رد النقض بالمنع بانه
 لا نسلم مجعولة الذاتيات على تقدير ثبوتها للذات بشرط الوجود وانما يلزم
 ذلك لو كان ثبوتها بعد الوجود وهو ممنوع لان الذات عبارة عن الذات^{الذات}
 في مرتبة فانه فلا يكون مجعولة لها الوجه الثاني للشك السلب أي سلب
 المحمول عن الموضوع مادام الوجود أي وجود الموضوع لا يصدق بدون^{اي}
 بدون الوجود كما ان الثبوت لا يصدق بدون الوجود فلا يكون السالبة
 حينئذ أعم من الموجبة وايضا يلزم على هذا التعريف المشهور للضرورة
 المطلقة ان لا يصدق السالبة الضرورية مثل قولنا لا شئ من العقاب^{بأننا}
 بالضرورة لعدم وجود الموضوع وفي التعريف المذكور اخذ وجود الموضوع
 فينبغي أن لا يصدق هذه القضية المذكورة واجيب بان مادام المذكور
 في التعريف طرف للثبوت الذي يتضمنه السلب يعني ثبوت المحمول للموضوع
 مادام ذات الموضوع موجودة مسلوب عنه وان كان الضرورة قيداً للسلب
 فالضرورة في القضية المذكورة سلب المقيد تامل وحينئذ أي حين يكون

مادام طرفا للثبوت يجوز صدقها أى صدق القضية المذكورة بانتقال الموضوع
 كما تروى بانتقال المحمول ^{من} الموضوع موجودا أما في جميع الاوقات أى يكون انتفاء
 المحمول عن الموضوع في جميع اوقات وجود الموضوع نحو لا شئ من الانسك
 بحجر بالضرورة أو يكون انتفاء المحمول عن الموضوع في بعضها أى لبعض اوقات
 وجود الموضوع نحو لا شئ من القمر يخسف بالضرورة وفيه أى في هذا الجواب
 نظروا هو انه يلزم على هذا التقدير أى كون مادام طرفا للثبوت ان لا يثبت
 الضرورة الا مكان فان كل قمر يخسف بالفعل صادق وهي طرفة عامة اخذ
 من الممكنة وصدق الاخص يستلزم صدق الأعم لان الاخص فرد منه فالممكنة
 حينئذ ايضا صادقة ههنا فيصدق كل قمر بالامكان أى الممكنة مع السالبة
 الضرورية مع ان بينهما منافاة ويطلب كون مادام طرفا للثبوت ما قاله الان
 السالبة الضرورية الاولية التي يحكم فيها بضرورة السلب اذ لا والسالبة الضرورية
 المطلقة متساويتان فان سلب الأعم اخص من سلب الاخص كما هو المشتهر
 عندهم ان الضرورة المطلقة للوجبة اعم من الوجبة الضرورية الاولية وما
 سالتها فمتساويتان لان صدق السلب ما دام ذات الموضوع موجودا
 يستلزم صدق السلب اذ لا فاذا صدق لا شئ من القمر يخسف بالضرورة ولم
 يصدق السالبة الاولية بعدم كون السلب اذليا يعلم منه انه لا مساواة بينهما
 تامل وبالجملة على تقدير كون مادام طرفا للثبوت في التعريف المشهور للضرورة
 المطلقة يلزم مفاسد غير عديدة لا يخفى على المتدرب بعد التامل في باب
 العكس والتقاطعات كما نقول يلزم على هذا التقدير ان لا تنعكس السالبة الضرورية

كنفسها والدائمة ايضا وغير ذلك وفقا لية ما يجلب به من الوجه الثاني ^{لثالث}
 ان الوجود المتأخر في تعريف الضرورية اعم من الوجود المحقق في نفس الامر
 الوجود القديم وان لم يكن في نفس الامر واذا كان الامر كذلك فيصدق قولنا لا
 شيء من العنقا ^{بضم النون} بانسان لان الانسان حينئذ مسلوب عن العنقا في زمان ^{قها}
 وجود العنقا نعم السابية عن الوجبة باق على حاله وايضا الوجود في التعريف
 اعم من الخارجي والذهني فلا يرد النقص بقولنا لا شيء من المتع بموجود لان
 الموضوع وان لم يكن هنا موجودا في الخارج لكنه موجود في الذن ^{تأمل} تامل ان
 من مباحث التكملة ان المشهور في تعريف الدائمة المطلقة ما حكم فيها بدو
 النسبة مادام ذات الموضوع موجودة وبهنا اي في التعريف المشهور شك
 مشهور وهو انه يلزم ان لا يفارق الدوم الذي الاطلاق العام في قضية
 مجموعها الوجود ولو ازم الوجود فان قولنا زيد موجود دائما مادام موجودا
 صادق لان قيام المبدء بالموضوع دائما يستلزم حل المشتق عليه كذلك
 والحال ان قولنا زيد ليس بموجود بالاطلاق ايضا صادق فلا يكون بينهما
 اي بين الدائمة والمطلقة تناقض مع انها عدا في باب التناقض من
 المتناقضين فيلزم اجتماع النقيضين وانه محال قيل في حله المتبادر من
 التعريف ان يكون المحمول فيها بغاثر للوجود كانه من تمام التعريف والتعريف
 للدائمة حينئذ ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع
 موجودة ويكون المحمول فيها غير الوجود وجه التبادر انه لو لم يكن كذلك
 لدوم الاستدراك في قولنا زيد موجود دائما مادام موجودا فليس هناك

اى في القضية التي محمولها الوجود دوام ذاتي لان الدوام الذي معتبر في غيرها لا فيها
 فلا يلزم اجتماع النقيضين في الصورة المذكورة بل الدوام هنا بحث الوجود تامل
 ولما كان وجه ضعف الحل المذكور غير ظاهر اراد المص ان يذكره وقال اقول العقل
 الفعال ليس بوجه بالفعل كاذب لعدم طريقا لعدم عليه فيلزم من كذبه صدق نقيضه
 وهو دائمة مطلقة محمولها الوجود نحو قولنا العقل الفعال موجود دائما والمحمول في
 في هذه القضية هو الوجود فالتخصيص في المحمول غير الوجود بقرينة التبادر لغو تامل
 وتبدل الثالث من اليأس الشرطية المتأثرة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنوني
 كقولنا بالضرورة كل ما تمحرك الاصابع مادام كانا فان تحرك الاصابع ضرورة لذات الكتاب
 وقارة اخره بمعنى ضرورتها في جميع اوقا الوصف في جميع اوقا قيام المبدأ بالموضوع وللتال اما قال
 تحرك الاصابع للكتاب في جميع اوقات اتصال الموضوع بالكتابة والفرق بينهما ان
 المعنيين ان في الاولى اى في القضية الاولى يجب ان يكون للوصف مدخل
 في الضرورة اى ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع من حيث انه متصف ^{الثانية} وبغلا
 بينهما اى بين الضرورتين عموم من وجه لصدقتها في مادة الضرورة الذاتية اذا
 كان عنوان الموضوع نفس الذات او الذاتي نحو كل انسان او ناطق حيوان بالضرورة
 وصدق الاولى دون الثانية في مادة يكون المحمول ضروريا للذات بشرط
 مفارقا كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فان تحرك الاصابع ضرورة
 لذات الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة لا في جميع اوقات الكتابة وصدق
 الثانية دون الاولى في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان وصفا
 مفارقا كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة الرابع من المباحث ذهب

الى ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما
 لم يكن قضية فليست الممكنة العامة موجبة لانها من القضايا وذلك اني قد
 انعم الى ان الممكنة العامة خطأ لان الممكنة العامة هي التي تحكم فيها باطل
 الضرورة للطلقة عن الجانب المخالف فعلى هذا التقدير معنى قولنا كل نار
 حارة بالامكان الهام ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري فالحكم فيها
 موجود قطعاً والاكثار عنه سفسطة الا ترى تأييد لقوله وذلك خطأ ان
 الامكان كيفيته للنسبة وهي بلب الضرورة من الجانب المخالف نعم ذلك
 اى الكيفية المذكورة اضعف المدارج منها المدارج النسبة ومن ثمة قالوا
 الوجوب والاقتناع دالة على وثاقرة الرابطة والامكان
 دالة على ضعفها فالثبوت بطريق الامكان نحو من الثبوت مطلقاً
 كان بالفعل والامكان فحينئذ خطأ قولهم ظاهر لا ستره فيه غاية الامر اى
 غاية ما يجد في هذا المقام ان المتبادر منه اى من الثبوت عند الاطلاق
 اى حين كونه مطلقاً عن القيود المستعملة في باب الموجبات هو الواقع
 على فم الفعلية واجاب المصنف بقوله وذلك المتبادر عند الاطلاق
 لا يضره عموم في عموم الثبوت الا ترى ان المتبادر من الوجود هو الخارج عند
 الاطلاق مع انه مستعمل في الذهن ايضا فعلم ان المتبادر لا يضره عموم
 كما هو المستعمل على وجه العموم في الامور العامة فامل واذا كانت الممكنة
 موجبة مع اشتغالها على اضعف المدارج من كيفية النسبة فالمطلقة
 العامة التي هي مشتملة على فعلية النسبة يكون بالطريق الاولى

واعمل النسبة الثبوتية

كما قالوا في الوجوب

من الوجهة كانه جواب سوال مقدير وهو ان الوجهة ما اشتملت على الوجهة
 والوجهة عبارة عن اللفظ الذال على كيفية النسبة من الوجوب والامتناع و
 الامكان والمطلقة مالا يكون فيها واحد منها فينبغي ان لا يكون من الوجهة
 مع انها عدت منها حاصل الجواب انها موجهة لاشتمالها على فعلية النسبة
 وهي ايضا حجة من جهات النسبة ولما الكيفيات المذكورة فليس ذكرها
 على سبيل المحصر بل ذكرها على سبيل الشهرة تأمل الخامس من المباحث ^{اول} الاداء
 اشارة الى مطلقة عامة واللاضروية الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية و
 موافقتي الكمية لهما قد بهما ايها كان اصل القضية موجهة كان الاداء و
 اللاضروية عبارة عن المطلقة العامة السالبة والممكنة العامة ^{لينة} اشارة
 وان كان اصل القضية كلية كانت ايضا كلية وان كان جزئية كانتا جزئية لان
 ارتفاع للنسبة التي هي في اصل القضية من غير تفاريج فاما مركبة حيث
 ينبغي ان تكون قضية متعددة لان العبرة في وحدتها وتعددتها بالوحدة
 المحكم وتعددده وتعدد الحكم فيها اذا كان الاداء و اللاضروية عبارة
 من المطلقة والممكنة ظاهرة لاسترة فيه وتعددده اي الحكم اما باختلافه
 كيفاً او موضوعاً بان يكون الموضوع في القضيتين او محمولاً فيها مختلفاً
 لا يلزم لها اي لوجه تعدد الحكم فوحدة القضية مع تعدد الحكم غير متصور
 وجوابه كما ان كونها موجبة وسالبة باعتبار الجزاء الاول فكذلك وحدتها
 باعتبار ما هو المذكور فيها صريحاً تأمل السادس من المباحث النسب الاربع
 في المفردات بحسب الصدق على شئ كما هو المذكور في تعريفها وفي القضايا

لا يتصور ذلك لأنها لا تقبل على غير ما مفردا كان او قضية وانما هي فيها
بحسب صدقها اى تحققها في الواقع والفرق بينهما ان الاول يستعمل بعد
كما تقول الحيوان صادق على الانسان والثاني بغيري كما تقول هذه القضية
متحققة في نفس الامر وايضا علم من ان الصدق الاول بمعنى الحمل والثاني
بمعنى التحقق ثم للنظر اى المراد في النسبة اى نسبة القضايا بتمهيد لبيان ^{النسب}
في القضايا الموجهة بطريق الجواب كما سيحكي من قوله ومن ثمه قالوا هـ ما حكم
به مقوماتها اى مفهومات القضايا في بادي الراى من حيث العموم ^{والخصوص}
بحسب التحقق واما بناء الكلام في بيان النسب في الموجهات على الاصول
الدقيقة التى برهنت عليها في الفلسفة فذلك اى ذلك البناء مرتبة بعد
تحصيل هذا الفن اذ هوالة واسطة لتحصيلها ومن ثمه اى من اجل ان
الحكم في القضايا في بادي الراى قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا
من الدائمة المطلقة لان ما يفهم من مفهومها في بادي الراى ان معنى
الضرورة امتناع ابطال النسبة ومعنى الدوام شهول الازمنة فتى
تحقق الاول تحقق الثاني من غير عكس كل بخلاف ان يكون دائما ولا
يتمنع انقضاء كما فان قيل ان دوام النسبة المجازة لا يكون الا بدوام العلة
فعند وجود العلة يكون وجود العلول ضروريا واذا كان الامر كذلك
فالضرورة والدايمه متساويتان فاجيب عنه بان المراد بكون الدائمة
اعم من الضرورية ان عليته الدوام غير ملحوظ حين الحكم بالعموم والخصوص
بل هذا الحكم بحسب نفس المفهوم تامل وحيد اى اذ تدريت ان

المحكم بالنسب في القضا على ما يقتضيه المفهومات بحسب الظاهر
 لا يستصعب عليك استخراج النسب بين الموجحات المذكورة فعليك
 استخراجها بالعلمة المطولات وايضا بالاستقريت مفهومات الموجحات
 المستعملة في الفن علمت من الاستقراء ان الممكنة العامة اعم القضايا
 المذكورة لان وجود النسبة بالضرورة وللدوام والاطلاق والتوقيت
 والانتشار سواء كان مقيدا بقيد الدوام ولا ضروره اولا يستلزم
 وجود النسبة بالامكان من غير عكس لمجازان لا يخرج الامكان من القوة
 الى الفعل والممكنة الخاصة اعم المركبات مطلقا لانها عبارة عن
 المكينتين العامتين احدهما موجبة والممكنة اعم السوالب فيكون للجمع
 اعم والطلقة العامة اعم الفعليات وهي الدائمان والعامتان
 لانه متى تحقق دوام النسبة بحسب الذات او بحسب الوصف تحقق
 فعليتها من غير عكس والضرورية المطلقة اخص البسائط لان كلما
 تحقق الضرورية بحسب الذات تحقق الدوام والضرورية بحسب الوصف
 فعليتها وامكانها به، ون العكس والمشرطة الخاصة اخص للمركبات
 على وجه اى باعتبار دوام الوصف لانها بهذا الاعتبار اخص من
 المشرطة العامة والباقي اعم منها فاعلم اعم لما فرغ من بيان المحلطة
 شرع في الشريطة وقال المصل اى هذا فصل بين بحث المحلطة والشريطة
 الشريطة ان حكم فيها بثبوت نسبة التي هي في التالي على تقدير ثبوت
 نسبة اخرتها التي هي في المقدم سواء كان ذلك الحكم فيها لزوما او اتفاقا

أو إطلاقاً فمقتضاه لزومية لا اتصال النسبتين في الثبوت والازم أو
 اتفاقية لا اتصال النسبتين في الثبوت اتفاقاً بلا علاقة أو مطلقة
 لا إطلاقاً اتصال النسبتين فيها عن قيد الزم والاتفاق ولأن حكم فهمنا في
 النسبتين المذكورتين صدقاً وكذباً أي تحققاً وندماً معاً أو صدقاً
 فقط أو كذباً فقط سواء كان ذلك الحكم بالمنافاة عناداً متحققاً بين
 النسبتين أو اتفاقاً بذون العناد أو إطلاقاً بذون محاذ الاتفاق و
 العناد فمقتضاه حقيقة ما نعترا بالجمع أو مانعتنا الخلف نشره في
 التسمية سواء كانت الثلاثة عنادية أو اتفاقية أو مطلقة أو واجبه
 تسمية الأولى فلو وجد حقيقة الاتصال فيها أو بما وجه تسمية الثانية
 والثالثة فيعلم من وجه تسمية الأولى تأمل وربما يعتبر في ما نعتي
 الجمع والخلاف التنافي في الصدق والكذب مطلقاً من غير اعتبار التنا
 في الطرف الآخر سواء كان التنافي موجوداً فيه أو لا وبهذا المعنى يكون
 أعم من هما بالمعنى الأول هذه أي هذه التعريفات المذكورة حقاً
 الموجبات من المتصلة والمفضلة أو محقائق سواء لها فرع إيجاباً
 أي إيجاب الموجب بالسالبة اللزومية على هذا التقدير ما يحكم
 فيها بالسلب الزم لا بلزوم السلب لأن الأول رفع إيجاباً لا إثباتاً
 وعلى هذا نقس في العنادية والاتفاقية فالسالبة العنادية
 ما يحكم فيها برفع العناد وهكذا الاتفاقية لما فرغ من تقسيم الأولى
 للشرط شرع في تقسيمها إلى الأقسام الثانية ثم علم أن الأول مناع في الشرط

بمتزلة الافراد في المحلّة فلذا قسمها على طريقة المحلّة وقال ثم الحكم فيها
ان كان على تقدير معين فمخصوصة لكون الحكم فيها على وضع معين
مشخص مخصوص والا فان بين كمية الحكم فيها بانه على جميع تقادير
المقدم او على بعضها فمصوره كلية محصورة لا وضاع بالحكم فيها كذا او
جزئية لكون الحكم فيها على بعض التقادير ولا اي وان لم يبين فيها كمية
الحكم فمملة لا همال الا وضاع والطبيعة هنا غير معقولة جواب سوال
مقدر وهو ان تقسيم الشرطية لما كان على طريق تقسيم المحلّة فلم يذكر
هنا الطبيعة كما ذكرها لما فرغ من بيان محصورات الشرطية شرع في بيان
سورها فقال وسور الموجبة الكلية في المتصلة متى ومهما وكلما نحو متي
الشمس ومما كانت الشمس وكلما كانت الشمس طالعة فالبها موجود وسور الموجبة
الكلية في المنفصلة لفظ دائما نحو دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
واما ان يكون فردا وسور السالبة الكلية فيهما اي في المتصلة والمنفصلة
لفظ ليس البتة كما في قولنا ليس البتة اذا كانت الشمس ظليلا موجود
قولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجود
وسور الموجبة الجزئية فيها لفظ قد لا يكون نحو قد لا يكون اذا كانت الشمس
طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما
ان يكون النهار موجودا وسور السالبة الجزئية فيها قد يكون باو حال حرف
السلب على سور لايجاب الكلي نحو ليس كلما ليس مهما وليس متى في
المتصلة وفي المنفصلة ليس دائما لان رفع الايجاب الكلي يستلزم السلب

فيكون سور السالبة الجزئية فيهما
قد يكون سور السالبة الجزئية فيهما
...

المجزئ في إطلاق الوان واذا في التصلة واو واما في المنفصلة لا اهل
 نحو ان كانت الشمس طالعته فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعته واما
 يكون الليل موجودا واما كان مقصود المصبيان الفرق بين حروف المذكورة
 للاهل نقل قول الشيخ لانه ثقفت في هذا الفن وقال قال الشيخ ان شديدا
 الدلالة على لزوم ومتى يدل على ضعفه واذا كانت المتوسطة بينهما وفيه نظر
 اشارة الى رد قول الشيخ بانه لا نسلم ان هذا الفرق بينهما متحقق لان الوضع
 خال عن هذا الفرق غائبة الاستعمال وهو غير مفيد له لما فرغ عن بيان سؤ
 الشرطية شرع في بيان لن المقدم والتالي في الشرطية قضية ام لا فقال واطر
 الشرطية لاحكم فيها الان اى حال كونها اطراف الشرطية لان حرف الشرط
 والجزاء مانع عن دخول الحكم فيها لان الحكم فيها يقتضي ان يكون كلامها
 كلاما تاما فحينئذ لا يكون الربط بين المقدم والتالي فلم يكن الشرطية قضية
 واحدة كانه دفع دخل مقدر وهو ان الشرطية عندهم يتركب من القضيتين
 والقضية في نفسها كلام تام فكيف يربط بغيرها ولا يلزم منه ان يكون الحكم
 فيها قبله اى قبل دخول ادوات الشرط والجزاء ولا يلزم اى يكون الحكم
 فيها بعد التخليل بمجوز ملاحظة الاطراف بدون الحكم قبل دخول حرف
 الشرط والجزاء والمجوز افتقار الحكم الى اعتبار المحاكاة في الم يكن في اطراف
 الشرطية حكم كان ضابط صدق الشرطية وكذبها هو الحكم بالاتصال
 والافتصال بن المقدم والتالي كالايجاب والتلب اى كاجاب الشرطية
 وسلبها باعتبار الحكم فان كان الحكم صادقا كانت القضية صادقة و

ان كانت ظاهرها كاذبة نعم يكون شبيهة بحليتين او متصلتين او منفصلتين
 او مختلفتين جواب سؤال مقدرو هو انه اذا لم يكن اطراف الشرطية قضايا كما
 هو من اى وجه يقولون ان الشرطية قد يتركب من حليتين وغير ذلك حاصل
 الجواب ان ذلك الاطراف قد يكون شبيهة بالحليتين بحسب الظاهر لعدم
 دخول ادوات الشرط والمجزاء وقد تكون شبيهة بالمصلتين والمنفصلتين
 والمختلفتين بحسب التلفظ فلذا قالوا ان الشرطية قد يتركب اه وتلازم
 الشرطيات وتعاند هاع قلة جد وهما في باب القياس مبسوطه في
 المطولات ان شئت الاطلاع عليها اضليكم مطالعة شرح المطالع من ذلك
 الباب كانه جواب سؤال مقدرو هو ان المعلوم يد كونه تلازم الشرطيات
 وبغائدها كما فعله صاحب المطالع تتم بحث الشرطيات وفيها بحث
 الاول قد اشتهر بين القوم ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علته
 والاخر او كلاهما معلولى فله واحدة كالتضائيقان احدهما وهو الاب
 علته الاخر وهو الابن وكالوجود للنهار ومضيته الارض متلازمان معلول
 لعله واحدة وهي طلوع الشمس وذلك اى المشهور بين القوم بما لا دليل
 عليه فهو تخمين بل يستدل على بطلانه اى على ما هو المشهور بين القوم بان
 عدم عدم الواجب متلازم لوجوده كالسلب لرفع الايجاب فعدم ذلك
 العدم غير مستند الى امر اخر بل هو امر ضروري لان احدا النقيضين
 اذا كان متنافيا كان النقيض الاخر ضروريا لانه لو لم يكن ضروريا لكان متشككا
 او ممكنا فيلزم على الاول ارتفاع النقيضين وعلى الثاني امكانه وكان متشككا

واذ كان عدمه متشككا لم

فلا يكون ممكنا وذكر في الآلهيات ان وجوده قد غير معلل بجهة غير الذات
 والا لكان محتاجا اليها فيكون ممكنا لا واجبا هف واذا كان الامر كذلك
 فبين الوجود وعدم العدم تلازم بلا علة لكونها ضروريين فتدبر
 اشارة الى جوابه بان العدم المضاف الى العدم ليس بشي فلازم هنا التا
 من المباحث اختلف في استلزام المقدم المحال للتالي في نفس الامر ففهم
 من انكره اى الاستلزام مطلقا سوله كان التالي صادقا او كاذبا لان المحال
 عنده لا يستلزم شيئا ومنهم من انكره اى الاستلزام اذا كان التالي صادقا
 لان المحال لا يستلزم الصادق عنده وايداه بقوله وعليه يدل كلام ابي
 في الشفاء فمن ههنا اى من انكارهم استلزام المحال للتالي الصادق واستلزامه
 للكاذب قال الشيخ ان ارتفاع النقيضين مستلزم لاجتماعهما وكلاهما
 محالان فانكارهم مطلقا غير صحيح وقال انه لا لزوم في ان كان الخمسة
 زوجا في عدد لان المقدم هنا كاذب والتالي صادق بحسب نفس الامر
 لما مر ومنهم من زعم ان الاستلزام بين المقدم المحال والتالي الصادق ثابت
 لكن لا مطلقا بل اذا كان التالي جرم للقديم نحو اذا كان مجموع شريك الباري
 محالا يكون شريك الباري محالا وذلك تحكم اى قول بلا دليل ومنهم من
 زعم انه ثابت اذا كان بينهما اى بين المقدم المحال والتالي الصادق علاقة
 نحو ان كان زيد حمارا كان ناهقا وهو اى هذا القول الا شهر بين الاقوال
 المختلفة ومن ثمة اى من ان العلاقة بين المقدم المحال والتالي الصادق
 يوجب الاستلزام قال الشيخ ان المقدم يجب ان لا يكون منافيا للتالي

فان المناقاة تصح بان يقع الانفكالك والملازمة متممة اى الانفكالك لان
 الملازمة عن امتناء الانفكالك وفيه اى في قول الشيخ نظرو وهو ان حاصل
 يرجع الى لزوميتين سوجبتين تالي احد لهما يقتض تالي الاخرى والخمسة لاسم
 المناقاة بينهما اذ لا نسلم ان حاصل قول الشيخ يرجع الى ذلك بل حاصله
 ان التالى يجب ان لا يكون منافيا للمقدم حتى يتصور بينهما علاقة للزوم ومنهم
 من قال انه لا يجوز العقل باستلزام الحال محالا او ممكنا اصلا لانه غير موجه
 في نفسه فلا يقتض الغير سواء كان ممكنا او محالا نعم القوي لا يجز فيه اى
 تجوز العقل استلزام الحال محالا ولا يجز فيه لانه يتعلق بالحال ايضا وهو
 الحق اقول هذا ايضا خلاف الواقع فكيف يكون حقا لان الحال غير واقع
 في الواقع وكما هو غير واقع في الواقع لم يجوز العقل استلزامه شئ اخر فان العقل
 حاكم في عالم الواقع والحال خارج عنه فاذا كان الشئ خارجا عنه اى من عالم
 الواقع لم يكن تحت حكمه اى حكم العقل ومجرد فرضه له اى فرض العقل انه
 اى من الواقع لا يجديان جريان الحكم جواب سوال مقدرو وهو انه لا نسلم
 انه ليس بداخل تحت حكمه لم لا يجوز ان يكون مجرد فرضه انه منه كاف لتصرفه
 وحاصل الجواب ان مجرد الفرض لا يكفي لجريان الاحكام في عالم الواقع لان
 الحكم فيه يقتضي وجودا يحكم عليه فيه وهو منتف فيما نحن فيه وبقاء
 الاحكام في عالم التقدير مشكوك لان البقاء فرع الجريان وهو ممنوع في علم
 الواقع واما الوجه على الخلاف ما ذكرناه فهو ان فرض جريان الحكم مآخر
 لا امتناع فيه الثالث اى البحث الرئيس قيد التفسير والاوضاع في

تفسير الكلية بالتى يمكن اجتماعها مع المقدم وكانت محالة في انفسها
اقول ان الحال من حيث هو محال في نفسه لا يكون مكن الاجتماع مع غيره
لان المحال محال على جميع نقاديه وبين الشيخ سبب التقييد انه لو عمتنا
الامضاء يلزم ان لا يصدق كلياته صلاسله كانت متصلة او منفصلة
لان بعض الامضاء حينئذ تكون منافية للاتصال والافتصال فانه اذا
فرض المقدم مع عدم التالى في المتصلة او مع وجوده في المنفصلة لا يستلزم
المقدم التالى فلا يصدق الكلية المتصلة ولا ينافية فلا يصدق المنفصلة
واورد على الشيخ بان المحال جازان يستلزم التقييد وان يعاند هما
فلا نسلم عدم الصدق بل يصدق الكلية حينئذ البتة واجيب عن
جانب الشيخ بان المراد من قوله بل هو عمتنا لا يصدق الكلية لم يحصل اليهم
بصدقها على تقدير تقييد الامضاء عن إمكانية الاجتماع لان لا يصدق في
نفس الامر وان كان فيه عدول عن الظاهر واستدل على المراد بقوله
فان الامكان اى امكانه الكلية على تقدير تقييد الامضاء لا يفيد الوجوب
اى وجوب صدق الكلية فيجب تقييد الامضاء بالممكنات في انفسها
حتى لا يرد ما مر فافهم اشارة الى المنع وهو ان لا نسلم ان صدق الكلية
على تقدير تقييد الامضاء لازم لجواز ان لا يكون الامضاء الممكنة
الاجتماع مجتمعة مع المقدم لعدم خروجها من القوة الى الفعل فلا يصدق
الكلية على تقدير التقييد ايضا الرابع اى البحث الرابع الاتفاقية قد
اعبر فيها صدق الطرفين اى تحققها بلا علاقة وقد يكتفى فيها بصدق

التالى فقط كما هو المذكور فى القطبي فيجوز اى يمكن على التقدير الثانى
تركيبها عن مقدم محال وتال صادق واستدل بقوله فان الصادق
المتحقق فى نفس الامر باق على تقدير فرض كل محال صرح به الرئيس في اشفا
والمحتمل التالى لو كان منافيا للمقدم لم يصدق الاتفاقية وفيه نظرا
المعتبر في صدقها صدق الطرفين او صدق التالى فقط كما مر واما اعتبار عدم
منافاة التالى للمقدم فامر زائد ولا اى تضيق الاتفاقية مع منافاة
التالى للمقدم امكن اجتماع النقيضين والمحال انه غير ممكن وتسمى الاولى اتفاقية
خاصة والثانية اتفاقية مطلقة لانها يتحقق مع الاولى وبدونها قيل
ان الاتفاقيات انما مشتملة على العلاقة لان المعية ممكنة فلها علة
اى المرجح لوجودها والفرق بين اللزومية والاتفاقية على تقدير وجود
العلاقة في الاتفاقية انما اى العلاقة في اللزوميات مشهور بها
بخلاف الاتفاقيات وفيه نظر لا يجوز ان لا تكون المعية فيها بالعلاقة
بحوزان يكون المعية فيها اتفاقية ومطلق العافية لا يستوجب الارتباط
جواب سوال مقدم وهو ان المعية اذا كانت بينهما العلة فكيف تكون
اتفاقية بل بينهما ارتباط حينئذ ونقري الجواب ان مطلق العلة سواء علة
لها من جهة واحدة او من جهة واحدة لا يستوجب الارتباط بينهما بل اني في
علة لها من جهة واحدة كما هو الظاهر من قوله اذا كانت وجهتين مختلفتين
هذا اى خذ هذا الجواب الخامس من الاجابات ما قاله الا ^{الحقيقة} تفصال
لا يمكن الا بين الجزئين لان الجزء على ما قاله المولى حمد الله لا يخلو واما

ان يكون صادقا او كائنا فالتام الاول فيجتمع مع الصاق والتام الثاني فيجتمع مع الكذب فلا يكون
 بينهما انفصال بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو فان الانفصال فيه ما يتحقق
 في اكثر من جزئين كقولنا في مانعة الجمع العدد انا زائد او ناقص او مساو
 وذهب جماعة الى ان الانفصال مطلقا سواء كان حقيقيا او غيره لا يتحصل
 الا بين اثنين لا زائد ولا انقص ومثل كل مفهوم اما واجب او ممكن او متع
 مركب من حملية ومنفصلة جواب سوال مقدر وهو ان حصر الانفصال
 بين الجزئين بطلان كل مفهوم اما واجب او ممكن او متع منفصلة حقيقة
 ولا انفصال هنا متحقق بين الثلاثة فكيف قلتم لا زائد وتقرير الجواب
 ان هذا الاعتراض غير وارد لان مذهب الجماعة ان الانفصال الحقيقي
 في قضية واحدة لا يحصل الا بين الجزئين واما مادة التقص فليست
 قضية واحدة بل هي مركبة من قضيتين احدهما حملية وثانيهما منفصلة
 اقول بل هي قضية واحدة حملية مرادة المحمول ونعم بعضهم انه مطلقا
 وقد مرتب عليه يمكن تركيبه من اجزاء فوق الاثنين كما مر من الامثلة والحق
 من الاقوال الثلاثة هو الثاني لان الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة
 لا بتصور الا بين الاثنين واما القول بان العدد انا زائد او ناقص او
 مساو فعلى هذا التقدير قضيتان هكذا العدد انا زائد او غير وغيره
 اما ناقص او مساو وما قيل ان فيه اى في الدليل المذكور مصادرة لانه
 اى للسند ان اراى بالنسبة الواحدة ان كل نسبة واحدة اعم من ان
 تكون انفصالية او غيرها فهو محل النزاع ولا وى ان لم يرد ذلك بل يولد

نسبة غير انفصالية فلا ينفع ذلك المراد له فمدفوع بما يدفع به لزومها
 اى لزوم المصادرة في كبرى الاول اى الشكل الاول وهو الفرق بين المصدق
 والدليل بالاجمال والتفصيل فتأمل اشارة الى ان الفرق المذكور لا يدفع
 المصادرة لان الغيرية بالاجمال والتفصيل اعتباري غير مقيد لدفعها
 بل المفيد هو الغيرية بحسب المصدق وهو غير متحقق هنا فالحقيقة لا يترتب
 الا من قضية ومن نقيضها او مساوية نقيضها لان الاجتماع والافتقار
 كلاهما متفقان هنا وما نفع الجمع منها وما هو اخص من نقيضها لعدم
 امتناع الخلو فيها وما نفع الخلو فيها وما هو اعم من نقيضها لعدم امتناع
 الجمع فيها هذا اى خذ هذا التحقيق السادس من المباحث ان منهم من ادعى
 اللزوم الجزئي بين كل امرين حتى يقتضين فلا يصدق السالبة الزمنية
 لوجود اللزوم بين كل امرين بل لا يصدق الموجبة الحقيقية على هذا التقادير
 بل الاتفاقية الكليات ايضا لا تصدق اما عدم صدق الموجبة
 الحقيقية الكلية فلوجود اللزوم الجزئي وعدم انفصال الحقيقي على هذا التقادير
 ولما عدم صدق الاتفاقية الكلية لوجود اللزوم الجزئي وعدم تحقق
 الاتفاق المحض وبرهن ذلك البعض عليه اى على اللزوم الجزئي بين كل
 امرين بالشكل الثالث وهو كلما تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما
 وكلما تحقق الجميع تحقق الاخر سينج منه كلما تحقق احدهما تحقق الاخر
 بل برهن عليه بالاول اى بالشكل الاول بعكس الصغرى الشكل الثا^{لث}
 هكذا كلما تحقق احدهما تحقق مجموع الامرين وكلما تحقق مجموع الامرين

تحقق الآخر ينتج منه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر فالتمتضي عنه
 بعض المحققين بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان لكل من الاجزاء مدخل
 في الاقتضاء لوجود المجموع ومن البين ان الجزء الآخر لا دخل له فيه بل
 يجري مجرى الحشوفان الموجود واللا موجود لا يستلزم للوجود واللا
 موجود حاصل التفضي منع صغرى البرهان التالي وقوله انما يستلزم
 سند وفيه اشارة الى بطلان السندان اللزوم لا يقتضي الاقتضاء ولا
 التاثير لانه ليس بضروري لان يكون اللزوم مقتضيا ومؤثرا في اللزوم ^{فصله}
 عن ان يكون لاجزائه اقتضاء فيه فانه اى اللزوم عبارة عن امتناع الاشكال
 فارتباط الامرين بهذا النمط اى بامتناع الاشكال كاف فيه اى في
 اللزوم اقول لا نسلم ان اللزوم لا يقتضيه بل هو اقتضاء كلا الامرين و
 الامتناع انفكاكهما تامل قال الشيخ تائيد المناظر اذا فرض المقدم
 ب عدم التالي استلزم ذلك المجموع عدم التالي فقال باستلزام المجموع الجزء
 واما لتقصي بعضهم بمنع الكبرى في البرهان الاول باننا لا نسلم تحقق
 تلك الكلية لجزاها استحالة المجموع فعلى تقدير ثبوته اى ثبوت ذلك
 المجموع المحال ينفك الجزء لان وجود الكل بدون الجزء محال والمحال انك
 مستلزم ما محال اخر فلا قباحة فيه وهو الحق في التفضي بقي ثبوت من التقسيم
 في ذلك الدعوى وهو ان ندعى ذلك اللزوم الجزئى بين كل امرين ^{تعيين}
 ونبرهن عليه باخذ تلك الكلية باعتبار التقادير الواقعية ونقول
 كلما تحقق مجموع الامرين في الواقع تحقق احدهما في الواقع وكلما تحقق

مجموع الامرين في الواقع يتحقق الاخر في الواقع فالنتيجة اذا تحقق احدهما
 في الواقع تحقق الاخر فيه وما هذا الا لزوم جزئي بين
 الامرين الواضيين على بعض التقادير فيبطل الاتفاقية الكلية الخاصة
 فتأمل اشارة الى ان الاتفاق لا ينافي اللزوم لمجرد ان يكون الضرر فيها في
 الواقع لكنه غير ملحوظ تأمل لما فرغ عن بحث القضية شرع في بيان احكامها
وقال فصل كل امرين احدهما رافع الاخر فهما نقيضان ومن ثمة قلنا
 ان التناقض من النسب المتكررة والنسبة المتكررة هي التي يكون ملحوظة
 بالقياس الى نسبة اخرى التي هي متصورة بالنسبة اليها كالابوة والبنوة
 وان كل شيء نقيضا واحدا لان رفع الشيء لا يكون الا واحدة وما قيل ان التصورات
 لا تفانض لها فهو بمعنى اخر جواب عن النقص الوارد على قوله ان لكل شيء
 اه تقرير الجواب ان النقيض الماخوذ في قوله بمعنى التدافع والمنع لا الرفع
 تأمل وهما شئ مشهور هو اننا اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ
 عنه شيء فرفع نقيضه وذلك الرفع ايضا مفهوم داخل في الجميع فالجزء
 الذي هو الرفع نقيض الكل وهو المجمع وهو محال اقول لا نسلم ان ذلك
 داخل والا لزم اجتماع النقيضين بل الرفع عن الجميع ويستثنى عنه باستثناء
 عقلي لان النقيض عبارة عن الخارج المقابل فلا يكون جزءا ومثله يورد على
 تغاير النسبة للمتنسبين وهوان النسبة لا بد ان يكون متغايرة
 للمتنسبين فاذا اخذنا جميع النسب بحيث لا يشذ عنه نسبة فيكون
 المجمع الكل وللكل نسبة الى جزءه وهو ايضا داخل في الجميع فيلزم حينئذ ان

يكون النسبة من أحد المنتسبين وهو محال وجوا بما مر من الاستثنا
 وحله ان اعتبار المفرومات لا يقف عند حد وعدم الزيادة في الاعتبار
 يقتضي لوقوف الواحد فاختار الجميع كذلك اعتبار المنتسبين فاستلزم
 المحال غير محال كما هو المشهور عندهم فتدبر إشارة الى ان اعتبار الاجمال
 والتفصيل لا يقتضي انتافي المجموع ان يكون الشيء باعتبار الاجمال متناهيًا
 وباعتبار التفصيل غير متناهٍ لما فرغ من تعريف مطلق النقيض وما يتلوه
 به شرع في بيان تعريف تناقض القضايا وشروط تحققه وبيان نقائضها
 فقال وتناقض القضيتين اختلافهما بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذا
 الاخرى وبالعكس وذلك الاختلاف يكون بالاجاب والسلب اذا
 كان رفعه اى رفع الاجاب بعينه واردا على ما يرد عليه لايجابًا
 كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بجميوع وان اذا كان
 الامر كذلك فلا بد من اتحاد النسبة المحكمية وحصره اى الاتحاد
 في الواحدات الثمانية المشتهرة وبعضهم ادبرج بعضها في بعض يعني ادبرج
 بعض للتأخيرين وحدة الشرط والكل والمجمل في وحدة الموضوع والآن
 في وحدة المحمول ان شئت الاطلاع على هذا التفصيل ضليك مطالعة
 القطبي في شرح المطالع اعلم ان القضيتين المختلفتين بالاجاب والسلب
 لا يخلو اما ان يكونا مخصوصتان او محصورتان فان كان الاولى فالتناقض
 لا يتحقق هذا الا بعد تحقق الواحد الثمانية وهي وحدة الموضوع
 والمحمول والشرط والكل والمجزء والزمان والمكان والاضافة والقوة

والفعل فلو اختلفا فيها لم يتحقق التناقض فيها على مذهب التقديرات
وان كانتا محصورتان فلتناقضهما شرط اخر كما سيبحر وههنا اي في قوله
لكل شئ نقيض واحد شك مشهور هو ان الايجاب نقيض السلب
من انكره بدليل ما مر من قوله ان نقيض كل شئ رفعه فحينئذ نقيض
السلب رفعه لا الايجاب فخرق الاجماع لان اجماع المنطقيين منعقد
على ان نقيض الموجبة السالبة كما هو المذكور في باب التناقض
سلب السلب ايضا رفعه اي للسلب فليسبي واحد وهو السلب نقيضا
احدهما الايجاب والثاني سلب السلب مع انكم قلتم ان لكل شئ نقيض
واحد ومن تثبت في جواب هذا الشك بالعينية بين الايجاب و
سلب السلب فقد اخطأ جواب سوال مقدّم هو ان الايجاب و
السلب شئ واحد فلا يكون لشئ واحد نقيضان واستدل على خطأ
المجيب المذكور بقوله فان تغاير المفهوم بين الايجاب و سلب السلب
ضروري اي بديهي فلا يكون بينهما مع التغاير المفهوم عينية وهراي تغاير
المفهوم بينهما حجي للاستدلال على خطايه فالشك باق على حاله نعم محل
للشك ما قال البعض ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود في نفسه
اذ لا معنى لسلب الشئ في ذاته من غير اعتبار ثبوته في نفسه او لغيره
على هذا التقدير اذا اضيف فهو في الحقيقة مضاف الى الثبوت تامل
فالسلب حينئذ رفع وجود السلب لا رفع السلب حتى يكون شئ
واحد نقيضان وهراي وجود السلب اما في قوة الموجبة السالبة

الموضوع اذا اخذ الوجود في نفسه للموضوع او الموجبة السالبة للحول
 اذا اخذ الوجود لغيره فسلب التلب السالبة السالبة تفيض الموجبة
 السالبة الموضوع او السالبة الحول لا السالبة المحصلة فتوليس ما ليس
 بحيوان انسانا وليس الانسان ما ليس بحيوان ففكر اشارة الى منع الضرر
 في اضافة التلب اللهم الا ان يقال ان المضاف يقتضي وجود ما يضيف
 اليه ثم القضيان المتناقضان اللتان هما محصورتان مختلفتان كما
 لتحقيق التناقض بينهما اذ لو اتفقا في الكم لم يحقق التناقض بينهما لكذب
 الكلبيين وصدق الجزئيين في مادة يكون الموضوع فيها اعم من الحول كقولنا
 كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوانات باسنان وبعض الحيوانات انسان وبعض
 الحيوانات ليس باسنان وجهه اى تختلفا جهة اذا كانا موجبتين لانهما لو اتحدتا
 جهة لكذب الضروريتين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة
 ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة وصدق الممكنتان في المادة المذكورة
 نحو كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان بكاتب بالامكان فان رفع
 كيفية كيفية اخرى علمة لقوله وجهه كما ان الامكان رفع للضرورة بالعكس
 ومن انبته اى التناقض بين اللطفتين الوقتيتين تخيل بانها كالشخصية فقد
 غلط فان النبوت في وقت معين يجوز رفعه برفع الوقت الذي هو
 قيد الحكم فرفع النبوت للمقيد بالطلاق الوقتي اعم من الرفع المقيد بالوقت
 فان الرفع المقيد بالوقت لا يمكن صدقه الا بتحقيق الوقت فلا يتحقق التناقض
 بين المطلقين اللتين هما متناقضتان في الجهة بل لا بد من اختلاف الجهة

وتشكرهم

كما ذكرنا في الا ان يقال ان المطلقين يستام من الموجبات كما هو متبادر
البعض والكلام في تناقض الموجبات تامل واذا امرط باختلاف الجهة
لتحقق التناقض في الموجبات فالنقيض للضرورة الممكنة العامة لان
الممكنة عبارة عن سلب الضرورة وللذاتية المطلقة العامة لان
السلب في كل الاوقات ينافية الايجاب في البعض بالعكس وقد يتوهم
ان نقيض الذاتية المطلقة ^{اللعن} المتشعبة وليس كذلك فلدفع هذا التوهم قال
وهي اى المطلقة اعم من المطلقة المنتشرة التي الحكم فيها بالفعلية في
وقت ما اى الفعلية مفيدة فيها بكونها في وقت ما واما المطلقة العامة
ففيها غير مفيدة بوقت ما فيكون هي اعم من المنتشرة والمشرطة العامة المحيطة
الممكنة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب الخالف كقولنا
كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا ولا عرفية
العامة المحيطة المطلقة التي الحكم فيها بالفعلية الوصفية اى حكم فيها
يثبت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع فكما
ان اللدائم بحسب الذات يناقض الاطلاق بحسبها كذلك الذي لم يحسب
الوصف يناقض الاطلاق بحسبه وللوقعية المطلقة الممكنة الوقعية
التي الحكم فيها بسلب الضرورة الوقعية لان الوقعية فيها ضرورية وقعية
وفي الممكنة الوقعية سلب الضرورة المذكورة والمتشعبة المطلقة الممكنة
الدائمة التي الحكم فيها بسلب الضرورة المنتشرة والاستدلال عليه ما
ذكرنا انفا كذا قالوا في بيان لنا يفضها وهذا اى هذا البيان انما يتم اذا

كان الظرف في سوابب هذا الوجهات ظرفا للمرفوع لا للرفع لان المشروطة
 للعامة السالبة كان معناها على تقدير الاول ضرورة سلب الثبوت
 المقيد وكان منافضا لا مكان ذلك الثبوت واما على تقدير الثاني كما
 معناها ضرورة السلب المقيد بالوصف فلا يكون نفیضا للحيثية
 الممكنة الموجبة التي معناها امکان الايجاب المقيد بالوصف لامتناع
 ذلك الوصف فلا يكون الثبوت المقيد به ضروريا ولا السلب المقيد
 به ممكنا وعلى هذا فليس للبواقي لما فرغ من بيان نقایض البسائط شرع في
 بيان نقایض المركبات وقال والمركبة قضية متعددة باعتبار تفسير الجزئ
 الثاني ورفع التعدد متعدد وهو أي رفع التعدد عبارة عن رفع احد
 الجزئين لا على التعيين على سبيل منع الخلف فان جزئية اذا تخفقا تحقق
 الجمع ورفع احد الجزئين هو احد نفیض الجزئين فيكون لازما مساويا
 لنفیض المركبة يقال اما هذا النقیض او ذلك النقیض وبالحقيقة منفصلة
 مافيه المخلو مركبة من الجزئين والكلية منها لا يتفاوت هذا التحليل
 والتركيب لان موضوع الموجبة الكلية يعينه موضوع السالبة الكلية
 فنقيضها مافيه المخلو مركب من نقيض الجزئين يعني طريق اخذ نقيض
 للمركبة ان تقلل الى بسطة ويؤخذ لكل منهما نقيض وتركب مافيه
 المخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لانه متى صدق الاصل كان
 المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزؤه متى صدق الجزئ ان كذب
 نقيضاها فكذب المنفصلة المذكورة لكذب جزئها وبالعكس يعني

مضى كذب الأصل كذب احد جزئيه فصدق نقيضه فصدق الفصل
لصدق احد جزئيهما وذلك اى اخذ نقيض المركبة ظاهر لا ستره فيه
بعدا لاساطة بمقاييق المركبات ونقائض البسائط تامل فقولنا ليس
كذلك نقيض صريح للمركبة وقولنا اما كذا واما كذا الانفصلة مساوية
لنقيض واذا اريد من النقيض ههنا ام من الصريح واللادزم المساوي فلا
في كون اى النقيض شرطية للحمية او موجبة للوجبة دفع دخل مقدوم وضع
كون الشرطية نقيضا للحمية والموجبة نقيضا للوجبة لان التناقض عبارة
عن اختلاف القضيتين ايجابا وسلبا فلا يكون للوجبة نقيضا للموجبة وانما
النوعية شرط له ايضا فلا يكون الانفصلة نقيضا للمركبة التي هي الحمية
وقرير الجواب ان هذه الشرائط للنقيض الصريح واما اذا اريد النقيض
ام من الصريح ولان المساك فلا يرد هذا الاعتراض لان الانفصلة للنافعة
المحلوساوية لنقيض المركبة واما الاختلاف في الكيف والاتحاد في النوعية
فمعتبر في النقيض الصريح وفيه نظر لان النقيض الصريح ايضا يكون اخص
لتقييده بالاختلاف في الكيف والاتحاد في النوعية بخلاف الجزئية
يعنى ما ذكر من المفهوم المراد بين تقيضي الجزئين لا يكفي لاختلاف نقيض الجزئية
بجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المراد فانه يجوز ان يكون
المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع وسلبا من الباقية دائما كما
قال فان موضوع الايجاب والسلب فيها اى في الجزئية واحد
كقولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان

ان قيل كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع القضيتين فكذلك الجزئية
 المركبة فينبغي ان يكون طريقا اخذ نقيضها واحدا قلت مفهوم المركبة
 الكلية بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالايجاب والسلب لان مجموع
 الايجاب في الكلية بعينه موضوع السلب وفي الجزئية ليس كذلك
 لان الموضوع مختلف فالجزئيتان اعم من الجزئية المركبة لصدقها ^{بها}
 ونقيض اعم اخف من نقيض الاخر كما مر في بيان النسب واذا لم يكف ما
 هو المذكور في نقيض الكلية لنقيض الجزئية بتن له طريقا وقال فالطريق
 لاخذ النقيض هناك اي في الجزئية ان يرد بين هقيض الجزئين بالنسبة
 الى كل فرد من افراد الموضوع في قضية كلية مردود المحول مشابة للنفسلة
 فيقال كل واحد واحد من افراد الجسم اما حيوان دايم او غيره دايم او بعد
 اطلعك على خفايق المركبات ونقايف البسيطة تمكن من استخراج ^{مسل} النقايف
 النقايف لكل المركبات ولتحقق التناقض في الشرطيات بعد الاختلاف
 كيفما يجب الاتحاد في الجنس النوع كالزوم والعناد والاتفاق والجنس
 كالاتصال والاتصال فنقيض الكلية في الشرطية الجزئية المخالفة لها
 في الكيف والموافقة لها في النوع والجنس كنقيض الوجبة الكلية الزومية
 الجزئية السالبة الزومية فانهم اشارة الى منع وهو لا نسلم ان الاتحاد
 النوعي والجنسي شرط لتحقيق التناقض في القضايا التي هي النقايف
 تضمنان بل هو شرط لتحقيق التناقض في القضايا التي هي نقايفها مرتم
 لما فرغ عن بيان التناقض شرعا في العكس وقال فصل العكس الشقيم

المستوي تبديل طرف القضية في الذكر مع بقاء الصدق والكيف بحال و
 ربما يطلق العكس على القضية المحاصلة منه أي من التبديل فعلى هذا
 التقدير عكس كل إتيان حيوان نفس بعض الحيوان إنسان لا التبديل
 الذي هو المعنى للمصدق وهذا إذا كان العكس أخض لانهاى من العقود
 اللازمة بعد التبديل لكن لا يخفى عليك ان هذا الشرط مجرد اصطلاح
 ولا مناقشة في الاصطلاح والسالبة الكلية تنعكس كنفسها بالخلف وهي
 ههنا عبارة عن ضم نفيض العكس مع الاصل لينتج الحال فصدق النقيض
 مع الاصل مستنع فيجب صدق العكس معه فلا يلزم ارتفاع النقيضين
 كما في مكر قولنا لا شئ من الانسان يجر لا شئ من البحر بانسان صادق والا
 لصدق نقيضه وهو بعض البحر انسان ونضم مع الاصل هكذا بعض البحر
 انسان ولا شئ من الانسان يجر ينتج منه بعض البحر ليس يجر لان النتيجة
 تابعة للاختلاف وهو محال لان ثبوت الشئ لنفسه ضروري فحينئذ
 صدق يجب العكس وهو المطلوب وقولنا لا شئ من الجسم بمصدق في الجا
 الى غير النهاية جلوب نفض وهو ان اللام في السالبة الكلية للاستغراق
 فمعنى العبارة كل سالبة كلية تنعكس كنفسها مع ان هذه القضية سالبة
 وعكسها لا شئ من الممتد في الجهات الى غير النهاية سالبة كلية غير
 صادقة والدليل بجميع مقدمة جاربها والدلول متضلف وحاصل ^{المراد}
 ان القضية المذكورة ان اخذت خارجية فكسرها صادق بانتقاء الموضع
 لبطلان لا يتاهاى الابعاد بالبرهان السلي وان اخذت حقيقة متصفا

صدقها صدق القضية المذكورة لان كل
 مستند في الجمل لا الى النهاية جسم فلا يصدق السالبة المذكورة لما فرغ
 منها عكس السالبة الكلية شرع في عكس الجزئية وقال والجزئية السالبة
 لا تنكسر مجازا عزم الموضوع كما في قولنا بعض الحيوان ليس با انسان فانه صادق
 وعكسه كاذب وهو بعض الانسان ليس بحيوان لان الحيوان ذاتي للاسنان
 بثبوته له ضروري او المقدم اى مجاز عزم المقدم فهو قولنا قد لا يكون اذا
 كان الشئ حيوانا كان انسانا فانه صادق وعكسه كاذب وهو قد لا يكون
 اذا كان انسانا كانت حيوانا لما مر والوجه مطلقا كلية كانت او جزئية
 فمكسر من جزئية جزئية لان الابطحاج عبارة عن اجتماع الموضوع والمحمول في
 الافراد والمصدق مع قطع النظر عن الكلية والجزئية لأكلية مجاز عزم
 المحول فيصدق في عكس كل انسان او بعضه حيوان بعض الحيوان انسان
 لا لصدق تقيضه وهو قولنا لا شئ من الحيوان با انسان ونفسه
 مع الاصل هكذا لا شئ من الحيوان با انسان كل انسان او بعضه حيوان
 بالضرورة فينتج منه لا شئ من الحيوان بحيوان وما هذا الا سلب الشئ
 عن نفسه وهو محال والثاني في الشرطية نحو كلما كان الشئ انسانا كان
 حيوانا صادق وعكسه وهو قولنا كلما كان الشئ حيوانا كان
 انسانا كاذب وقولنا كل شيخ كان شابا بالحوال فيه النسبة فمكسه
 بعض من كان شابا شيخا صادق كالاصل فلا يرد ما قيل ان هذه القضية
 صادقة وعكسها بعض الشباب كان شيخا كاذب فلا يصدق قوله

ان الوجبة مطلقا تنفك جزئية وحاصل الجواب ان المحول في الوجبة الكلية المذكورة هو النسبة اى نسبة الشاب الى الشيخ فحينئذ يكون عكسه بعض من كان شابا شيخ وهو صادق لا كما ذكره الناقض

وقولنا بعض النوع انسان كاذب لصدق نقيضه وهو لا شئ من الانساق يتوع جراب عن النقيض الالوان للوجبة الجزئية تنفك موجبة جزئية والعكس ههنا كاذب مع صدق الاصل والجواب ان الاصل ههنا كاذب لما مر فعكسه كاذب لكذب الاصل وهو لا شئ من الانسان يتوع ينعكس الى ما يناقضه اى يناقض قولنا بعض النوع انسان وهو قولنا لا شئ من النوع بائنان والشفير اى في كذب الاصل هو ان العتير في

الحل المتعارف صدق مفهوم المحول على الموضوع كلا او بعضا لا نقضه اى يكون نفس مفهوم المحول موضوعا وليس كذلك في قولنا بعض النوع انسان لان مفهوم الانسان لا يصدق على النوع بل يعبر عن الانساق ببعض افراد النوع فلم ان الاصل المذكور كاذب باعتبار انقضاء هو معتبر في الحل المتعارف فعكسه ايضا كاذب ولا عكس للمنفصلات ولا لتفانيات لعدم الجبدوى يعنى ليس المراد من نفي العكس لهما ان لا عكس لهما في الاصل بل المراد ان لهما عكس لكن غير مفيد في باب القياس فلان نفي من اصله واقا العكس بحسب الجملة فمن السوالب الكلية تنعكس الدائما والعامتان كنفسها بالتخلف اما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة فلانه افا صدق بالضرورة او دايما لا شئ من ج ب وجب ان يصدق دائما

لا شيء من بـ ج والا لصدق نقيضه وهو بعض بـ ج بالا مكان العام وصدق
 الامكان يستلزم صدق الاطلاق العام وينضم هو الى الاصل ويقال بعض
 بـ ج بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالضرورة او دائماً ينتج بعض ب ليس
 بالضرورة او دائماً وانه محال وهذا المحال لا يلزم الا من صدق نقيض العكس
 فيكون العكس حقا واما العامين فلانه متى صدق بالضرورة او دائماً
 لا شيء من ج ب مادام ج صدق دائماً لا شيء من بـ ج مادام ب ولا ينفع
 بـ ج حين هو ب لانه نقيضه ونضم مع الاصل بان نقول بعض بـ ج
 حين هو ب وبالضرورة او دائماً لا شيء من ج ب مادام ج فينتج بعض
 ب ليس ب حين هو ب وانه محال يلزم من صدق نقيض العكس كما
 للمص والتقريب اي بيان الخلف وعكس السالبة الضرورية كنفسها انه لولا هاتان
 لوم تصدق الضرورية السالبة في العكس لصدقت الممكنة التي هي نقيضها
 وصدق الامكان متبليزماً كما صدق الاطلاق العام فيقال اذا صدق بالضرورة
 او دائماً لا شيء من ج ب ا كما ذكرنا انفا فيلزم المحال المذكور واستدل الصدق
 الممكنة بقوله فانا عني بالضرورة ههنا في باب العكس المعنى الاعم من
 الذاتي وغيره لان الامكان نقيض للضرورة المعبرة في هذا الفن بمعنى الاعم
 وهو امتناع الانفكاك سواء كان ناشياً عن الذات او عن غيرها فاذا صدق
 الممكنة لزم ان يكون الضرورة مسلوبة عن الجانب الخالف بالمعنى الاعم
 فيلزم امكان صدق الاطلاق في الجانب للوافق لكن صدق الاطلاق
 محال لاستلزام سلب الشيء عن نفسه كما ذكرنا فاما مكانه اي اطلاق العام

محال لان امكان المحال محال فصدق الامكان محال لانه متفرع على
 الامكان فكلما استحال صدق الامكان لم يصدق الضرورة والا لزم
 ارتفاع التقيضين وعلى هذا اي التقريب المذكور في عكس الضرورية
 فحقس البيان اي بيان المخلف في الشرطة العامة وقولهم يصدق الشرطة
 في عكس الشرطة لصدق المحيضية الممكنة لان نسبة المحيضية
 الممكنة الى المحيضية المطلقة كنسبة الممكنة الى المطلقة فصدق المحيضية
 الممكنة مستلزم لامكان صدق المحيضية المطلقة لكن صدورها متعذر
 ممكن لان ضمها مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه مثلاً نقول ببعض
 ج بالفعل حين هروب ولا شيء من ج ب بالضرورة ما دام ينتج ببعض
 ليس ب بالضرورة حين هروب وانه محال والمشهور ان الضرورية تنعكس
 دائمة والشرطة العامة عرفية عامة رد على مذهب من قال ان السالبة
 الضرورية تنعكس كنفسها بجوازها مكان صفة لغيرين وثبت لاحد هادون
 الاخر فيكون النوع الاخر مستلواً باعماله تلك الصفة ثابتة بالفعل بالضرورة
 مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب
 يكون ممكناً للفرس والجمار ثابتاً للفرس بالفعل دون الجمار فيصدق السالبة
 نحو لا شيء من مركوب زيد جمار بالضرورة ولا يصدق عكسها وهو لا شيء من الجمار
 بمركوب زيد بالضرورة لصدق تقيضه وهو بعض الجمار بمركوب زيد بالامكان
 كما صرح المصنف بقوله واستدل على انعكاس الضرورية دائمة باننا اذا
 قلنا بلان مركوب زيد مخصص في الفرس مع امكانه الجمار يصدق لا شيء من

مركوب زيد بجوارب الضرورة ولا يصدق العكس الضروري بعين ما ذكرناه
 أنهما يصدقان دائماً فقولنا شئ من الحمار مركوب زيد أو أنهما علمان هكس الضرورة
 الدائمة للضرورة ويرد عليه أي على هذا الاستدلال أنه يلزم على تقدير
 صدق الدائمة في العكس بدون الضرورية انفكاك الدوام عن الضرورة
 في الكليات مع أن شئ بدو شئ المحمول لجميع الأفراد لا يخلو عن جملة
 الدوام فالضرورة والدوام حين ملاحظة العلة متساويان فلا ينفك
 أحدهما عن الآخر ومن هنا أتى من اختلاف انعكاس السالبة للضرورة
 لنفسها اختلافها في انعكاس الممكنين المرجعيتين العامة والخاصة كنفسها أن
 يقول بانعكاس الضرورية كنفسها يقول بانعكاسها كذلك ويقول استدلالاً
 كلما صدق كل إنسان كاتب بالامكان صدق بعض الكاتب بالامكان
 والاصدق نقيضه وهو لا شئ من الكاتب بالإنسان بالضرورة ونعكس
 للواشي من الإنسان كاتب بالضرورة وهو في الأصل ومن لا يقول
 بانعكاس الضرورية كنفسها فلا يعرف بانعكاس الممكنين كنفسها ويقول
 في الاستدلال لا يجوز انعكاس السالبة للضرورة كنفسها بعين ما ذكر
 بقوله واستدل على انعكاسه ثم بالاختلاف في انعكاس الممكنين إنما هو
 على رأي الشيخ لأنه قائل بانصاف ذات للموضوع بالوصف العنواني بالفعل
 أقول بل هذا الاختلاف سبغ على اختلاف واقع في معنى للضرورة فإن
 أريد بالضرورة الضرورة المطلقة فيكون معنى الامكان سلب الضرورة
 المطلقة والوجبة الممكنة حينئذ يكون مستلزماً للوجبة المطلقة

العامة والآ فلا تأمل وأما على مذهب الفارابي لقائل بإمكان انصاف
 ذات الموضوع بالوصف العنواني فمتفق على انعكاسهما الى الموجبتين
 كنفسهما والاصل جند في المثال المذكور بمكروب زيد غير صادق عند
 الفارابي لان اماكن الانصاف متحقق هناك فلا يصدق السالبة
 الكلية ثم وهما اي في انعكاس الضرورية السالبة كنفسها شك للدار
 في التلخيص وهوان الكتابة ممكنة للانسان غير ضرورية لفرد من الافراد
 الانسان والممكن ممكن دائماً ولا اي ان لم يكن الممكن ممكن دائماً ^{سلب} لزماً
 اي انقلاباً ممكناً الى الوجوب او الامتناع لان طبقات المفهوم مخصصة فيها
 وهو محال واذا كان الممكن ممكن دائماً فالسلب الدائم ممكن فلو وقع هذا
 السلب الدائم مع الانعكاس لصدق لا شيء من الكاتب بائنان وانما في هذا
 محال لان قولهم كل كاتب بائنان بالضرورة ايضا صادق فيلزم اجتماع ^{المتضمنين}
 والمستلزم للمحال محال ولم يلزم هذا المحال من فرض الممكن والا يعني ان لزماً
 المحال من فرض الممكن لم يكن الممكن ممكن لان الممكن مالا يلزم من فرض وقوعه
 محال فهو اي لزوم المحال هنا من الانعكاس اي من انعكاس الدائمة كنفسها
 وحله بمنع الزوم وهو انه لا يلزم من دوام الامكان امكان الدوام الا
 تركته نأيد لمنع القوم الى الامور الغير القارة فان امكانها فاقم والا
 فيلزم الا انقلاب ودوامها غير ممكن ولا فلم يكن غير قارة هل تشك من
 تتمتعنا نأيد استغناء انكاري لا يجوز لاحد ان يشك في ان بقاء الحركة
 محال لذاتها بل هو امر متيقن لانها من الامور الغير القارة وهي التي لا

لا يكون بها بقاء في زمان ثان ومن ههنا اني محذوم استلزام دولام الممكن انما
 الدولام يستبين ان الزمنية الامكان لا يمتد زمان لان الاول متحقق
 والثاني منسلف ولا فيلزم ان يكون الامكان ازلياً فلم يكن للحدث في العالم
 وجود وهذا اى خذ هذا البيان لان هذا المقام من منزل الاقدام والخامسة
 اى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عامتين اى المشروطة
 العامة والعرفية العامة مع اللادوام في البعض لان كدوام الاصل من جهة
 مطلقة وهى انما تنعكس جزئية ولو تدبرت في قولنا لاشئ من الكاتب
 ساكن مادام كاتب الاداما تيقنت انما لا تنعكسان كنفسهما كما قال انا
 التمسية واما البشروطة والعرفية الخاصة تنعكسان عرفية عامة
 لا دائمة في البعض واما العرفية العامة فلذلكها لازمة للعامين ولان
 العام لازم للخاص واما اللادوام في البعض فلا نه لو كذب بعض بـ
 بلا اطلاق العام لصدق لاشئ من بـج واما فتعكس الى لاشئ من ج ب
 دائماً وقد كان كل ج ب بالفعل هـف واما لا تنعكسان الى العرفية المقيدة
 بالادوام في الكل لانه يصدق لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً
 لا دائماً ويكذب لاشئ من الساكن في كاتب مادام ساكناً لا دائماً لكذا
 اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكنين
 بكاتب دائماً لان من الساكن ماهر ساكن دائماً كالارض ولا عكس للبواقي
 فان اخضاهاى من البواقي الوقتية وهى لا تنعكس الى الممكنة التى هي اعم
 القضاء وعدم لزوم العام يستلزم عدم لزوم الخاص فلم يكن العكس لازماً

ها ولما تم عكس الوقتية التي هي لخص التباين تعكس التباين لا عدم انعكاس التباين يستلزم عدم
 انعكاس العام لصدق قولنا لا شيء من القمر يمتد بعكس الوقتية اي في وقت
 الترتيب لا دائما كذنب بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان لصدق نقيضها
 وهو قولنا كل منخفض قمر بالضرورة لما افزع عن بيان عكس الكلية السالبة شرج
 في بيان عكس السالبة الجزئية من الموجبات وقال من السوالب الجزئية لا
 تعكس الا الخاصتان فانهما انعكسان كنفسهما لان الوصفين اي وصف
 الموضوع والمحل متناهيان في ذات واحدة بحكم الجزء الاول وهو السالبة
 الجزئية المشروطة العامة او العرفية العامة كما في قولنا بعض النائم ليس
 مادام نائما فالنوم واليقظة متنافيان لا يمتدح في ذات واحدة في وقت
 واحد بحكم الجزء الاول لانه سالب وقد اجتمعا فيها اي في الذات الواحدة
 بحكم الجزء الثاني من الاصل وهو المطلقة العامة التي هي عبارة عن اللادام
 فلك الذات الواحدة التي تحقق فيها الوصفان كما لم يكن ب ما ما م ج اي
 لم يكن مستيقظا مادام نائما لا يكون ج مادام ب اي لم يكن نائما مادام
 وهو المطلوب لانه لا يصدق في عكس الخاصتين المذكورتين لانفسها
 ولما افزع من عكس السوالب شرج في عكس الموجبات وقال من الموجبات
 الموجبات تعكس الوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة بمطلقة عامة
 بالخلف لانه اذا صدق كل ج ب باعدها الجهات الخمس لصدق بعض ب
 ج بالاطلاق العام ولا فيصدق نقيضه وهو لا شيء من ج ب دائما وهو
 مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائما وهو محال والاقتراض وهو ان

اجمع

نفرض ذات الموضوع شيئا معيناً ونحمل عليه وصف الموضوع وصف المحمول يعطى
وصف الموضوع والحمل في ذات واحدة فذلك الذات مرة غيرت بوصف الموضوع
ونارة بوصف المحمول فيصدق حينئذ بعض بـج لان الحوصفين يصدق
عليها فنقول ج الذي هو ب و فـب و دـج فبعض بـج بالفعل من الشكل
الثالث والعكس محطف على الافتراض وهولان يعكس نقيض العكس ليرتد
الى ماينا في الاصل فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكسه سلب كل العكس النقيض
كنفسه في الكم كلياً او الاخص من نقيض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقه
عامه العكس نقيض عكسها الى ماينا ففهم الان نقيض عكسها سالبه كلية
دائمة وهي تنعكس كنفسها فيقيضها وان كان احدى القضايا الباقية العكس نقيض
الى ما هو اخص من نقيضها والتفصيل مذكور في القطبي وشرح
المطالع والدايمتان والعامتان تنعكس حينئذ مطلقته بالوجه المذكور
اي بالخلف والافتراض والعكس ان شئت الاطلاع فعليك مطالعة
المطولات والخاصتان تنعكس حينئذ لا دامية اما الحينية فلان لازم
منهما وهولنا العامتان والحينية لازمة لهما لازم للخاص وهولنا
فتكون الحينية لازمة لهما ايضا واما اللادوام اي لزوم اللادوام في العكس
فلولا له لدام العتواء غير الموضوع فدام الحمل في الاصل وقد فرض لا دايماً
فيصدق حينئذ بعض بـج حين هو ب لا دايماً وهو المطلوب **فصل**
عكس النقيض وهو في اصطلاحهم عبارة عن تبديل نقيض الطرفين مع
بقاء الصدق والكيف عند التقدمين كما يقال في عكس النقيض قولنا

كل انسان حيوان كلما ليس بحيوان ليس با انسان وهذا المتأخرين عبارة عن
جعل نقيض الثاني اولا عين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف ومحافظة الصدق
والمعتبر في العلم هو الاول لانه المستعمل في باب القياس وحكم الموجبات
هناى في العكس النقيض حكم السوالب في المستقيم يعنى ان الموجبة الكلية
هنا تنعكس كنفسها كالسالبة ثم وبالعكس أى حكم السوالب هنا الحكم الموجبة
ثم يعنى السالبة تنعكس مطلقا سالبة جزئية، والبيان اى الدليل هنا هو
البيان ثم وهما اى في لزوم عكس النقيض للاصل منك من وجوب الاول
ان قولنا كل اجتماع النقيضين لا شريك الباري اصل صادق مع ان عكسه
اى عكس النقيض وهو قولنا كل شريك الباري اجتماع النقيضين كاذب
نعلم من هذا ان تعريف عكس النقيض على مذهب المتقدمين غير جامع
لان الصدق هنا في العكس غير باق ولما ان تعيب عن النقيض المذكور
ان تلزم صدق اى صدق العكس المذكور وتجعله قضية حقيقية لا خاطئة
حينئذ يجوز ان يكون العكس صادقا فان قلت ان المطابقة بين الاصل و
العكس في كونها حقيقتان شرط لصدق العكس وهما ليس كذلك قلت
هذا تحكم لا برهان عليه فانهم اشاروا الى رد الجواب بان الصدق هنا
غير ممكن لان امكان الموضوع هنا في الاصل منتف فم يتحقق حمل المحمول
عليه فابن الصدق ومن ههنا اى من التزام عكس المذكور حقيقة امكن
لك التزام تصادق المبتعات كلها يعنى لو جاز ذلك الالتزام مجاز هذا
الالتزام ايضا وانما حال فكان الامتناع حين التصادق عدم واحدا

يكون المتعاقبات كلها متحدة فيه فتخل بعضها على البعض كما ان الوجوب
 وجود واحد فكما ان منشاء انتزاع وجوب الوجود بنفس ماهية الواجب
 فكذا لا متناع منتزح عن نفس المنزع واللام يكن متمنعانا الحقيقة المنسقة
 واحدة وشريك الابداء واجتماع النقيضين والصندين والخلاف وغيره
 سماها كما للحقيقة الواجبة اسما متعددة وهي واحدة ويتأكد عطف
 على امكن في استلزام الحال محالا مطلقا وجدا للعلاقة بينهما اولا لان
 صدق الحقيقة في العكس من غير علاقة فكذا استلزام الحال محالا فكما
 لا علاقة هنا فكذا ثمة تأمل والثاني أي الوجه الثاني للشك ولما كان
 ذكره موقونا على تهديد مقدمة فلذا ذكرها اولا وقال ولتمهد مقدمة
 وهي كلما لا يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان ذلك الشيء موجودا دائما
 ولا ايمان لم يكن موجودا دائما بل يكون معدوما ويكون موجودا في وقت دون
 استلزم وجوده رفع ذلك العدم لان وجوده لا يكون الا في وقت رفع
 ذلك العدم الواقعي وان لم يستلزم وجوده رفع ذلك العدم لتحقيق ذلك
 العدم حين وجوده اي وجود ذلك الشيء فيلزم اجتماع النقيضين وانعلا
 واذا تمهد هذه فنقول في بيان وجه الثاني للشك اي للنقض قولنا كلما حين
 الحادث استلزم وجوده رفع عدم اي عدم ذلك الحادث في الواقع حق طابق
 للواقع ولا يلزم اجتماع النقيضين وهو اي قولنا المذكور ينعكس هذا العكس
 اي بعكس النقيض الى ما ينافي المقدمة المتهمة وهي قولنا كلما لم يستلزم
 وجوده رفع عدم في الواقع كان موجودا دائما لا مصل هنا صادق مع ان
 عكسه

هذا كاذب وحده منع المناقاة بين الموجبتين اللزوميتين وان كان تاليد
 نقيضين اعلم كما ان مناقات الحملات باعتبار ثنائى المحول فكذا اثنا فى الشرطيات
 باعتبار ثنائى التوالى تامل وهذه شبهة الاستلزام ولها تفريعات منزلة
 الاقدام وهي من كودة فى المطولات لما فرغ عن بيان عكس النقيض شرع
 فى القياس وقال فصل الموصول الى التصديق وحده حجة ودليل وليس
بدين مناسسته بين التصديق والحجة اما باستعمال الموصول على التصديق
 كما فى الاقوالى او استلزام كما فى الاستثنائى ثبوت المقدم يستلزم ثبوت التالى انتفاء
 يستلزم انتفاء المذموم فى اللزومية وثبوت احد المعاندين يستلزم انتفاء
 المعاندا لآخر وبالعكس فى المنفصلة ويختص الموصول فى الثلاثة القياس
 الاستفراء والتمثيل والعمدة منها القياس لان اصاله قطعي والفتا
 ان الاحتجاج لا يخلو اما بالكلى سواء كان على الكلى او الجزئى فهو القياس
 بالجزئى فاما على الكلى فهو الاستفراء واما على الجزئى فهو التمثيل وهو
 القياس قول مولف من فقهاء يلزم عنها لذا انها قول آخر كقولنا
 العالم متغير اه وهو مشتمل على التصديق بان موضوعه فى الصغرى و
 محموله فى الكبرى وفوائد القيود معرفة آخر جوابا للزوم التالى ما يكون
 اللزوم فيه مقدمة اجنبية وهي التي لا يكون القياس مشتملا عليها وهي
 اما ان يكون غير لازمة كما فى القياس للمساوات ولما كان انتاجه موقفا
 على مساوات الامرين سمى بهذه التسمية وهو المركب من قضيتين بحيث
 يكون متعلق محمول الاولى موضوع الاخرى خواصا ولب وبسواء

لم يلزم من أن ينتج منه بواسطة مقدمة اجنبية وهي كل مساو لمساو أن مساو
 فحيث تصدق تلك المقدمة الاجنبية كاللزم بان يقال ان ملزوم الملزوم
 او يقال بان لازم اللازم لازم والتوقف كما نقول ان موقوف الموقوف
 موقوف تصدق تلك النتيجة وبما لا تصدق تلك المقدمة فلا تصدق
 النتيجة كالتناصف فان هنا لا تصدق تلك المقدمة فلا نقول ان
 النصف نصف النصف لا تصدق والتضاعف فلا نقول ان ضعف الضعف
 ضعف بل هو ضعف ضعفه لا ضعفه ولا يخل المحصر في التلخيص
 اى قياس المساو عن التعريف لانه اى المحصر المذكور للموصل بالذات
 جواب سوال مفترق هو ان قياس المساوات ايضا قياس كما اعترفت به انه
 قياس ينتج بواسطة مقدمة اجنبية فعلم منه ان المحصر غير هام ومخرج
 عن المحصر ونقريه الجواب ان المحصر المذكور ليس للقياس المطلق حتى يرد
 عليه الاعتراض بل هو للموصل بالذات واما القياس مع تلك المقدمة
 فراجع الى قياسين جواب اخر عن الاعتراض المذكور بان المحصر لاطلاق
 القياس واما قياس المساوات مع تلك المقدمة فليس قياس واحد بل
 هو راجع الى قياسين احدهما ان مساو لمساو لمساو ينتج منه ان مساو
 لمساو ينتج منها ان مساو لمساو لمساو وكل مساو لمساو لمساو ينتج
 منه ان مساو لمساو لمساو ان لقياس المساوات اعتبارات ثلثة احدها
 انه ينتج النتيجة المطلوبة بواسطة المقدمة فهو بهذا الاعتبار خارج
 عن القياس وثانيها كونه منتجا للنتيجة اذا ضمت المقدمة مع النتيجة

كما انه قياس بالنسبة الى ان المساو لمساو لمساو

المحاصلة بالذات فهو بهذا الاعتبار راجع الى قياسين وثالثها انه
ينتج النتيجة المحاصلة بالذات فهو بهذا الاعتبار قياس واحد هكذا
ذكر البعض وتكرار المحد بتمامه في القياس مامل على وجوبه دليل
جواب لمن يقول ان تكرار الاوسط لشرط الانتاج فاذا لم يتكرر في القياس
المساو لم ينتج فلم يكن قياسا بدون ضم النتيجة ومع ضمها لا يكون
قياسا واحدا اقول وجهه حصر الاشكال في الاربعة والاستغناء عن ايدل على
تكرار المحد الاوسط بتمامه وجوبا تاما ولما ان يكون المقدمة الاجنبية
لانزعة للقياس متناقضة له في المحد وادى مخالفة في الاطراف للقياس المذكور
كما تقول جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكلما يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فهو جوهر وكلما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
يلزم منه اى من القول المذكور بواسطة عكس نقیض المقدمة الثانية
ان جزء الجوهر جوهر ولا ادري وجهه اقربا لاخراج هذا القسم من التعريف فانه
اى عكس النقيض كالعكس للمستوى في اللزوم فاخرجه من هذا الوجه
دون ذلك ترجيح بلا مرجح بل هو يحكم سوى ان مناقضة المحد واداء بعد
عن الطبع جدا وهو لا يصلح ان يكون سببا للاخراج وفيه ما فيه وهو ان
البعد عن الطبع ان كان سببا للاخراج فينبغي ان لا يذكر ولا يبدأ الشكل الرابع
من الاشكال لانه ايضا ابعد عن الطبع جدا اقول الشكل الرابع وان كان معدودا
من الاشكال لكنه غير منتج على هيئته بل يرد الى الشكل الاول فكانه
خارج عن الاعتبار ثم ان اخذ اللزوم من اللزوم الماخوذ في التعريف اللزوم

في نفس الامر بان يصدق القول متى صدقت المقدمات في نفس الامر فيها
 يعني فهو المراد ان اعتبر للزوم بحسب العلم وهو الا شهر بين المنطقيين فالمراد
 منه اي من الزوم الاستعقاب اي استعقاب القول اللازم لا امتناع انفكاك
 بعد تفتن الانداج اي انداج الحدود بعضها تحت بعضها كما قال ابن سينا
 ان النتيجة لا تحصل الا بعد انداج الحدود وذلك الاستعقاب
 على سبيل العادة كما هو مذهب الاشاعرة او التوليد كما هو مذهب
 المعتزلة او الاعداد كما هو مذهب الحكماء على اختلاف المذاهب
 لما فرغ عن تعريف القياس شرع في تقسيمه وقال وهو استثنائي ان كان النتيجة
 او نقيضها مذكورا فيه بهيئته كما نقول انكاف هذا جسما فهو متخير لكنه جسم
 فهو متخير فالنتيجة هنا مذكورة بهيئتها والا اي وان لم يذكر النتيجة
 فيه بهيئتها التركيبية بل يذكر فيه بما دلتها فاقتراني لا قتران المحدود
 فيه الا ان شرع في بيان قسمي الاقتراني وقال فان تركيب الاقتراني
 من الحملات الصرفة فحمل كقولنا كل جسم مولف وكل مولف محدث
 فكل جسم محدث ولا اي وان لم يتركب من الحملات الصرفة سواء
 كان تركيبه من الشرطيات الصرفة او لا فشرطي نحو كلما كان زيدا
 انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فالكبرى فيه حلبية واما قولنا
 كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما فهو مركب
 من الشرطيات الصرفة لما فرغ عن تقسيم القياس شرع في بيان اسامي
 اجزاء القياس وقال موضوع المطلوب اي موضوع ما يستحصل من القياس

يسمى أصغر لكونه أخص من المحمول غالباً وما هو فيه أي القضية
التي فيها الأصغر تسمى الصغرى ومحمولة أي المطلوب تسمى الأكبر لكونها أعم
فالأغلب وما هو فيه أي القضية التي فيها الأكبر تسمى الكبرى
والتكرارين موضوع للمطلوب ومحمولة يسمى وسط لتوسط بين طرفي المطلوب
والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة وطرفاها أي طرفا القضية
يسمى حداً واقتزان الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً هيئة ونسبة الأول
إلى طرفي المطلوب يسمى شكلاً لما أفرغ عن بيان أسامي أجزاء القياس ولما
أجزاء المقدمة شرع في تقسيم الشكل وقال فالأوسط اما وقع محمول في الصغرى
وموضوع في الكبرى فهو الشكل الأول لا يد على نظم طبعي والأول في مرتبة
الانتاج لان النتيجة تحصل منه اولاً بدون الرد والعكس فهو العالم
متغير لكل متغير حادث أو يكون الأوسط محمولاً أي الصغرى والكبرى
فهو الثاني وهو أقرب من الأول فلذا أضع في المرتبة الثانية ووجه
القرب موافقته للأول في الصغرى التي هي شرف المقدمتين لاشتغالها
على موضوع المطلوب حتى ادعى بعضهم انه بين الحاجة إلى بيان وجه
انتاجه أو وقع موضوعهما أي في الصغرى والكبرى فالشكل الثالث لانه
في المرتبة الثالثة عن الأول لمخالفة الأول في الصغرى التي هي شرف المقدمتين
أو وقع في الصغرى والكبرى على عكس الأول فالرابع وهو بعد جداول
الطبع لكونه على خلاف نظم طبعي حتى اسقطه الشيخان وهما أبو النصر و
سيدنا عن الاعتبار من حيث الاستعمال في العلوم وكل شكل يريد إلى الآخر

بعكس ما يخالفه كالشكل الثاني يرد الى الاول بعكس الكبرى والثالث يرد
 اليه بعكس الصغرى والرابع يرد اليه بعكس المقدمتين عند الانتاج
 ولا قياس من جزئيتين لاحتمال انتفاء الاندراج ولا من سالتين كليتين او
 جزئيتين لعدم تعدد الحكم من سلب الى سلب الا في الرابع والنتيجة تتبع
 اخس المقدمتين كما وكيف بالاستقراء لما فرغ من بيان نفسيم الاشكال شرع
 في بيان شرائط انتاجها وقال وليشترط في الاول للانتاج ايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى ليلزم الاندراج اى اندراج الاصغر تحت الاوسط اذ لو كانت
 الصغرى سالبة لم يندج الاصغر تحت الاوسط لان الكبرى تدل على ما ثبت
 له الاوسط فهو متبكم عليه بالا كبر فحينئذ لو كانت الصغرى سالبة بسبب
 الاوسط عن الاصغر فلا يصغر لا يكون داخلها فيثبت له الاوسط فالحكم
 حينئذ باثبات الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة لانتهاء شرط
 الانتاج وايضا لو كانت الكبرى جزئية لكان بعض الاوسط محكوما بالا كبر
 فلا يلزم التعدى لجواز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فلا يلزم النتيجة
 واحتمال الضروب في كل شكل ستة عشر من تركيب المحصورات الاربع واسقط
 بشرط الاجاب ثمانية وبشرط الكلية اربعة ان شئت الاطلاع عليها
 فعليك مطالعة المطولات بقى ضروب اربعة الموجبتان كلتيهما جزئيتان
 مع الكليتين اى الموجبة الكلية والسالبة الكلية منتجا المطالب بعبارة المحصورات
 اربعة بالضرورة لا يحتاج الى البرهان وذلك لان انتاج المحصورات الاربع
 من خواصه اى من خواص الشكل الاقل كالاجتناب الكلى اى كانتاج الموجبة

الكلية من خواصه وهما شك مشهور من وجبهين اى فى شرطيه شكل
 الاول شك بوجبه الوجه الاول فى شرط كلية الكبرى والثاني فى ايجاب
 الصغرى كما يعلم من بيانه الاول ان النتيجة موقوفة على العلم بكلية الكبرى
 لانها شرط لتحقيق النتيجة وبالعكس يعنى العلم بكلية الكبرى موقوف على
 العلم بالنتيجة لان الصغرى من جملة افراد الاوسط فدار وهذا الحال لا يلزم الا
 من كلية الكبرى فى حال وحده ان التفصيل فى النتيجة موقوف على الاجمال
 الذي فى كلية الكبرى فلا حدود لاختلاف جمته التوقف واحال ان الحكم
 يختلف باختلاف الاوصاف فلا اشكال بالذو الوجه الثاني من الشك اقول
 المحل ليس بموجود وكما ليس بموجود ليس بمجسوس ينتج لقولنا المحل ليس بمجسوس
 مع ان الصغرى سالبة فعلم ان ايجاب الصغرى ليس بشرط للانتاج اقول
 لا تخصيص بالمادة المذكورة بل كما تكدرت النسبة السلبية انتجت نتيجة
 وحده كما قيل انها اى الصغرى موجبة سالبة المحول فالنتيجة فى المثال المذكور
 باعتبار وجود الشرط لا بانتقائه فلا اشكال يدل على ذلك اى على كون الصغرى
 فى القول المذكور موجبة سالبة المحول جعل النسبة السلبية فى الكبرى مرة
 للافراد فى الكبرى واذا كان الصغرى موجبة فلا اشكال اقول فى رد المجواب لان
 تستدل من ههنا اى من انتاج قولنا المحل ليس بموجود حال كونه موجبة سالبة
 المحول على عدم استدعائ تلك الموجبة السالبة المحول الوجه اى وجود
 الموضوع والا لم يكن صادقة فتد برأشادة الى ان صدق الموجبة بدون وجود
 الموضوع غير متصور لان ثبوت الشئ بشئ مطلقا يقتضى وجود الموضوع لما

فرغ من بيان شرائط الشكل الأول شرع في بيان شرائط الشكل الثاني فقال وفي الثاني
 أي الشرط للانتاج في الشكل الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف وكمية
 الكبرى في الكم فالأى ان لم يشترط الشرط المذكور فيه يلزم الاختلاف في
 النتيجة لانا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج موجبة وهو
 كل انسان ناطق ولو بدلتنا الكبرى بقولنا كل فوس حيوان ينتج سالبة وهو
 لا شيء من الانسان بفرض وكذا الحال في السالبتين فعلم ان الاختلاف
 في الكيف شرط الانتاج في هذا الشكل ولما اذا لم يتحقق كلية الكبرى فيقال
 مثلا كل انسان ناطق وبعض المحيوان ليس ناطق كانت النتيجة بعض الحيوان
 انسان ولو بدلتنا الكبرى بقولنا بعض الصاهل ليس فباطق كان الحق السلب
 وهو بعض الانسان ليس بصاهل والاختلاف المذكور دليل العقم فعلم
 انها شرط الانتاج فينتج الكلين ان اى الصغرى والكبرى الكلين اذا
 كانت الكبرى سالبة سالبة كلية والمختلفان كما يعنى في صورة تكرر الصغرى
 موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية لان النتيجة سالبة
 للاخس الاول وهذا السلب والجزئية بالخلف وقد مر ذكره في الاول
 او بعكس الكبرى فيصير الثاني اولا او بعكس الصغرى ثم بعكس الترتيب
 حتى يصير شكلا اولا ثم عكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة
 لما فرغ من بيان شرائط الشكل الثاني شرع في بيان شرائط الشكل الثالث وقال
 ويشترط في الثالث ايجاب الصغرى بحسب الكيف مع كلية احدهما اذ لو
 كانتا كلتاها جزئيتين لمجازان يكون البعض من الاوسط الذي هو المحكوم عليه

بالاصغر غير البعض الذي هو المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم نقدية الحكم من الاكبر
الى الاصغر لينتج الوجتان اى الموجبة والكليّة والجزئية حال كونها صغريتان مع
الموجبة الكليّة الكبرى او الكليّة الكبرى مع الموجبة الجزئية الصغرى موجبة جزئية
ومع السالبة الكليّة الكبرى والكليّة الصغرى الموجبة مع السالبة الجزئية ينتج سالبة
جزئية بالخلف ومرفوضة او بعكس الصغرى ليصير شكلا ولا ثم بعكس الترتيب
بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى يصير شكلا ولا ثم بعكس النتيجة
ليحصل النتيجة المطلوبة والرد الى الشكل الثاني بعكسها وفي الشفاهان هناك
وان رجعا الى الاول فلها خاصّة وهي ان الطبيعي في بعض المقدمات ان احدهما
الطرفين متعين للموضوعية والعمومية كما في قولنا الانسان كاتب لان الانسان
متعين للموضوعية لانه ذات حتى لو عكس كان غير طبيعي لا ينقل الذهن منه
فالثاني الطبيعي ربما ينظم الاعلى احد هذين اى الشكل الثاني والثالث فليس
عنهما غنبة من كل وجه ومقصوده من النقل دفع دخل مقدر وهو ظاهرا لا يتجأ
الا بعد الرد الى الاول فلا حاجة الى ذكرهما بعد ذكر الاول والجواب انه قد يحتاج
اليهما في بعض المواد فلذا ذكر هذا اى خذ هذا الجواب والشرط في الرابع ايجابها
اى ايجاب المقدمتين مع كليّة الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كليّة
احدهما اى شرط انتاج هذا الشكل احد الامرين اما ايجاب المقدمتين مع
كليّة الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كليّة احدهما لانه لو لا
ذلك لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية
او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى هذا النقدي يحصل الاختلاف في النتيجة

وهو دليل العمق وتفصيله المذكور في المطولات فينتج للوجبة الكلية الصغرى
مع الأربع اى المحصورات الأربع والخزنية اى الوجبة الخزنية الصغرى مع سالبية
الكلية الكبرى والسالبان الصغريتان كلية وخزنية مع الوجبة الخزنية مخزنية
ان لم يكن سلبا والاى ان كان سلبا فسالبة خزنية اى ينتج سالبة خزنية حين
وجود السلب الاقرب واحد من الصغرى لم ينتج سالبة خزنية وهو للصغرى السادس
من صغرى وثبوت النتائج المذكورة من صغرى هذا الشكل بالخلف اى بدليل
الخلف وهو من قبض النتيجة الى احد المقدمين او برود الانج الى الاقل
بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس ليرد الى الاول بعكس
المقدمتين او بعكس الصغرى بغير ثانيا او بعكس الكبرى ليصير ثالثا فينتج
ما هو المطلوب منها ما شرط الانج بحسب الجهة في المختلطات وهى
الاتساع المحاصلة من خلط الموجبات بعضها مع البعض ففى الاول اى الشكل الاول
فعليته الصغرى على مذهب الشيخ كما ترى في عقد الوضع من ان المقبر عند صدق
العنوان على ذات الموضوع بالفعل فالحكم فى الكبرى على ما هو الاوسط بالفعل
على صغرى فلو كانت الصغرى ممكنة لم يجب تقديرها بالحكم من الاوسط الى
الاوسط بخلاف ان يخرج الاوسط حينئذ من القوة الى الفعل فلم يكن محكوما عليه بالاوسط
بالفعل وذهب هو الامام الى انتاج الممكنة والقصور منه منع فعلية الصغرى
على مذهب الشيخ لانها اى الممكنة ممكنة مع الكبرى فامكن وقوعها معها
لان الممكن ممكن على جميع نقاديه فحينئذ يندرج الاوسط تحت الاوسط فلا
يلزم من فرض الوقوع محال لانه ممكن اى وقوع الممكنة مع الكبرى فيلزم النتيجة

ثم النتيجة

مع الوجبة الكلية والسالبة الكلية

فاجيب عنه ثلثة باثبات المقدمة المنوعة بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ
 مع اخر امكان ثبوت معده حتى يلزم منه النتيجة الا ترى تأنيد الجواب من الجائز
 ان يكون وقوع الصغرى واقفا لصدق الكبرى كما للممكنة الضرورية فلا يجفأ
 قط فلا يلزم من امكان وقوع الممكنة مع الكبرى وقوع الممكنة معها وفيه ما
 اى فى الجواب ما يرد عليه وهوان فعلية الامكان يستلزم لامكانه لان الفعلية
 لا تكون بدون الامكان ناسل واجيب ثارة اخرى بمنع لزوم النتيجة على تقدير
 الوقوع اى على تقدير وقوع الممكنة صغرى مع الكبرى الفعلية لان الحكم فى الكبرى
 على ما هو وسط بالفعل فى نفس الامر والا صغر ليس كذلك فلا يتعد الحكم
 اليه فتفكر اشارة الى مقدمة منوعة بان لزوم النتيجة على تقدير وقوع
 الصغرى الفعلية مع الكبرى واضحة لا ستره فيه والحق فى الجواب ان يقال
 ان اخذ الامكان بالمعنى الاخص وهو عبارة عن سلب الضرورة المطلقة
 سواء كانت ناشئة عن الذات او عن الغير فهو مساو للاطلاق وهو ظاهر
 كالدام مساو للضرورة بالمعنى الاعم وهو الضرورة المطلقة لان الدوام
 لا يخلو من الضرورة لعلته والامكان والاطلاق نفى لها فيكونا متساويين
 لان نقيضى المتساويين متساويان كما مر اعلم ان الامكان بالمعنى الاعم و
 الاخص هنا غير الامكان العام والخاص فان الامكان العام عبارة عن سلب
 الضرورة عن الجانب المخالف والامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة
 عن الطرفين والامكان بالمعنى الاعم عبارة عن سلب الضرورة الناشئة
 والامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة المطلقة فيلزم النتيجة

لتحقيق شرط الانتاج وهو اطلاق في الصغرى والا لا اذ كان لا يؤخذ الا مكان
 بالمعنى الاخص بل اخذ بالمعنى الاعم فلا يلزم النتيجة لان الممكن لذاته يمكن
 ان يكون متمنعا لغيره النتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى من غير الوصفيات
 الاربع وهي المشروطتان والعرفيتان لان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما ^{ثبت}
 له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لكن
 الاوسط مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة
 المعتبرة والا انى ^{لم} يكن الكبرى من غير الوصفيات بل تكون من الوصفيات
 الاربع فكما لصغرى اى النتيجة كالصغرى لان الكبرى حينئذ يدل على ان دوام
 الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط دائما للاكبر كان ثبوت الاكبر
 للاصغر بحسب ثبوت الاوسط فكان ثبوته له دائما للاكبر وكان ثبوت الاكبر
 للاصغر بحسب ثبوت الاوسط فان كان ثبوته له دائما كان ثبوت الاكبر له ^{ايضا}
 دائما وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط دائما للاكبر بالضرورة كما
 في المشروطتين كان ضرورية ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت
 الاوسط لان الضروري للضروري ضروري في حال كون النتيجة محذوفا
 عنها اى عن الصغرى قيد الوجود اى اللادوام واللاوجود لان الصغرى لما كانت
 موجبة بحسب شرط هذا الشكل كان اللادوام واللاضرورة فيها سلبية
 والسلبية لا تدخل لها في انتاج هذا الشكل والضرورة المختصة بالصغرى
 ايضا محذوفة عنها لان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز انفكاك ^{كبرى} الاكبر
 من كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز انفكاك

الأكبر عن الأصغر فلم يتعد ضرورة الصغرى الى النتيجة ومنضما إليها اى الى
 الصغرى قيد الوجود في الكبرى اى لا دوام الكبرى ان كانت احداهما متين
 لان الكبرى حينئذ تدل على ان الأكبر غير دائم لكل ما هو اوسط بالفعل
 والا صغرها هو اوسط بالفعل فيكون الأكبر غير دائم له مثلاً الصغرى القويمة
 مع الشرطية العامة ينتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى بعينها ومع الشرطية
 الخاصة ضرورة لا دائمة لا تضام الادوام مع الصغرى ومع العرفية العامة
 ينتج دائمة بحذف المفردة التي هي المختصة بالصغرى فلم يبق الا الدوام و
 هكذا عليك استخراج نتائج المختلطات الباقية بائتمل ولما فرغ من بيان
 شرائط الانتاج في الاول بحسب الجهة شرع في بيان شرائط الانتاج بحسبها
 في الثاني وهو امران احدهما دوام الصغرى وانكاس سالبية الكبرى اى كون
 الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وثانيهما كون الممكنة الصغرى
 مع الضرورية الكبرى يعنى لا ينتج الممكنة في هذا الشكل الا مع المفردة
 المطلقة او كبرى مشروطة اى مع الكبرى من المشروطتين وذلك اذ لو انتفى
 الامران الاولان لكانت الصغرى غير الضرورية والدائمة والكبرى من القضايا
 المعبرة المنعكسة السوالب والمحال ان للشروط الخاصة والوقفية اخص
 الصغريات لان الشرطية الخاصة اخص من الشرطية العامة والتوقيتين
 والوقفية من التسبع الباقية واخص الكبريات الوقفية واختلاط الشرطية
 الخاصة والوقفية مع الكبرى الوقفية غير منتج وعدم انتاج الاخص يستلزم

عدم انتاج الاعم والبيان الممكنة ان كانت صغرى فلم تستعمل الاعم الضرورية
 المطلقة او الشرطيتين وان كانت كبرى فلم تستعمل الاعم الضرورية المطلقة
 اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج
 مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى
 وعدم كون الكبرى من المنعكسة السوالب فلواستعمل الممكنة الصغرى
 مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدوام وهى الدائمة والعرفيتان لكن
 اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوبا
 عنه دائما نحو كل فلك فهو ساكن بالامكان مع ان السكون مسلوب عنه
 بالفعل دائما ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم الاختلاط الممكنة مع
 العرفيتين لان الدائمة اخصر من العرفية العامة وعقمها لاخص يوجب
 عقم الاعم واما العرفية الخاصة فلان العرفية العامة مع الممكنة غير متجهة
 واما اللادوام فلان الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللادوام
 متوافقا لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل من متفتقتين واما الثاني
 وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الاعم الضرورية المطلقة فلا
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على
 الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا السوالب فلواستعملت الممكنة
 الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز ان
 يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتا له دائما كما في قولنا كل رومى لبين
 دائما ظاهر والنتيجة دائمة دائما ان كان هناك دوام سواء كان في الصغرى

اوفى الكبرى والآى وان لم يكن هناك دوام فكا للصغرى اى تكون النتيجة
 كالصغرى محد وفاعتها قيد الوجود اى الادوام واللا منوردة والضرورية
 سواء كانت ذاتية او وصفية او وقتية والبرهان على كون النتيجة مائة
 او كالصغرى ما مرت في المطلقات او غير المجموعات من المخلف والعكس
 الا افتراض وفيه ما فيه قل في الحاشية هذا اى تحفيط النتيجة بالدائمة
 او كالصغرى ما يتيم لولم ينعكس السالبة الضرورية والمشرطة كنفها
 مع انهما ينعكسان فلا يصح التخصيص والنتيجة في الدوام كالصغرى مع هذا
 الضرورية وقيد الوجود قد برانتي وشروط الاستنتاج في الشكل الثالث بحسب
 الجهة ما في الاول وهو فعلية الصغرى لا يضا لو كانت ممكنة لم يلزم تعدد
 المحكم من الاوسط الى الاضطر لان المحكم في الكبرى على ما هو الاوسط بالفعل
 والاوسط ليس بالصغرى بالفعل بل بالامكان فبان ان لا يصدق الاضطر بالفعل
 على الاوسط فلم يندرج الاضطر تحتها فلا يلزم من المحكم بالاكبر على الاوسط
 المحكم به على الاضطر والنتيجة تكون كالكبرى في غير الوعظية اى اذا كانت
 الكبرى غير هذه الاربعة تكون النتيجة كالكبرى لانه حينئذ يكون جهة
 النتيجة جهة الكبرى بعينها والآى وان كانت من الوصفيات النتيجة
 كعكس الصغرى محد وفاعتها اى عن العكس لادوامه ان كان العكس مقيد اى بمعنى
 اليه اى الى العكس لادوام الكبرى ان كانت احدا الخاصتين واما كون
 النتيجة كالكبرى او كعكس الصغرى فبالخلف والعكس والافتراض
 واما حذف لادوام عكس الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فيكون

لا دوامه سالبة ولا دخل لها في صفري هذا الشكل واما ضم الادوام الكبرى
 اليه فلا ينبغي مع الصفري لا دوام النتيجة ان شئت الاطلاع على
 تفصيل هذا الباب فعليك مطالعة جداول هذا الشكل في المطولات و
احكام اختلاط الموجبات في الشكل الرابع تعرف في المطولات وهي خمسة
 الاول ان الممكنة غير مستعملة فيه والثاني ان يكون السالبة السعلة
 فيه منعكسة والثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صفراء
 بان يكون ضرب صفرية او دائمة او العرف على كبراه بان يكون من القضايا المنعكسة
 السوالب والرابع ككان الكبرى في الضرب السادس من القضايا المنعكسة
 السوالب والخامس كون صفري الضرب الثامن من احدا الخاصتين وكبراه
 مما يصدق عليه العرف العام ان شئت الاطلاع عليها فعليك مطالعة
المطولات ولما دفع عن القياس المحل الاقتراني شرع في شرطي الاقتراني
 وقال ثم الشرطي يتركب من متصلتين او منفصلتين او حلتية ومتصلة
 او حلتية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة وينعقد فيه اى في الشرطي
 الاشكال الاربعة ايضا لان الاوسط اى الجزء المشترك ان كان تاليا في الضرب
 ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو الثاني والثالث
 مقدما فيهما فهو الثالث وان كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى
 فهو الرابع والامثلة كلها مذكورة في المطولات والعدة من الاشكال
 في اثبات المطالب ههنا ايضا الاول والمطبيع متراي القريب الى المطبع
 من الشكل الاول مشترك المقدمتين في جزء تام كالنالي والمقدم وشرائط

الانتاج كما وكيفا وحال النتيجة فيه اى فى الشرطي كما فى الحملات من غير
فروق كقولنا فى الشكل الاول كلما كان اب نج د وكلما كان ج وفه ونتاج
كلما كان اب فهو د فانتاج اللزوميتين لزومية فى الاول بين ك انتاج الحملتين
من الحملتين بين وهما اى فى انتاج اللزومية شك اى منع او رده الشئ
فى الشفا وهو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان
ك زوجا مع كذب النتيجة وهو قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا فلم
يكن انتاج اللزومية من اللزوميتين بين وحله اى الشك كما قيل منع كون
الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية سند المنع فلا يكون هذا القياس مركبا من
اللزوميتين وعدم انتاجه لزومية ليس الالهذه العلة ويجاب من جواب
الشك بان قولنا كلما كان الاثنان عددا كان موجودا لزومية لان
العدد دية متوقفة على الوجود وكذا كلما كان موجودا كان زوجا لزومية و
هو منتج بزعمك لما منعتم وهو اللزومية اقول لك فى حله ان تمنع الصفح
فانا لانسلم ازعدية الاثنان الفرد معلول الوجود لان المتمنعات غير معللة
يعنى كون الاثنان فردا تمنع والمنع ما دام متمنعا غير معلل بالوجود ولما فاقها
ولك فى حله ان تمنع الكبرى وهي قولنا كلما كان عددا كان زوجا بناء على
ان العام لا يستلزم الخاص لان وجود الاثنان الفرد من جملة وجود الاثنان
نعم يصدق الكبرى اتفاقية لكن لا ينتج لزومية حينذ ولو ثبت فى اثبات
لزومية يكونها اى كون الزومية من لوازم الماهية الاثنان للزم حينذ صدق
النتيجة المفروض كذبها وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا

بجواز ان يستلزم الحال وهو كون الاثنين فردا معا لا اخر وهو كون الاثنين
 الفرد زوجا في هذا الجواب قوله ولو نشب جراب سوال مقدر ومن قولنا
 كلما كان الاثنان عددا كان زوجا لزومية لان الزوجية لازمة لماهية
 الاثنين ولازم الماهية لا ينفك عنها في مرتبة من المراتب فيلزم ان يكون
 الاثنين الفرد زوجا فصدق النتيجة حينئذ ظاهر مع انها كاذبة هفتا مل
 اشارة الى رد قوله للزم صدق النتيجة لان الواجب في لوازم الماهية عدم
 انفكاك اللزم عنها في نحو جرد من اتحاد وجودها وليس بفردية الاثنين
 نحو من الوجود فلا يلزم الزوجية له فلا يكون النتيجة صادقة واختارني
 المحل صاحب الشك وقال بناء على رايه اي على راي ابو علي سينا وهو صدق
 الوصف ^{لغيره} على ذاته بالفعل والفردية لا يصدق بالفعل على الاثنين
 ان الصغرى وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كاذبة لان الاثنين لا يكون
 الا زوجا وقولهم ان اللزوميتين ينتج لزومية مبني على صدق اللزوميتين
 وفي سورة الشك ان لم ينتج لزومية فلا تباعده فيلان الصغرى واقية
 المذكور كاذبة اقول رد الراية كلما لم يكن الاثنين عددا لم يكن فردا يصدق
 لزومية فان انتفاء العام وهو العدد يستلزم انتفاء الخاص وهو الفرد ولا
 العدد الفرد فرد من مطلق العدد فيكون اخص منه وهو اى القول المذكور
 تنعكس بعكس النقيض الى تلك الصغرى ومنه يستبين ضعف ثبوتها كالاشياء
 وقولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا ولما كان بقاء الصدق ما خوذ في
 تعريف العكس يجب ان يكون هذا العكس صادقا لصدق الاصل وليس

من انتفاء الاثنين انتفاء الاعم وههنا ان لازم الرفع شك وقيل عويض هو
 منع استلزام الرفع الرفع اي لا نسلم ان انتفاء التالي يستلزم لرفع المقدم يجوز
 استحالة انتفاء اللازم في نفس فلان وقع انتفاء اللازم في نفس لم يبق اللزوم معه
 فلا يلزم انتفاء اللزوم هذا اذا انتفى اللازم بدون اللزوم وهو في حيز المنع
 حلها في الشك ان اللزوم حقيقة امتناع الانفكاك بينهما في جميع الاوقات
 وجودا وعد ما فوق الانفكاك وهو وقت عدم بقاء اللزوم داخل في الجميع
 اقول لا تفكاك ~~في كل~~ انتفاءهما معاً لان الانفكاك متنع والمنع متنع دائماً
 والا يلزم ان يكون المتنع ممكناً وهو محال فوهنا المنع يرجع الى منع اللزوم وقد
 فرض وجوده ههنا وفي المفصلة ينتج الرفع كما في مانعة الجمع لعدم
 اجتماعهما في الوجود وينتج الرفع الرفع كما في مانعة التحل لعدم التحل منهما
 والحقيقة ينتج النتائج الاربعة بعني وضع المقدم وضع التالي وضع المقدم وضع
 التالي موضع التالي وضع المقدم وضع التالي وضع المقدام لامتناع اجتماعهما في المانع المص عن
 بحث القياس شرح في لواحقه وهما اربعة والاول منها القياس المركب وهو
 في اصطلاحهم ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة تلزم منها ومن مقدمات
 اخرى ينتجها اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المقام سواء كان موصول النتائج كقولنا
 كل ج ب وكل ب فكل ج ثم كل ج فكل ج ا ثم كل ج ا فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا
 اي موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا فكل ج ا
 خبر لقوله والقياس المركب اذ يعني قياسات مرتبة موصلة للطلوب ولهذا
 تسمى قياساً مركباً فان صرح بنتائج تلك القياسات فيهر تسمى موصول النتائج

لوصول النتائج بالمقدمات وان لم يصح بهائية تسمى مفصول النتائج نفسها
 من المقدمة في الذكر وستة اى من القياس المركب يعنى الثاني من لواحق القياس
 المختلف وهو ما يقصد فيه اثبات المطر باطال نقيضه ومرجعه الى افتراضى و
 استثنائى كما نقول لو لم يصدق ليس كل ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب
 فنفر من ان ههنا مقدمة صادقة وهى كل ب او نجعلها كبرى المتصلة وهو
 القياس الافتراضى ينتج لو لم يصدق ليس كل ج ب لكان ج اثم يجعل هذه النتيجة
 مقدمة لقياس استثنائى ونستثنى نقيض التالي ونقول ليس كل ج لاننا نر حال
 فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب والثالث من لواحق القياس الاستقراء
 وهو حجة يستدل فيها من حكم الاكثر اى اكثر الجزئيات على الكل وقد يقال
 هو تصغير الجزئيات لاثبات حكم كل اعلم ان الحجة على ثلثة اقسام لان الاستدلال
 اما من حال الكل على الجزئيات او بالعكس واما من حال اعداد الجزئيات على الكل
 الواحد على الجزئية الاخر فالاول هو القياس والثاني هو الاستقراء والثالث
 التمثيل كما نقول كل حيوان يتحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والفرس
 والبقرة وغير ذلك مما تتبعناه كذلك وهو ما يفيد الظن بمجواز الخلط كما قيل
 في التماسح واما سمي استقراء لان مقدماة تحصل بتنج الجزئيات كما فى القول
 المذكور لان الانسان وغيره كذلك لكنه لا يفيد اليقين بمجواز وجود
 جزئى لم يستقر او يكون حكمه مخالفا لما استقر او لا يجب ادعاء المحصر اى
 حصر الكل فى الجزئيات المستقرة كما ذهب اليه السيد واتباعه جواب سवाल
 مقدرو هو انه لم لا يجوز ان يكون الكل مضمرا فى الجزئيات المستقرة فنفيد

البقن البتة والآي ان وجب ادعاء المحرقات الاسنقراء المجزوم وان كان
 المحرقات عانيا لاحاطة حكمه بالمجزيات الادعائية ثم يجب ادعاء الاكثر
 بان المجزيات المسنقة اكثرها لان الظن تابع للاغلب الاعم ولذلك بقي
 الحكم في غير التماس كذا وهما اي في ان الظن تابع للاغلب الاعم شئت
 وهو انه اذا فرض في بيت ثلثة اثنان مسلمان وواحد كافرك لم يعلم بايهم
 اي باسكاهم فكل من تراه مظنون الاسلام بناء على قاعدة الاغلبية وكما
 تتبعت باسلام اثنين منهم على التبعين تيقنت بكفر الباقي بناء على الفرض
 المذكور والظن بالملزوم يستلزم الظن بالملزوم فيكون كل واحد
 مظنون الكفر كما كان كل واحد مظنون الاسلام عند رؤية كل واحد وذلك
 يعني كون كل واحد مظنون الكفر بناف لما ثبت ان كل واحد مظنون
 الاسلام حينئذ يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال حوله اي الشك ان الملزوم
 اذا كان امرين كما هنا احد هما كون الاثنين مظنون الاسلام والثاني كون
 الواحد مظنون الكفر فلا بد في استلزام ظنه اي الملزوم الظن باللازم ان
 يظن بان كليهما معا متحقق لان يظن بكل واحد واحد بانفراده والثاني
 لا يستلزم الاول اي الظن بكل واحد بانفراده لا يستلزم الظن بكليهما ^{المتحقق}
 فيما عني فيه هو الثاني يعني الظن بكل واحد بانفراده وهو لا يستلزم الظن بكفر كل
 واحد فلا محذور فنفكر اشارة الى ان قاعدة الاغلبية تقتضي ظن اسلام
 كل واحد واحد على سبيل البدلية وهو لا يستلزم تحقق ظن اسلام الاثنين
 على سبيل الاجتماع اقول يرد عليه اي على المحل المذكور ان وجود الثالث

لازم لوجود الاثنين والثالث هنا مجوعهما فالأول أي الظن باسلام الاثنين
متحقق كالثاني وهو الظن بكل واحد على الانفراد فانقلك المتحقق من الثالث ^{الاول}
هو لازم لوجود الاثنين ما بين احده انتشارا بان يلاحظ واحد واحد ولا يستلزم هو
الاحاد معا حاصله نعم يلزم من وجود الاثنين وجود الثالث لكن لا نسلم ان
هذا الاثنين ملزوم لثالث لان الملزوم هو وجود الاثنين وليس بينهما انتشار
بل الانتشار بين احاده قلت ملزوم اليقين هو اليقين بالثالث مطلقا
سواء كان بين احاده انتشارا ام لا فكلا القسمين أي قسمي اللزوم حينئذ لازم
الا ان يقال لا تفاوت في صوري ملزوم اليقين لعدم المرجح للانتشار
بل انما التفاوت بالاعتبار وما نحن فيه فخلاص ذلك قائل اشارة الى
ان قاعدة الاغلبية قاضية بان يكون كل واحد من الاثنين ^{انتشار} على سبيل
والانفراد منطوق الا سلام وليس ههنا شئ يقضي يقين كل واحد على سبيل
الانتشار فاليقين على أي نحو يحقق مستلزم بخلاف الظن والتهميل
استدلال بجريته على جري لا مر مشترك يعني اثبات حكم واحد في جري لشوته
في جري آخر بمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه أي التمثيل قياسا والتجري الأول
أي مقيس عليه هذا الفقهاء يسمى أصلا والتجري الثاني أي المقيس يسمى فرعا
عندهم وللعنى المشترك يسمى علة جامعة لوجوده فيهما وقد هيء التمثيل
بتشبيه جري التجري في معنى مشترك بينهما لثبات الحكم في المشتهر الحكم الثابت في
السنة به العلل بذلك المعنى كما يقال النيد حرام كالنحر وحلة حرمة الاسكارو
هو موجود في النيد ولا ثبات العلة لترتب الحكم عليها طرق كثيرة والعلة

من الطرق الدوران اعلم انه لا بد في التمثيل من تلك مقدمة او دوران
 ثابت في الاصل اعني المشبهة به والثانية ان علة الحكم في الاصل هو الوصف
 الكذا في والثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبهة لانه اذا
 تحقق العلم بهذه المقدمة كانت الثلاثة يتقل الذهن الى كون الحكم ثابتا في الفرع
 ايضا وهو العلم من التمثيل لكن المقدمة الاولى والثالثة ظاهران في كل
 تمثيل وانما الخفاء في الثانية ولبیانها طرق متعددة وقصيدها المذكور في
 كتب اصول الفقه وللمص ذكر منها طريقتان الدوران وهو ترتيب الحكم على اثر
 الذم له صلاح العلية وجودا وعدمه كما ترتيب الحرمة في الخمر على الاسكان
 مادام مسكرا حرام واذا زال الاسكان عنه كما في تحملها زالت الحرمة وهو المراد
 من قوله ويعبر عنه اي عن الدوران بالطرد والعكس اي ان وجد العلة وجد
 الحكم ~~وان لا وهما~~ اي الطرد والعكس الاقران اي اقتران الحكم بالعلة وجودا
 وعدمه قالوا الدوران اية كون المداري الوصف علة للداري اي الحكم والثاني
 الفرع يدلي بالسير والتقسيم ايضا وهو تتبع الاوصاف وابطال بعضها لتعيين
 الباقي بمعنى تفحص اول اوصاف الاصل ويرد بان علة الحكم هل هذه الصفة
 او تلك او غير ذلك ثم تبطل ثانيا على كل صفة حتى يستقر وصف واحد فيعلم
 منه ان هذه الوصف علة للحكم كما يقال ان علة حرمة الخمر اما الاقتران
 العنب او الطغيان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة المخصوصة
 او الاسكان لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي
 ليست علة سوى الاسكان فحينئذ الاسكان للعلية وهما في التمثيل يفيد

الظن والتفصيل أى تفصيل طرق اثبات العلة للحكم المذكور فى علم أصول الفقه
ان شئت الاطلاع عليه فعليك مطالعة كتبنا فرغ عن بيان لواحق القياس
شرح فى بيان ضاعات الخمس وقال الضاعات خمس اعلم ان القياس كما ينقسم
باعتبار الهيئته الى الاقترافى والاستثنائى فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى
الضاعات الاول منها البرهان وهو القياس اليقيني المقدمات عقلية كقولنا
العالم ممكن وكل ممكن فله مرثا وعقلية كقولنا تارك المأمورية عاص فان النقل
قد يفيد القطع خلافا للمعتزلة لان النقل عندهم غير مفيد للقطع لان الافادة
موقوفة على العلم بوضع الالفاظ للمعاني وغيره من ارادة المخبر وعدم التجوز
وعدم الاشتراك نعم النقل الصرف الذى لا يكون للعقل فيه دخل ليس
كذلك يعنى لا يفيد القطع فانه لا يهدف من صدق الخبر وهو لا يثبت الا
بالعقل واذا ثبت بالعقل فلا يكون نقلا صرفا بل بآيات الله من يدين اليقين
حاصله جواب سؤال مقدروهلان الخبر اذا كان مفيدا للقطع فينبغى ان يكون
النقل الصرف ايضا مفيدا له لانه ايضا خبر واليقين هو الاستدلال بالحجج
المطابق الثابت بقوله الاعتقاد خرج الشك والوهم والتخيل وسائر
المصورات وبقيدها بالحجج الخارج الظن وبقيدها بالمطابق المجمل المركب وبقيدها
الثابت التقليد ثم المقدمات اليقينية اما بداهيات او نظريات واصولها
اى اليقنيات الاوليات وهى التى يكون تصورها الطرفين مع النسبة فيها
كانيا فى الحكم والحجزم ولذا قال وهو اى الاولى المذكور فى ضمن الاوليات
ما يحجز العقل بها محجز وتصورا الطرفين سواء كانت ذلك التصور بداهيات

او نظرا ويتفاوت الاوليات جلاء وخفاء لتفاوت الاطراف في البنية
 والنظرية كما في قولنا الكل اعظم من الجزء والجزء مغاير الكل وبدئية البدهي
 كعلم العلم هنا وهو الحق اي بديهي النقل انه تصكم فله وجه والظريات بمنى
 البديهيات الغير الاوليات وهي ما يقتضي واسطة لا تغيب تلك الواسطة
 عن الذهن ونسب ذلك الفطريات قضايات قياساتها معها كقولنا الاربعة
 زوج قضية محتاجة إلى واسطة وهي لانها منقسمة الى المتساويين فالقياس
 معها باعتبار وجود طرفيها وبعد تصور الطرفين الواسطة لا تغيب عن الذهن
 قط والمشاهدات لا تخلو اما ان يكون مشاهدتها بحس ظاهر وهي الحسية
 كقولنا الشمس مشرقية والناظر عرجية او تكون مشاهدتها بحس باطن وهي
 الوجدانيات كقولنا ان لنجوعا وعطشا ومنها الوهميات في المحسوسات
 كحكم الهم في الحياة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما
 غير المحسوسات فحكمها كاذبة كالحكم بان كل موجود مشار اليه وغير ذلك
 هو الحق ان المحس لا يفيد الاحكاما جزئيا لان الكلي لا ينطبع فيه فالمنطبع فيه
 لا يكون الا صورة جزئية والمفكرون لا قادته يقولون ان الحس يوقع
 الغلط فيه كروية الكبير صغيرا في البعد والصغير كبير في الماء والساكن متحركا
 كجانب الشط مجالس السفينة والواحد اثنين كما في الاحوال المعروفة كما في
 الروبا من الاغلاط الحسية لا يفيد اليقين ولا يسمعون الادلة على
 افادة المحس لانهم هم لا يسمعون الفائدة من المحس لانهم عمى والحدسية
 اي من الوجدانيات الحدسية وهي منوع للبادية المرتبة دفعة بلا حركة

فكرية وهي الانتقال من المبلوئ الى المطالب ولا يجب الشاهدة في
 الحدسيات فضلا من تكرارها كما قيل وضغفه مذكور في شرح الما^ق
 فان المطالب العقلية قد تكون حدسية كالحكم بان نور القمر مستفاد
 من الشمس لان اختلاف النورية باعتبار اختلافها من الشمس في التبع و
 المقابلة ندل على ذلك اعلم ان الحق الظوحي قال في شرح الاسارات
 الحدسية مثل الجبريات في تكرار الشاهدة فينبغي ان يكون الشاهدة
 فيها ضرورية كما في الجبريات لكن تعريف المحدث يوجب الاول والقرين
 من الوجدانيات فلا بد من تكرار فعل فيها حتى يحصل الجزم بواسطة قيا^س
 خفي وهوان وقوع الاسهال بعد وقوع شرب السقونيا دائما واكثر
 ما يدل على ان مناسب وان لم يعلم ماهية وقد نازع بعضهم في كونها
 اى الجبريات من اليقينية كالحدسيات ليست من اليقينية
 عندهم لانهم يقولون لم لا يجوز ان يكون مخصوصية المادة للشاربين
 او مخصوصية الوقت دخل في ترتب الاسهال على شرب السقونيا
 المتواترات اى من الوجدانيات المتواترات وهي اخبار جماعة يستحيل
 العقل تراكمهم على الكذب كالحكم بوجود مكته وغيرها يقين العدد اى
 الخبرين ليس بضرط ينف حصول العلم اليقيني في المتواترات غير مخصوص على
 معين مثل سبع وتسع بل انصا بطه فيها بحصول العلم بمبلغ الخبوين الى حد
 يفيد اليقين اخبارهم سواء كان العدد قليلا او كثيرا اذ بما يبلغ العدد
 الى حد الكثرة ولا يحصل اليقين باخبارهم لعدم عدالتهم وربما يكون العدد

قليلا ويحصل اليقين باخبارهم لهذا التمهيد في التوازن الى المحسوس
 اي الى المحسوس لان التوازن في الامور العقلية لا يفيد اليقين كما في حدو
 العالم غير مفيد ومساواة الطرف الوسط اي مساوات عدد الخبرين
 الذين اخبروا الاحداث بالخبرين الذين وصل لهم هذا الخبر وهذه الثلاثة
 اي الحدسيات الثلاث لا تنهض حجة على الغير لجواز ان يحصل
 له الحدس من التجربة والتوازن لا بعد المشاركة في الامور العقلية لها وحصر
 المقاطع اي مقاييس اليقينية بعضهم وهو الامام في البدييات و
 المشاهدات والحدس وجما وهو ان الامام ادرك الفطريات في البدييات
 والمجربات والتوازنات والحدسيات تحت المشاهدات لانها ياتيها الى
 المحسوس من هذه الستة المذكورة تسمى برهانها ثم الاوسط في البرهان
 ان كان علة الحكم في الواقع فالبرهان الحتمي ولا فائ في سواه كان معلولا للحكم في
 الواقع وتسمى بليلا ولا اعلم انه لا بد ان يكون الاوسط علة لنسبة الاكبر
 الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج
 ايضا فهو برهان الحتمي لانه يعطي البلية في الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن
 الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم متعفن الاخلاط
 كما انه علة لثبوت الحمى في الذهن فكذلك علة لثبوت الحمى في الخارج
 وان لم يكن علة للنسبة في الخارج بل في الذهن فقط فهو برهان ايقيني
 يفيد اليقينية النسبة في الذهن دون ثبوتها كقولنا هذا محموم وكل محموم
 الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالحمى وان كان علة لثبوت لقض

الاستدلال في الذهن لكنها ليست علة في الخارج والاستدلال بوجوه
 المعلول متى علم ان له علة ما كقولنا كل جسم مولف وكل مركب من
 اجزاء جواب سوال مقيد وهو ان هذا المحصر باطل لان الاستدلال كما
 يكون بالعلة على وجود المعلول فكذا يكون بالمعلول على وجود العلة
 وهذا التقسيم للاول دون الثاني فلا يخص البرهان مطلقاً في
 المنكوريين بل يجد له فيما اخر وهو الحق فان المعتبر في برهان الله نعم
 عليه الاوسط اثبت الاكبر للاصغر لا لبينة في نفسه وهو موجود في
 الاستدلال المنكوريين ما يورث بين الاستدلال في الاول بوث باطل
 بخلاف الثاني وهذا شك اي في المقام المحصر للبرهان شك وهو ان الشيخ
 ذهب الى العلم اليقيني بما له سبب لا يحصل الا من جهة السبب وما ليس له
 سبب اما ان يكون ربنا بنفسه او ما يواسي عن تبيينه بوجه يقيني وهل
 هذا الاهدم قصر برهان الا لا حاصله ان المحصر باطل لان العلم اليقيني
 بوجوده ما له سبب لا يحصل الا من جهة سببيه وبوجوده ما ليس له سبب
 اما ان تحصل بالبداية فلا احتياج حينئذ الى شيء قط لا يحصل اصلاً
 فعلى هذا التقدير يلزم انحصار البرهان في العلم بالبداية ولا يكون الا
 فيما من البرهان وحده لعل مراده اي الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين
 الدائم اما ان يكون بيتاً من جهة السبب او بيتاً بنفسه وانما ثبوت العلوم
 بالكلية فان العلوم الجزئية جازان معلومة بالضرورة كوجود الشمس
 القمر او البرهان غير العلم كقولنا زيد موجود وكل موجود محتاج الى مرجع

تأمل إشارة الى ان العلم بالجزئيات بالاحساس وعلم المحسوسات بغيره
 كما لا يخفى على احد كما فرغ من بيان اليقينيات شرع في بيان غيرها وقال البدل
 الى القياس المسمى اصطلاحهم بالجدل وهو العلقب من المشهورات وهي
 نضائيا يعترف بها جميع الناس المحكوم بها بالتطابق والآراء وشهرتها اما
 صلحتها عامية لا يشتملها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم
 سيئ اوزقية قلبية نظرية في طباعهم كقولنا مراعاة الضعفاء محمودة او
 انفعالات خلقية كقبول ذبح الحيوان عند اهل الهند اوجاحية صادقة
 تلك المشهورات كقولهم هذا الشيء مكروه لانه ضار وكاذبة نحو هذا مندم
 لانه طيب ومن ههنا اي من اجل ان المشهورات قد تكون لانفعالات
 خلقية او جاحية فيل للفرجة والعادات دخل في الاعتقادات
 ولهذا قال ولكل قوم مشهورات مخصوصات كقول الموحدين الله
 واحد وقول المتكلمين التسلسل مطلقا محال وقول الحكماء التسلسل
 في الامور الموجودة المرتبة بمجال وربما تثبت المشهورات بالاوليات
 بلوغنا في الشهرة الى حد يدعى البداهة فيها ولفترت المشهورات عن
 الاوليات عند التجريد عن المصلحة والرتبة والانفعال فيحكم في الاوليات
 من غير توقف بخلاف المشهورات او الجدل مركب من المسلمات بين
 المتخاصمين كتسليم الفقيه ان الامر بالوجوب والمسلمات هي القضايا
 تسلم من الخصم وبني عليها الكلام سواء كانت مسلمة بينهما او بين
 اهل العلم كتسليم الفضية اه والفرض من الجدل الزام الخصم وحفظ

الراى اى رايه عن تغليب المحض ^{الثامن} القياس الخطأ به وهو المولف
 من القضايا المقبولات الماخوذة من يحسن الظن فيه كالا ولياء والحكام
 في الدينيات والمعقولات ومن عدا الماخوذات من الانبياء عليهم السلام
 منها اى من المقبولات المذكورة فقد غلط لان الماخوذ من الانبياء يقين
 او الخطأ مركب من المظنونات التي يحكم بها بسبب الوجوه ان كالحكم ينزل
 الماد عند وجود السحاب وتدخل فيها اى في المظنونات التجهيزات والجدات
 والمتوارثات الغير الواصلة حد الجزم والغرض من الخطأ به تحصيل احكام
 نافعة او ضارة في العماش والمعاد كما يفعله الخطأ والوعاظ ترغيبا ^{للمؤمنين}
 فيها ينفعهم من امر معاشهم ومعادهم والرابع من القياس الشعر وهو الذي
 من الخيلات وهى قضايا يخيل بها فتاثر النفس منها قبضا وبسطا
 تنفرا وترغب كما تقول الخمر يا قوتية سائلة انبسط بها النفس وارتعت في
 شربها واذا تقول العسل مرهق ك انقبضت النفس وتفرقت عنه
 فانها اى النفس اطوع للتخيل من التصديق سيما اذا كان الشعر على
 وزن لطيف وانشد اى قرئ بصوت طيب والغرض من الشعر انفعال النفس
 بالترغيب او الترهيب وهو اى لا نفع كالنتيجة الخامسة القياس المصطلح
 عندهم السفسطة وهو المولف من الوهميات وهى قضايا كاذبة يحكم
 بها الوهم في امور غير محسوسة واما في المحسوس فيحكم بها غير كاذب و
 الوهم قوة جسمانية للانسان بهايدها الخزعليات المستعرة من
 المحسوسات فهى تابعة للمحس ناذا حكم الوهم على المحسوس كان حكمه

صحيحاً وحكمه على غير المحسوس كاذب كالحكم بنحو كل موجود مشار
 إليه والنفس سخرة للوهم فالوحيات ربما لم يتميز عند ها اي عند
 النفس من الاوليات لاستيلاء الوهم عليها ولولا دفع العقل الصرف
 حكم الوهم بقي الا لتباس بين الاوليات^{دائماً} والوحيات أو مولف من الشبهة
 بالصادقية صورة كما يقال لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها موق
 فرس وكل فرس صاهل فهذه الصورة صاهل او معنى كاخذ الخارجياً
 مكان الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن
 قائماً بالذهن وكل قائم بالذهن عرض فالجوهر عرض وبالعكس اي اخذاً لذهنياً
 مكان الخارجيات كما تقول المحدث حدث وكل حادث فله حدث والمحدث له
 حدوث والغرض من اى من تأليف النفس بتقليط الخصم واعطى فائدة ما مفتها
 للاحتراز عنها والمغالطة اى من القس المغالطة **بأن** من القضايا
 نبت صورة او مادة اعم من السفسطة فانها **تسمى** صورة
 او مادة والسفسطة فاسدة بمادة فقط كقولنا الانسان حيوان
 والحيوان جنس فالانسان جنس والمغالطة ان قائل الحكيم فسوفسطا
 اى صاحب الحكمة الموهبة وان قابل الجديلي فمسا غني هذا
 حذت هذا البيان والقياس المؤلف من الراجح والمرجع مرجح نتدبر
 اشارة الى ان المركب من الثنى وغيره لا يكون شيئاً خاتمة اى خاتمة
 الكتاب او خاتمة الابحاث اجزاء العلوم هي المسائل اى القضايا
 التى تطلب فى العلوم بالبرهان والبادي وهي حدود للموضوعات

واجباؤها واعراضها هي من الوسائل يوصل بها الى المسائل وقيل
المسائل هي المحولات الثابتة بالدليل ولما من جعل اجزاء العلوم

ثلثة فقد خطأ او تسامح تامله

تم الكتاب بعون الملك الوهاب اللهم انفع به المتعلم والمعلم

فهرس اغلاط تنوير السالم التي استخرجها المؤلف مع بعض التصرفات من المحو والاثبات

صفحة	سطر	عناط	صحيح	١٣	٢	الثامة	العامه
٢	١٠	لم يكن	لم يكن	٦	٥٠	المتقين	المتقين
٤	١١	وتشخص بارتياحا	وتشخص بارتياحا	١٣	١	شرع	الدين شرع
٣	٦	كما كانت	كما كانت	٨	٨	ولم	لم
٤	٤	وبى	وبى	٦	١٠	يتعرف	لتعرف
٤	١٢	بوجودها	بوجودها	٤	٨	وصيغته	الوضعية
٥	٣	فقد بين	فقد بين	١٥	٨	اذلا	اولا
٦	٩	ببائنه	ببائنه	٨	٩	يلاحظه	يلاحظ
٦	١٢	لكل فقه	لكل فقه	٨	١٠	ان الواضع	ان الرضع
٨	١٣	وهنا	وهنا	٨	١٣	كل	كل
٨	١٩	بالمعلوم	بالمعلوم	١٤	١	العقل	القول
٩	١٣	اشارته	اشارته	١٤	١٢	بمعنى	بمعنى
٩	١	فانت	فانت	٨	١٢	بعدد	لعدد
٩	١٢	بغيره	بغيره	٩	١٢	بغيره	بغيره
٩	١٠	متضمنه	متضمنه	٩	١٠	بواسطة	بواسطة
٩	٩	واما بادهة	واما بادهة	٩	١٠	في الحال	في الحال
٩	١٩	الاكتساب	الاكتساب	٩	١٢	والحكى	والحكى عنه
١٠	١	الان مفرع	الان مفرع	١١	١١	افراد	افرادا
١٠	٨	وموضوعة	وموضوعة	١٣	١	صدقا	صدقه
١٠	٥	العقم	العقم	٨	٨	مقصود	المفترود
١٠	١٩	ضبايات	ضبايات	٨	١٢	مقصود	مفترود
١١	٢	من ان تبعيتها	من ان تبعيتها	٨	٨	بل	بل
١٢	٨	التصور	التصور	٢٥	٩	حقيقيا	حقيقة
١٢	١٩	بعلامة ذاتية	بعلامة ذاتية	٨	٨	الرفع	للرفع
١٢	١٨	مها وضعية	مها وضعية	٨	١٠	من القيصين	بين القيصين
١٢	١١	مشهورا	مشهورا	٢٩	٥	انما	فاما

من المالك والدارس في هذا الموضع

صفي	سطر غلط	صحيح	صفي	سطر غلط	صحيح		
٢٧	٤	على تقدير	على التقدير	٢٨	١٩	وحدا الانسان	وحدا الانسان
٢٤	١	على الانسان	على الانسان	٢٩	٢	لا يحتمل	لا يجوز
٣٠	١٦	مع الموصوف	بالوصوف	٣١	١٢	واقع في الجواب	×
٣٢	١٨	يقترن	يقترح	٣٣	٨	فيها	×
٣٢	٨	على الانسان	×	٣٥	٩	وغيره محمول	وغيره محمول
٣٣	١١	لصينها	بينهما	٣٧	١٥	فرد نفسه	فرد نفسه
٣٨	١٥	كلية	ان كلية	٣٨	١٢	مسلم وذلك	مسلم وذلك
٣٥	١٣	مقصود	مقصود	٣٩	١٩	وليس	وليس
٣٤	١٨	نوعا	نوع منه	٣٤	٤	مجلس	مجلسين
٣٨	٥	وحدا انسان	وحدا حيوان	٣٦	٥	وحدا انسان	وحدا حيوان
٣٩	٢	كوتفها	كوتفها	٣٧	٦	حيوان واحد	حيوانا واحدا
٣٩	٢	ومع	مع	٣٨	٢	لا يكون	لا يكون
٣٩	١٤	المادية	المادية	٣٩	٢	لا يكون	لا يكون
٣٩	١٢	بطنية	بطنية	٣٩	١٢	لشي	لشي
٣٩	١	بشي	لشي				

صفي	سطر غلط	صحيح	صفي	سطر غلط	صحيح		
٣١	٩	سبب	سبب القدم	٣١	٩	سبب	سبب
٣١	١٤	لسماء وجودا	ليس دخل وجوده	٣١	١٤	لسماء وجودا	ليس دخل وجوده
٣٢	٥	بمطلق	بمطلق	٣٢	٥	بمطلق	بمطلق
٣٢	١٢	هو الذي	وهو الذي	٣٢	١٢	هو الذي	وهو الذي
٣٣	١١	بطرفيه	بطرفيه	٣٣	١١	بطرفيه	بطرفيه
٣٣	١٣	لعدم	بعلم	٣٣	١٣	لعدم	بعلم
٣٤	٩	لوجود	لوجود	٣٤	٩	لوجود	لوجود
٣٤	١٤	ثبت	ثبت	٣٤	١٤	ثبت	ثبت
٣٨	٨	الفرق	الفرق من	٣٨	٨	الفرق	الفرق من
٣٩	١٣	وجود منفرد	وجودا منفردا	٣٩	١٣	وجود منفرد	وجودا منفردا
٣٠	١٢	للصورة	للصورة	٣٠	١٢	للصورة	للصورة
٣١	١٣	مثلا	مثلا	٣١	١٣	مثلا	مثلا
٣٢	١٢	مسلم وذلك	مسلم وذلك	٣٢	١٢	مسلم وذلك	مسلم وذلك
٣٣	١٩	وليس	وليس	٣٣	١٩	وليس	وليس
٣٤	١٨	نوعا	نوع منه	٣٤	١٨	نوعا	نوع منه
٣٤	١٩	التفرعات	التفرعات	٣٤	١٩	التفرعات	التفرعات
٣٤	٤	مجلس	مجلسين	٣٤	٤	مجلس	مجلسين
٣٨	٥	وحدا انسان	وحدا حيوان	٣٨	٥	وحدا انسان	وحدا حيوان
٣٩	٢	كوتفها	كوتفها	٣٩	٢	كوتفها	كوتفها
٣٩	٦	حيوان واحد	حيوانا واحدا	٣٩	٦	حيوان واحد	حيوانا واحدا
٣٩	٢	ومع	مع	٣٩	٢	ومع	مع
٣٩	١٤	المادية	المادية	٣٩	١٤	المادية	المادية
٣٩	١٢	بطنية	بطنية	٣٩	١٢	بطنية	بطنية
٣٩	١	بشي	لشي	٣٩	١	بشي	لشي

صفي	سطر	غلط	صحيح	صفي	سطر	غلط	صحيح
٤٥	١٢	او الحقيقه	او القضيه	٩٥	٥٥	واذ	واذا
٩٧	١١	النطقه	اللفظ	٩٨	١٧	والجواز	والجواز
٩٨	١	في قولهم ان الاول يكون صوابا +		٩٩	٢٥	اذول	اقول
٩٩	٤	المقيد	المقيد	١٠٠	٣٣	في	في
١٠٠	١٣	للكلمه هو المذكور	للمذكوره	١٠١	١٨	اما ان يكون	×
١٠١	١٤	واما معنى الغلط	لان الجواز وضع لمان	١٠٢	٩٩	عمماها	عمما
١٠٢	١١	محمولا	محمولا عليه	١٠٣	١٨	التقيد	التقيد
١٠٣	١٢	إستعمال النفيين	الى تحقيق الناقض	١٠٤	١١	مشهور	مشهور
١٠٤	١٥	محو المحمل	محو المحمل لان النفي الاول	١٠٥	٢	مفيد	مفيد
١٠٥	١٤	في ثبوت الصفه	للصفه	١٠٦	٤	نقيضها	لنقيضها
١٠٦	١٤	في نفسها	في نفسه	١٠٧	٩	واحدة	واحدة
١٠٧	١	الموضوع	الموضوع	١٠٨	١١	في قوله	في قوله من الضرورة
١٠٨	٢	اما ان يكون	اما ان يكون	١٠٩	١٢	الجمع	الجمع
١٠٩	١٥	الرابطة	الرابطة	١١٠	٣	لوقوف	لوقوف
١١٠	٣	اي الاقسام	الى الاقسام	١١١	٤	اعتبار	اعتبار
١١١	١٨	لثنى	لثنى	١١٢	١٠٤	حسبي	حسبي
١١٢	١٥	على الاخر	على الاخر	١١٣	٤	لاستلزام الخطا	لاستلزام الخطا
١١٣	٢	وتسمى	وتسمى	١١٤	١٣	لاشئ من الانسان	لاشئ من الانسان
١١٤	٢	بين بين	بين	١١٥	١٨	متى	ومتى
١١٥	٨	مجمولة	مجمولة	١١٦	١	فصدق	فصدق
١١٦	٦٣	مثل	في مثل	١١٧	٩	ولا شئ	ولا شئ
١١٧	١٣	الضرورية	الضرورية	١١٨	١٢	مفيد صدق	مفيد صدق
١١٨	١٩	لعدم	لعدم	١١٩	١٩	منفيا	منفيا
١١٩	٥	تأمل في ما فيه وجوه	تأمل في ما فيه وجوه	١٢٠	١	بها	لها
١٢٠	١٢	وانما	انما	١٢١	١٧	الموجبات	×
١٢١	١٣	بالاطلاق	بالاطلاق	١٢٢	٤	وهما	وهما
١٢٢	١٣	بينها	وبينها	١٢٣	١١	ولك	ولك
١٢٣	٤	لنشر وتب	لنشر وتب				
١٢٤	٢	لشروط	لشروط				

نفي

واحد

صفحة	سطر	غلط	صحيم	صفحة	سطر	غلط	صحيم
١٢٩	٣	ايديهم الى فلان	x	١٢٣	٥	التجو	التجويز
x	١٢	برقوع	لوقوع	١٢٥	١٣	لطلو القياس	لقياس واحد
١٥٦	٩	اكثما	اكثرا	١٢٧	٧	استقرار	استقرار
١٥١	٣	الوسطا	الوسطه	١٢٨	٢	وسط	الادوسط
١٥٢	٩	في المقام	في مقام	١٢٩	١٤	محمصوات	لمحصوات
x	١١	بيننا	بيننا	١٣٠	١٩	بنحى	لشئ
x	١٨	ان معلومة	ان تكون معلومة	١٣١	١٦	لنحصل النتيجة	x
١٥٣	١٣	النسبت	التبست	x	١٩	كلتاها	x
x	١٩	الفضيلة	الفقيه	١٣٢	٨	خاصة	خاصية
١٥٢	٢	يحسن	يحسن	١٣٣	١٥	ان يخرج	ان لا يخرج
x	٥	بها	فينا	١٣٥	١	وهو اطلاق	وهو الاطلاق
١٥٥	٥٠	بالصادقية	الصادقة	١٣٦	٩	بجسها	بجسها الثاني وقال
x	٩٢	والمغالطة	والمغالط	١٣٧	١٤	تشبت	تشبت
x	x	بها	x	١٣٨	٩	صاحب الشك	x
x	١٥	فتاغى	فتاغى	x	٩	قال الشيخ العدة	x
				١٣٩	٣	منا	منها

منها

